الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية الثامنة (2019-2021) – السنة الثالثة 2021 - الدورة البرلمانية العادية (2021 – 2022) – العدد: 9

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يومي الخميس 18 جمادى الأولى والخميس 3 جمادى الثانية 1443
الموافق 23 ديسمبر 2021 و6 جانفي 2022

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 5 رجب 1443
الموافق 6 فيفري 2022

فهرس

1) محضر الجلسة العلنية الخامسة عشرة ..... ص 03

• أسئلة شفوية.

2) محضر الجلسة العلنية السادسة عشرة ..... ص 33

• أسئلة شفوية.

محضر الجلسة العلنية الخامسة عشرة
المنعقدة يوم الخميس 18 جمادى الأولى 1443
الموافق 23 ديسمبر 2021

الرئاسة: السيد أحمد بناي؛ نائب رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير الصناعة؛
- السيد وزير الموارد المائية والأمن المائي؛
- السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي؛
- السيدة وزيرة البيئة؛
- السيد وزير التكوين والتعليم المهنيين؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة
والدقيقة الخامسة عشرة صباحا

السيد رئيس الجلسة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد عليه ألف صلاة وألف سلام؛ الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسيدتين والسادة أعضاء الحكومة ومساعديهم، وبالزميلات والزملاء أعضاء مجلس الأمة، وأسرة الصحافة والإعلام، يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة طرح عدد من الأسئلة الشفوية، تقدم بها أعضاء من مجلس الأمة تتعلق بقطاعات وزارية مختلفة، والاستماع إلى أجوبة أعضاء الحكومة عليها.

إذن، استنادا إلى أحكام الدستور والقانون العضوي رقم 16 ـ 12، والنظام الداخلي لمجلس الأمة، نشرع في الاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة، وكذا الأجوبة عليها.

بداية، أحيل الكلمة إلى السيد عياش جبابلية، ليطرح سؤاله الشفوي على السيد وزير الصناعة، فليتفضل مشكورا.

السيد عياش جبابلية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين.

أخي وزميلي رئيس الجلسة،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

الأسرة الإعلامية،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي موجه إلى السيد وزير الصناعة المحترم:

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، وأحكام المواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 25 غشت 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني السيد الوزير المحترم، أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

يعد نقص العقار بدائرة ـ عين التوتة ـ ولاية باتنة، عائقا أمام الحرفيين والمصنعين بهذه المنطقة، وقد أصبح هذا العائق اليوم بحاجة إلى النظر فيه، وإيلائه أهمية.

هذه الدائرة بتعدادها السكاني الذي بلغ 100 ألف نسمة، وبعد أن كان سكانها يزاولون نشاط تربية الدواجن وبعد تخليهم عن نشاطهم الفلاحي هذا، هم اليوم يبحثون عن نشاط آخر وعن توفير عقار لتأسيس أنشطة جديدة فالدائرة بحاجة إلى توفير منطقة النشاطات الصناعية، لدفع عجلة الاقتصاد والنهوض بقطاع الصناعة بالدائرة والولاية ككل.

فمتى يتم، سيدي الوزير المحترم، إنشاء منطقة النشاطات بدائرة عين التوتة؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عياش جبابلية؛ الكلمة للسيد وزير الصناعة للرد على السؤال فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الصناعة: بسم الله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد نائب رئيس مجلس الأمة، السيد أحمد بناي رئيس الجلسة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

تفضلتم السيد عياش جبابلية، عضو مجلس الأمة، بطرح سؤالكم الشفوي بخصوص إنشاء منطقة النشاطات بدائرة عين توتة،

وعليه، يشرفني إفادتكم بالتوضيحات التالية:

إن ولاية باتنة من ولايات الهضاب العليا التي حظيت باهتمام كبير من طرف الدولة، حيث إنها تتوفر على أربع (04) مناطق صناعية وهي على التوالي: باتنة وبريكة وآريس وعين ياقوت، تقدر مساحتهم الإجمالية بـ 629 هكتار مجزأة إلى 457 قطعة مخصصة لاحتضان المشاريع الإستثمارية.

كذلك تحتوي ولاية باتنة على تسع (09) مناطق نشاطات وهي على التوالي:

بريكة 1، بريكة 2، نقاوس، مروانة، عين جاسر، عين ياقوت، المعذر، جرمة، تقدر مساحتها الإجمالية بـ 389 هكتار، مجزأة إلى 652 قطعة مخصصة لاحتضان مشاريع كذلك استثمارية.

ونظرا للأهمية التي يكتسيها العقار الصناعي الذي يعد الثروة الأكثر طلبا من طرف المتعاملين الاقتصاديين، فإن السلطات العمومية قد اتخذت عدة تدابير من أجل توفير العقار الصناعي، بإدراج تعديلات على المنظومة القانونية المسيرة له قصد رفع العراقيل ومواجهة حالات الانسداد التي تعرفها عملية منح العقار وتسييره.

فلقد تم جرد العقار الصناعي المتواجد على مستوى المناطق الصناعية ومناطق النشاط وسيتم إعادة توزيعها ـ المسترجعة منه والمتوفرة ـ على المستثمرين ولمن يستحقه، كما تعلم بعد إسداء السيد الوزير الأول قمنا بعملية جرد على مستوى كل الولايات، ونحن بصدد استرجاع تلك العقارات التي لم تستغل في الاستثمار وسوف نقوم كذلك بإعادة بعثها وتوزيعها على المستثمرين الاقتصاديين.

أما فيما يخص إنشاء منطقة نشاطات جديدة بعين توتة، ننهي إلى عناية السيد العضو أن هذا القرار من صلاحيات السيد الوالي في خلق مناصب النشاط فبإمكانه إصدار قرار تخصيص قطعة أرض على مستوى بلدية عين توتة، وهذا لتهيئة منطقة نشاطات تتم تهيئتها على حساب ميزانية الولاية، وطبقا للتعليمات في هذا الإطار يمكن أن توجه للمؤسسات الناشئة.

باختصار هذا ما لدي لأقوله سيدي رئيس الجلسة، وأشكركم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد عياش جبابلية هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟

السيد عياش جبابلية: نعم السيد رئيس الجلسة، سأنطلق في تعقيبي من حيث ألح السيد رئس الجمهورية عبد المجيد تبون على إقلاع المناطق الصناعية وتجلى ذلك

من خلال تكليف وسيط الجمهورية بجولات عبر عدة ولايات التي تشهد عدم انطلاق بهذه المناطق، مناطق نشاطات صناعية رغم صرف أموال طائلة عليها.

ولكم أن تعلموا السيد الوزير ما أفرزه هذا الركود في تفشي البطالة وعدم تحقيق التنمية والدفع بعجلتها مثلما ينشده المواطن الباتني، فتفشي البطالة من جهة وتدني القدرة الشرائية للمواطن، بهذا وذاك كيف يعيش المواطن نفسه على وقع ارتفاع أسعار المواد واسعة الاستهلاك؟

سيدي الوزير، مهما نقلت لكم اليوم من انشغال سوف لن يكون أبلغ من الحقائق لو أنكم تقفون عليها بشخصكم، وعندها ستشخصون فعلا ورم التنمية.

دعوني أنقل إليكم بعض انشغالات الولاية، مصنع السيارات «كيا» متوقف والذي تصل سعة تشغيله إلى 4 آلاف عامل، ناهيك عن مؤسسات أخرى مازالت تراوح مكانها ومثل هكذا كثير.

سيدي الوزير، إن تدخلكم بات ضروريا أكثر من أي وقت مضى لرفع الغبن عن المستثمرين وعلى المواطن المغلوب على أمره، إذا أردنا فعلا جمهورية جديدة التي ينادي بها الشعب والسلطة ومن ثمة إعادة الثقة والمصداقية وأشكرك السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عياش جبابلية؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ أولا أشكر السيد عياش جبابلية وإن كان هناك شقان، تكلم عن السؤال ثم تكلم عن الشق الثاني.

كما تعلم أن تعليمات السيد رئيس الجمهورية وهو بعث.. سنة 2022 هي سنة تحدي بالنسبة لنا كقطاع صناعي، كما تعلم أن بعد عملية جرد لكل المؤسسات التي تم إنشاؤها نحن بصدد رفع العراقيل عنها، كما تعلم أن السيد رئيس الجمهورية في الندوة الوطنية للإنعاش الصناعي تكلم عن 402 مؤسسة، بالفعل كانت مجمدة ونحن نسهر على إحيائها من جديد وبتظافر الجهود مع السيد وسيط الجمهورية من أجل إحياء هذه المصانع التي سوف تخلق مناصب شغل.

أما فيما يخص الشق الثاني وسؤالك الجوهري نحن نسعى لاسترجاع كل العقار غير المستغل ونحن في صدد الانتهاء من إنشاء هذه الوكالة التي سوف يكون لها كل الصلاحيات في عملية توزيع وتهيئة هذه المناطق، هذا هو ردي سيدي رئيس الجلسة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: نبقى مع قطاع الصناعة والكلمة للسيد محمود قيساري ليطرح سؤاله الشفوي فليتفضل مشكورا.

السيد محمود قيساري: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

زملائي الأعضاء،

الإخوة من أعضاء الحكومة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

طبقا للقوانين المعمول بها للعلاقة بيننا وبين الحكومة، يسرني أن أتقدم إلى جنابكم الكريم بهذا السؤال الآتي نصه:

لماذا يتم عرقلة أو منع دخول أجهزة الخراطة الرقمية عالية التكنولوجيا بحجج لانراها إلا واهية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمود قيساري؛ الكلمة للسيد وزير الصناعة للرد على السؤال فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الصناعة: بسم الله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة، نائب رئيس مجلس الأمة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ردا على سؤالكم، السيد محمود قيساري، عضو مجلس الأمة، بخصوص منع دخول أجهزة الخراطة الرقمية:

أفيدكم أن دائرتنا الوزارية لم تتخذ أي إجراء يمنع استيراد المعدات والآلات الموجهة للإنتاج في إطار الإستثمار، لاسيما أجهزة الخراطة الرقمية التي تبقى أساسية في

العملية الصناعية في تشغيل المعادن أو اللدائن أو الخشب وغيرها وبها أيضا تصنع المشغولات الدورانية والأسطوانية.

ويمكن التأكيد أنه لا يوجد أي نص قانوني يمنع استيراد أجهزة الخراطة بصفة خاصة، ولا أي نوع من العتاد الصناعي بصفة عامة وبالتالي فإنه يمكن استيراد هذه الأجهزة سواء العادية منها أو عالية التكنولوجيا بصفة عادية مع احترام النصوص القانونية المسيرة للاستيراد.

كما يجدر التأكيد بأن الحكومة لم تقدم إلى يومنا هذا على تقييد دخول هذه الأجهزة غير المنتجة محليا، كون هذه الأجهزة مستوردة وهي تدخل في إطار تطوير الصناعة، ونحن نسعى في تطوير هذه الصناعة، كما تعلم لدينا مراكز بامتياز خاصة ما هو موجود في قسنطينة تستعمل هذه الآلات في المؤسسات.

كما أحيطكم علما بأن مصالحي قد أسديت لها تعليمات بفتح الحوار والإنصات إلى المتعاملين الاقتصاديين، والتكفل بإنشغالاتهم، لاسيما عن طريق البوابة الخاصة بذلك وهي «استثماري» بمعنى أي إشكالية تطرح في هذا المجال يمكن الولوج عن طريق موقع وزارة الصناعة والدخول إلى بوابة «استثماري» التي يمكن الولوج إليها عبر الموقع الإلكتروني مع مرافقتهم لدى المصالح الأخرى لأنه وكما تعلمون تقع على عاتق قطاعنا مهمة ثقيلة وهي ترقية الاستثمار.

أشكركم على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد محمود قيساري هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟

السيد محمود قيساري: نعم، الشكاوى العديدة من عديد المستثمرين والصناعيين أن كثير من مصانعهم وآلات الخراطة المتواجدة في الميناء مجمدة لهذا طرحنا هذه الشكاوى.

لدي جملة من الانشغالات حبذا لو تسمعها السيد الوزير.

أولا، في الشأن الوطني:

ـ فيما يخص تحسين مناخ الاستثمار الصناعي من إعفاءات ضريبية، نطالب بإعفاءات أو تخفيف الأعباء الضريبية للمشاريع الواعدة.

ـ تخفيض نسبة الفائدة للقروض الاستثمارية وليست قروض الاستهلاك.

ـ العمل على إنجاز مدينة الحديد بما في ذلك الجامعة من التخصصات الجامعة والبحوث وانتهاء عند صهر الحديد.

ـ دعم الاستثمار للمبتدئين.

ـ نطالب بسن قوانين لحماية المسيرين، المستثمرين والصناعيين عندما يذهبون إلى المسيرين الآن أصبحت الوثائق ثقيلة جدا...خوف لست أدري ممن، ولكن نطالب بسن قوانين لحماية المستثمرين خاصة من أخطاء التسيير.

ـ وضع تحفيزات جبائية وجمركية لاقتناء المصانع.

ـ تسهيل الحصول على العقار الصناعي، كما يجب أن يكون الإنتهاء من إنجاز المشروع أو المصنع بتمليك صاحب المصنع وليس الكراء.

ـ نطالب بوضع خارطة وطنية للمواد الأولية، المستثمر يريد خارطة وطنية تبين له أين توجد المواد الأولية التي تدخل في الصناعات وتسهيل الإستفادة منها هذه المجموعة الوطنية.

ـ إبعاد الاستثمارات والمستثمرين عن التجاذبات السياسية وصراعات الحكم هذا فيما يخص الشأن الوطني.

ثانيا الشأن المحلي:

ـ نريد تسجيل منطقة صناعية بمنطقة الأغواط، تم تسجيل 58 منطقة ولكن ولاية الأغواط لم تستفد بواحدة.

ـ تهيئة المنطقة الصناعية الحالية والتي توجد في حالة مزرية (المنطقة الصناعية وكذا منطقة النشاطات).

وأخيرا، أخاطبكم كوزير في الحكومة نقول، الجزائر أمانة الشهداء وأرض طاهرة ولهذا يجب أن نقف سدا منيعا في مواجهة كل الجمعيات التي تمثل بشكل مباشر أو غير مباشر أذرعا للصهاينة أو أزلاما للماسونية وليكن ما يكون، وليكن ما يجب، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمود قيساري؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير: شكرا سيدي رئيس الجلسة، وشكرا للسيد العضو محمود قيساري على هذه التساؤلات، وإن كانت تنصب في قطاعنا والأخرى تنصب في قطاعات أخرى.

ولكن كما تعلم السيد العضو في الجلسات الأخيرة التي

ترأسها السيد رئيس الجمهورية فيما يخص الندوة الوطنية للصناعة كانت هناك عدة ورشات، ومن بينها التوصيات التي ارتأيت أن تتكلم عليها فهي قيد التنفيذ إن شاء الله، لأنها توصيات بالفعل ولكن لابد أن تجسد في سنة 2022، وهذه السنة 2022 هي تحدي لقطاع الصناعة بما أن القطاع سيكون قاطرة للتنمية للوصول إلى هذه النسبة التي تكلم عنها السيد رئيس الجمهورية فيما يخص النمو اليوم؛ وصلنا نسبة 6 ٪ وهو تحدي؛ 15 ٪ إن شاء الله معا.

تكلمت عن الاستثمارات، نحن في قيد الانتهاء من عملية إعداد القانون الخاص بالاستثمار، نفس الشيء بالنسبة للوكالة العقارية.

المنظومة التشريعية إن شاء الله إبتداء من سنة 2022 سوف تكون جاهزة وما على المستثمرين إلا التقدم إلى الشباك الوحيد من أجل المعالجة، والمعالجة سوف تكون منصفة شفافة وفق وثيقة تقييمية على أساس القدرات الشخصية والمعدات وفيما يخص الجانب التكنولوجي وخلق مناصب الشغل... تكلمت حول المناطق الصناعية، بالفعل هناك مناطق صناعية ولكن بعد عملية الجرد تبين لنا أن أغلب القطع التي تم منحها للمستثمرين لم تستثمر، إذن حان الوقت أن نطبق سياسة العقار لمن يستثمر، ونحن في عملية استرجاع تلك العقارات ومن ثم توزيعها عن طريق هذه الوكالة إن شاء الله، إبتداء من السنة القادمة.

تتكلم عن القوانين لحماية المسير، لا أتكلم، السيد وزير العدل غير موجود ولكن تم إنشاء لجنة لدراسة هذا المشكل وإن شاء الله سوف يكون مرافقا للمسيرين من أجل خلق المبادرة، نحتاج إلى المبادرة وإن شاء الله حماية الجزائر لكل الوطنيين المخلصين، إما في الهيئة التنفيذية أو التشريعية أو على مستوى الوطن... لابد من تقوية اللحمة الوطنية الداخلية، هذا هو التحدي وشكرا سيدي رئيس الجلسة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير المحترم؛ ننتقل الآن إلى قطاع الموارد المائية والأمن المائي، والكلمة للسيد محمد خليفة ليطرح سؤاله الشفوي، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد خليفة: شكرا سيدي نائب الرئيس.
السيدتان الوزيرتان، السادة الوزراء،
زميلاتي زملائي،
أسرة الاعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 25 غشت سنة 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

السيد الوزير المحترم، نظرا للوضعية التي يعيشها قطاع الري بولاية بسكرة يشرفني أن أطرح عليكم السؤال التالي نصه:

ما هو برنامجكم ـ السيد الوزير المحترم ـ حول محطات تصفية المياه المستعملة بولاية بسكرة، حيث تمت دراسة ثلاث محطات رئيسية بولاية بسكرة لكن لحد الآن لم تنطلق الأشغال إلا في محطة واحدة في مقر الولاية وهي متوقفة منذ عدة سنوات سيدي الوزير؟

كما نتساءل كذلك، نظرا للنقص الفادح في مياه السقي وكذا مياه الشرب وخاصة في المستقبل القريب مع التوسع العمراني، وازدياد عدد السكان، حول جلب مياه الشرب من سد بني هارون بولاية ميلة؟ لأن الوضعية الحالية في ولاية بسكرة مع ازدياد الطلب لمياه الشرب ومياه السقي أظن أنه أصبح من الضروري الإسراع بالتفكير في جلب المياه من أحد السدود الكبيرة لولاية بسكرة، هذا السؤال خاصة إذا سمحت لي ـ السيد الوزير ـ أن أضيف لهذا السؤال وهو كذلك مرتبط بالسؤال وهو الاستغلال المفرط للمياه الجوفية دون الاهتمام بإعادة الاستعمال للمياه الضائعة بعد الاستعمال، وهذا أصبح من الضروري جدا، جدا، لأن الماء ـ كما تعلمون ـ فهو بمثابة البترول وبمثابة الذهب، شكرا سيدي الوزير وبارك الله فيك مسبقا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا لأخي وزميلي السيد محمد خليفة؛ الكلمة للسيد وزير الموارد المائية والأمن المائي للرد على السؤال فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الموارد المائية والأمن المائي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد نائب رئيس مجلس الأمة،

زميلاتي وزملائي الوزراء،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،
أيها الجمع الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إنها فرصة سعيدة أن ألتقي بكم اليوم مجددا في هذا المجلس الموقر، قصد الإجابة على مختلف انشغالاتكم وتساؤلاتكم السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، كما أتوجه بالشكر الخالص للسيد محمد خليفة، على اهتمامه بقطاع الموارد المائية والأمن المائي من خلال السؤال الذي طرحه علينا والمتعلق ببرامج إنجاز محطات تصفية المياه المستعملة بولاية بسكرة، والمشاريع الخاصة بتحويل المياه من سد بني هارون اتجاه هذه الولاية.

استفادت الولايات الجنوبية من برامج التطهير من خلال إنجاز محطات لتصفية المياه المستعملة وكذا عدة أنظمة للتطهير قصد التكفل بمشكل المياه القذرة، فولاية بسكرة، محل انشغالكم، استفادت هي الأخرى من مشاريع في هذا الصدد، لعل أبرزها إنجاز محطة لتصفية المياه المستعملة بولاية بسكرة والتي عرفت بعض التأخر وذلك راجع لعدة أسباب وأبرزها الصعوبات المالية التي عرفتها المؤسسة العمومية المكلفة بالإنجاز (Hydro-Aménagement)، حيث توقفت الأشغال بنسبة تقدم بلغت 48 ٪.

وعليه، تحتم على مصالح الديوان الوطني للتطهير فسخ الصفقة قصد استئناف الأشغال مع الإعلان عن مناقصة جديدة لاختيار مؤسسة إنجاز أخرى في ظرف قصير حتى يتسنى لنا استغلالها والتخفيف من إشكالية التطهير في الولاية والحفاظ على البيئة.

كما تتوفر الولاية على أنظمة تطهير أخرى التي لها من الفعالية في تصفية المياه المستعملة، وهي الآن مستغلة ونذكر منها:

1 ـ إنجاز نظام لتصفية المياه عن طريق الأحواض بمنبع الغزلان، بلدية لوطاية، النظام هو حيز الخدمة حاليا.

2 ـ إنجاز نظام لتصفية المياه عن طريق الأحواض بالقنطرة، الأشغال منتهية والنظام حاليا قيد التجارب النهائية.

3 ـ إنجاز نظام لتصفية المياه عن طريق الأحواض بسيدي عقبة، النظام هو قيد الاستغلال حاليا.

زد إلى كل هذا، أنجزت مصالحي عدة دراسات في هذا المجال تخص ما يلي:

1ـ دراسة حول إنجاز محطة جديدة لتصفية المياه المستعملة ببلدية أورلال للتكفل بالمياه المستعملة لعشر 10 بلديات غير ولاية بسكرة، تم الانتهاء من هذه الدراسة.

2ـ دراسة لإنجاز أنظمة لتصفية المياه المستعملة عن طريق الأحواض بكل من بلديات زريبة الواد، عين زعطوط ومشونش، والدراسة منتهية بالنسبة لهذه المناطق.

وكل هذه المشاريع سنسعى لإدراجها وفق البرامج المستقبلية وذلك إلى حين توفير الغلاف المالي المخصص لها من قبل المصالح المعنية.

وفيما يخص الشطر الثاني من سؤالكم، المتعلق بتحويل المياه من سد بني هارون إلى ولاية بسكرة، الذي سيزود ست ولايات بالمياه، أعلمكم في هذا الصدد أن مصالحنا أنجزت هذه الدراسة سنة 2019، لتحويل مياه بني هارون تجاه ولاية بسكرة مرورا بنظام سد كدية المدور المتواجدة بولاية باتنة، وسوف نسعى لتسجيل عملية الإنجاز في البرامج المستقبلية.

ولعلمكم أيضا بأننا نقوم حاليا بدراسة ثانية وهو مشروع آخر نهدف من خلاله إلى استغلال المياه الجوفية التي تزخر بها منطقة غرداية وتحويلها لعدة ولايات منها ولاية بسكرة ولاية باتنة وولاية المسيلة.

كل هذه الدراسات والإجراءات تصب في هدف واحد ألا وهو العمل على تأمين ولاية بسكرة بالماء الشروب.

هذا ما أردت أن أوجهه لكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، ليكون ردا على السؤال الذي طرحتموه علينا.

لكم مني كل التحيات الخالصة.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد محمد خليفة هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟

السيد محمد خليفة: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ والشكر موصول كذلك للسيد وزير الموارد المائية والأمن المائي المحترم على أجوبته المستفيضة حول السؤال المطروح، لكن إذا سمحت لي ـ السيد الوزير المحترم ـ سؤالي كان حول عملية التأخر المستمر والتي ليست في صالح قطاع الفلاحة ولا في صالح السكان أو البيئة، لأنها تلوث البيئة

وخاصة دائرة أورلال أين يعاني تجمع المياه المستعملة في واد جدي الذي كان بالأمس القريب ملاذ للسياحة والراحة وكذلك في واد سيدي زرزور وخاصة منطقة السعدة، فهذه المنطقة التي كانت سياحية وفلاحية بامتياز أصبحت ملوثة وتسبب الكثير من الأمراض لساكنيها.

سؤالي كذلك ـ سيدي الوزير ـ واسمح لي وأتمنى أن يتسع صدرك للأسئلة ـ وهو استعمال مياه فيضان واد جدي الذي يفيض كل سنة مرتين أو ثلاثا وحتى أربع مرات في السنة، وتضيع ملايين إن لم نقل مئات الملايين من الأمتار المكعبة في شط ملغيغ والذي تستفيد منه حتى الدول المجاورة، أتمنى ـ السيد الوزير ـ أن تأخذوا هذا الطلب بعين الإعتبار وهو إجراء دراسة للإستفادة من مياه فيضان واد جدي في كل البلديات المحاذية لهذا الواد، منها فيما يخص بالتخزين الجوفي، وكما تعلمون فهذه التقنية مستعملة في عدة دول وهو التخزين الجوفي لمياه الأودية وكذلك إجراء أحواض على ضفاف الواد «أحواض اصطناعية» تستعمل هذه الأحواض أثناء الفيضان وتساهم في إعادة ملئ الطبقات الجوفية من المياه حتى توفر المياه في الآبار المحيطة بهذه المنطقة وشكرا سيدي الوزير مرة ثانية والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للزميل المحترم محمد خليفة؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على التعقيب فليتفضل.

السيد الوزير: شكرا؛ فيما يخص السؤال الأول المتعلق بمحطة التطهير بولاية بسكرة صحيح كانت هناك مناقصة سنة 2012 وتم إسنادها إلى مجمع «جزائري ـ إسباني» والذي يتكون من المؤسسة الوطنية «هيدرو ـ تهيئة» و(COPASSA) الإسبانية، حيث إن المؤسسة الوطنية «هيدرو ـ تهيئة» كانت تعاني من مشاكل مالية مما أدى بالديوان الوطني للتطهير إلى فسخ الصفقة في سنة 2021.

وقدرة المحطة لمعالجة مياه الصرف بسعة 330 ألف ما يعادل السكان، يعني معظم مياه الصرف الملوث لبلديات بسكرة أكثر من 70 ٪ تعالج في هذه المحطة، والتي تحافظ على واد زرزور، أي بسعة 330 ألف ما يعادل السكان بغلاف مالي بقيمة 3 ملايير دينار.

أظن بأنه كان يمكن تفادي فسخ الصفقة لعدم إضاعة الوقت، اليوم تم الإنتهاء من إعداد المحطة ودفتر الشروط مر على لجنة الصفقات والذي حظي بالقبول، وإعادة التشغيل ستكون في الأيام القادمة وسوف تنطلق في الثلاثي الثاني سنة 2022.

صحيح ضاع وقت كبير، تكلفة محطة التطهير التي كانت سنة 2012 ليست نفسها تكلفة سنة 2022، وأكيد سوف نتجه نحو إعادة التقدير.

بالنسبة للمياه المستعملة والتي كانت تصب في واد زرزور تم تحويلها إلى المحطة وكذا إضافة بلدية شتمة والتي تحتوي على حوالي 15 ألف ساكن، وسيتم الإنتهاء من المشروع في السداسي الأول من سنة 2022.

فيما يخص الأنظمة التي تحدثت عنها كالقنطرة سلمت ونفس الشيء بالنسبة للوطاية وسيدي عقبة، وفيما يخص السد الذي تحدثت عنه أو بالأحرى محطة أورلال انتهت الدراسة بها وبطاقة تقدر بـ 45 ألف متر مكعب في اليوم وهي تحمي واد جدي من التلوث، كما توجد 10 بلديات تصب مياهها الملوثة في هذا الواد، قبل الانطلاق في دراسة إنجاز السد يجب أولا حماية الواد من التلوث وهي أولوية يعني أولوية هي إنجاز محطة تطهير بعدها نقوم بدراسة لاستعمال باعتباره واد يعني هو حوض جيد للصب لكن الدراسة هي من تقرر إنجاز السد أم لا.

فيما يخص تحويل المياه من سد بني هارون إلى كدية مدور ثم بسكرة فإن الدراسة انتهت، والتحويل يتم نحو محطة معالجة المياه الصالحة للشرب، يوجد حوالي 140 كلم ومحطتين للضخ تكلفة الإنجاز...

السيد رئيس الجلسة: تفضل.

السيد الوزير: الدراسة انتهت وإن شاء الله سوف نقوم بتسجيله للإنطلاق في عملية الإنجاز، كما توجد دراسة ثانية لتحويل المياه من غرداية نحو بسكرة وباتنة والمسيلة، كما يوجد طلب السيد الوالي من أجل ضم عدد من البلديات كفوغالة، طولقة، الحاجب، الوطاية، القنطرة...إلخ، أظن أنني قد قدمت نظرة شاملة عن المشاريع في ولاية بسكرة، وأظن أنني قد أجبت على كل انشغالاتكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا مرة أخرى للسيد الوزير؛ ونبقى دائما مع نفس القطاع والكلمة للزميل عبد القادر مولخلوة لطرح سؤاله الشفوي فليتفضل مشكورا.

السيد عبد القادر مولخلوة: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة الموقرون،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا للأحكام المتعلقة بالأسئلة الشفوية، يشرفني ـ السيد الوزير ـ أن أطرح عليكم سؤالا شفويا التالي نصه:

السيد الوزير المحترم،

لقد عرف المناخ تغييرا في السنوات الأخيرة وخاصة في شح الأمطار أو سقوطها في غير وقتها المناسب وخاصة في المناطق الغربية للبلاد، مما يجعلنا نعيد ونفكر في استراتيجية فلاحية أخرى والمتمثلة في الزراعة المسقية.

وبما أن ولاية عين تموشنت من بين البلديات التي تفتقر إلى مياه جوفية فكرت الدولة في إنجاز سدود ذات سعة متوسطة ولقد استفادت ولايتنا من دراسة سد بلدية الحساسنة واد برقش وحسب المعلومات أن الدراسة قد تمت إلا أنها مازالت حبيسة الأدراج لأسباب مختلفة.

للعلم أن هذا السد يزود أكثر من 10 بلديات بالمياه، وخاصة منطقة سهل ملاتا، هذه الأراضي كانت في وقت ليس ببعيد تساهم بشكل فعال في المنتوج الزراعي، خاصة الزراعة الواسعة كالحبوب والقمح بشتى أنواعه.

وما دام أن السياسة المنتهجة من قبل السلطة الحالية تدعم الإنتاج الوطني وخاصة المنتوجات ذات الأهمية الإستراتيجية نطالب بالإسراع في انطلاق إنجاز مشروع هذا السد.

ويبقى سؤالي متمحورًا ـ سيدي الوزير ـ إلى أين وصل مشروع هذا السد؟ وشكرا والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد القادر مولخلوة؛ الكلمة للسيد وزير الموارد المائية والأمن المائي لتقديم الجواب على السؤال فليتفضل مشكورا.

السيد وزير الموارد المائية والأمن المائي: بعد بسم الله الرحمن الرحيم، تحية مجددة؛

أود في البداية أن أعرب عن صادق امتناني وعرفاني للسيد عضو مجلس الأمة عبد القادر مولخلوة، على اهتمامه بقطاع الموارد المائية والأمن المائي، وذلك من خلال الانشغال الذي طرحه علينا حول مصير سد واد برقش، بلدية الحساسنة، ولاية عين تموشنت.

كما تفضلتم به، السيد العضو المحترم، عانت العديد من الولايات من بينها ولاية عين تموشنت، محل انشغالكم، من تذبذبات في التزود بالماء الشروب بفعل التغيرات المناخية التي ضربت بلادنا، وزادت حدتها خلال السنوات القليلة الماضية، بالنقص والتراجع في نسب التساقطات المطرية عبر الوطن، لاسيما المنطقة الوسطى والغربية، انخفاض منسوب المياه بـ 22 سدا، حيث العديد منها وصل إلى حد الجفاف التام، مما أدى إلى تذبذبات في التموين بالمياه الصالحة للشرب بـ 20 ولاية.

ولمواجهة هذه الوضعية، كانت هناك برامج استعجالية ترتكز أساسا على مشاريع إنجاز عدد كبير من المناقب والآبار عبر الولايات التي تأثرت من العجز المائي، بالإضافة إلى برامج إنجاز محطات تحلية مياه البحر الذي وافقت عليه السلطات العليا للبلاد بصفتها الحل الوحيد والمستدام الذي يمكننا من القضاء النهائي على هذه الأزمة.

فالاعتماد الكلي على المياه المحلاة في عمليات التزود بالماء الشروب سيساهم في تخصيص المياه السطحية والجوفية للفلاحة مما سيلبي احتياجات فلاحينا بهذه المنطقة نظرا لكون ولاية عين تموشنت ولاية فلاحية بامتياز.

وبالرجوع إلى مشروع سد برقش ببلدية الحساسنة، موضوع انشغالكم، أعلمكم أن مصالحنا من خلال الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات(ANBT)، أعدت دراسة تفصيلية لهذا المشروع وانتهت منها بصفة كاملة، حيث خلصت إلى أن هذا السد يمكن أن يحشد حوالي 5.8 مليون متر مكعب توجه لسقي أكثر من 1000 هكتار من الأراضي الفلاحية (أي ذو طابع فلاحي فقط).

وعلى ضوء هذه الدراسة قامت مصالحنا في عدة مرات ومنذ سنة 2015، بطلب تسجيل عملية إنجاز هذا المشروع بمبلغ يفوق 1.5 مليار دينار ضمن مختلف البرامج التنموية، ولكن الظروف المالية التي مرت بها بلادنا حالت دون ذلك،

ولم تتم الموافقة على إدراجه من قبل المصالح المعنية، ورغم ذلك، سنسعى قصد الحصول على الموافقة قصد إنجاز هذا المشروع الذي يكتسي أهمية بالغة في هذه المنطقة.

هذه هي أبرز التوضيحات التي أردت أن أقدمها لكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، ونبقى دائما في قطاعنا على أتم الاستعداد لإفادتكم بتفاصيل أكثر إذا ما لزم الأمر.

أشكركم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد عبد القادر مولخلوة هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟

السيد عبد القادر مولخلوة: شكرا سيدي الرئيس، شكرا سيدي الوزير على هاته الإجابة، أردت أن ألفت انتباهكم ـ سيدي الوزير ـ نحن في ولاية عين تموشنت بأشد الحاجة إلى هذا المشروع لمدى أهميته، ونطلب منكم زيارة نتشرف بها في الولاية.

هذا السد يمكن أن ينقلنا من الزراعة التقليدية المعمول بها والتي لا يمكنها تحقيق أية نتيجة إلى زراعة متطورة، وخاصة أن هذه المنطقة (منطقة ملاتا) تحتوي على عشر بلديات من بلدية الحساسنة مرورا إلى عين الأربعاء وصولا إلى بلدية المالح، أراضي جد خصبة كانت في وقت غير بعيد أراضي جد منتجة، لكن هذا التغيير المناخي حال دون الوصول إلى النتائج المرجوة.

مادامت سياسة الحكومة الحالية وتحت وصاية السيد رئيس الجمهورية، لابد أن نصل إلى اكتفاء ذاتي نوعي لكن لو استطعنا إنجاز هذا المشروع أصرح لكم أننا سوف نصل إلى اكتفاء ذاتي على الأقل في المنطقة الغربية، سد ملاتا يضم أروع الأراضي.

سيدي الوزير، تدخلت مرارا وتكرارا حول هذا السد منذ بداية عهدتي وأرجو، أرجو أن يكون هذا السد من أولوياتكم، وأشكركم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد القادر مولخلوة؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير: شكرا، على كل حال منطقة عين تموشنت تعرف ضعفا في تساقط الأمطار، حيث تتراوح 300 ملم في السنة، اليوم وكما تعلم ولاية عين تموشنت مزودة مئة بالمائة من محطة تحلية مياه البحر شط الهلال والمقدرة بـ 200 ألف م^3، 100 ألف موجهة إلى وهران و 100 ألف موجهة إلى عين تموشنت، صحيح أن عملية الدراسة لهذا السد انتهت وقمنا بمراسلة الوزارة الأولى وقدمنا عددا من المشاريع قيد الدراسة والموجهة لقطاع الفلاحة وقمنا ببرمجة المشاريع المخصصة للمياه الصالحة للشرب.

صحيح أن المشاريع الموجهة للفلاحة لا تكلف كثيرا، من أجل هذا وضعنا أولويات فيما يخص المياه الصالحة للشرب اتجهنا نحو استراتيجية تحلية مياه البحر وهو خيار، لا نستطيع إنجاز سدود لدينا 75 سدا و 80 سدا في مرحلة البرمجة و 5 في مرحلة الإنجاز بطاقة استيعاب حوالي 9 مليار م^3، والطبيعة تمنحنا حوالي 18 مليار من التساقطات لا غير كحد أقصى.

أراضي هذا البلد ليست شبه قاحلة بل هي قاحلة في هذا الميدان، فيما يخص التوجه إلى عملية تحلية مياه البحر استراتيجيتنا تكمن في 85 سدا، نتوقف قليلا ونتجه إلى تحلية مياه البحر فهي ثروة دائمة.

أما فيما يخص السدود الموجهة للفلاحة والتي انتهت بها عملية الدراسة، طلبنا الشروع في إنجازها فهي لا تحتوي على طاقة استيعاب كبيرة، حتى ولو كانت التساقطات المطرية ليست بنسبة كبيرة في ولاية عين تموشنت، يمكن اللجوء إلى الإنجاز، والذي يمثل إضافة ولا يكلف كثيرا وبطاقة الاستيعاب تكون بين 5 أو 6 مليون م^3، شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير المحترم؛ نمر الآن إلى قطاع العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي والكلمة للسيد المحترم محمد بوبطيمة ليطرح سؤاله الشفوي فليتفضل مشكورا.

السيد محمد بوبطيمة: بسم الله وصل اللهم وسلم وبارك على سيدنا رسول الله.

السيد رئيس الجلسة،

الإخوة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني، السيد الوزير المحترم، أن أتوجه إليكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

تعتبر الجزائر من الدول التي يُسجل فيها ارتفاع نسبة الشباب وكذلك تزايد أعداد خريجي الجامعات والمدارس العليا، حيث ساعد في ذلك اهتمام الدولة بالتعليم العالي أين تم تشييد الجامعات، حتى أصبح لكل ولاية جامعة وسميت الجزائر ببلد الجامعات.

غير أن السياسات المتعاقبة لم تواكب هذا التطور من خلال إنجاز مؤسسات تمتص هذا العدد الهائل من المتخرجين كل سنة في جميع المجالات.

وعليه السؤال هو كالآتي:

ـ هل فكرت وزارتكم بالتنسيق مع مختلف القطاعات الوزارية الأخرى بوضع آلية للاستجابة لهذا الفائض من عدد المتخرجين وتوفير مناصب عمل لأبنائنا وبناتنا في القريب العاجل؟

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للزميل محمد بوبطيمة؛ الكلمة للسيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي للرد على السؤال فليتفضل مشكورا.

السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد نائب رئيس مجلس الأمة، رئيس الجلسة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

زميلاتي وزملائي أعضاء الحكومة المحترمون،

أسرة الإعلام المحترمة،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد محمد بوبطيمة عضو مجلس الأمة المحترم، في المستهل أتقدم لكم بالشكر الجزيل، على اهتمامكم بملف التشغيل، خاصة فيما يتعلق بخريجي الجامعات والمدارس العليا وإدماجهم في سوق الشغل.

إن ملف التشغيل يدخل ضمن أولويات مخطط عمل الحكومة نظرا لارتباطه بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية المنتجة للثروة ومناصب الشغل.

ومن أجل التكفل بهذا الملف، إن عملية تنسيق جهود جميع القطاعات المعنية جارية للمساهمة في تأطيره من خلال تبني مقاربة اقتصادية ترمي إلى تحفيز الاستثمار.

في هذا الإطار، ومن أجل المساهمة في بعث الاقتصاد الوطني من خلال الاستثمار المولد للثروة ومناصب الشغل، تم استحداث آلية بموجب المرسوم رقم 10 ـ 110 المؤرخ في 29 مارس 2010، يتضمن إنشاء ـ وتنظيم ـ وتسيير اللجنة الوطنية لترقية التشغيل التي تعد جهازا استشاريا وتقييميا لجميع المسائل ذات الصلة بالتشغيل.

وتتشكل هذه اللجنة من ممثلين عن كل من القطاعات التالية:

ـ الداخلية والجماعات المحلية، الطاقة والمناجم، الصناعة، الفلاحة والتنمية الريفية، الأشغال العمومية، التعليم العالي والبحث العلمي، التكوين والتعليم المهنيين، الموارد المائية.

ـ الصيد البحري والموارد الصيدية، التضامن الوطني والأسرة، الشباب والرياضة.

ـ إضافة إلى الديوان الوطني للإحصاء، مصالح الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وكالة التنمية الاجتماعية، الوكالة الوطنية للتشغيل، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وكذا مصالح المفتشية العامة للعمل.

كما أنهي إلى علمكم أن هذه اللجنة، التي لها امتداد على مستوى 48 ولاية.

حيث تتكفل اللجان الولائية لترقية التشغيل بتجسيد توجيهات وقرارات اللجنة الوطنية وتطبيق البرامج والنشاطات التي تندرج في إطار ترقية التشغيل وكذا اقتراح التدابير التي تهدف إلى تحسين البرامج العمومية لترقية التشغيل.

إلى جانب تطوير المبادرات المحلية لترقية التشغيل، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل ولاية.

كما تعمل على جمع المعلومات الإحصائية ذات صلة بالتشغيل وفي هذا السياق، سجلنا خلال سنتي 2020 ـ 2021 حتى شهر أكتوبر، تنصيب أكثر من 143 ألف طالب عمل من بينهم تقريبا 69 ألفا من خرجي الجامعات.

أما بالنسبة للمؤسسات الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) والمنشأة ما بين سنة 2020 إلى غاية أكتوبر 2021، فقد بلغت 8381 مؤسسة، من بينها 1207 مؤسسة أنشئت من قبل خريجي الجامعات حاملي المشاريع.

السيد عضو مجلس الأمة المحترم،

وعلى ضوء ما ذكرته، يلاحظ أنه بالرغم من الظروف الصحية التي عرفتها بلادنا بسبب جائحة كوفيد - 19 وتداعياتها على عالم الشغل خلال سنة 2020 والسداسي الأول لسنة 2021، تم تسجيل الاستمرارية في مجال خلق النشاطات واستحداث مناصب شغل جديدة لفئة الشباب.

وفي هذا المقام، يجدر التنويه، بجهود الحكومة في مجال الإنعاش الاقتصادي، لاسيما من خلال وضع جملة من التدابير والآليات الجديدة لمرافقة ودعم إحداث المؤسسات المصغرة والناشئة.

وقد تضمن مشروع قانون المالية لسنة 2022 فرصا واعدة لأصحاب المشاريع، خاصة في ولايات الجنوب.

ذلكم هو محتوى الرد على انشغالكم المتعلق «بآلية الاستجابة لتوفير مناصب العمل لخريجي الجامعات» وغيرهم من شبابنا.

أشكركم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير المحترم؛ أسأل الزميل السيد محمد بوبطيمة هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟

السيد محمد بوبطيمة: بسم الله وصل اللهم وسلم على الحبيب القائل «من بات كالا من عمل يده، بات مغفورا له».

السيد الوزير، نحن لا ننكر الجهد الذي يبذل من طرف وزارتكم، ولا ننكر الجهد الذي يبذل من طرف الحكومة كاملة، غير أننا دائما نسعى إلى الأفضل وإلى الأحسن وإلى الإرتقاء، فالحقيقة قبل أن أعقب وقبل أن أقول وأتعرض لبعض النقاط بودي أن أشير إلى الضغط الذي يتعرض له رؤساء وكالات التشغيل عبر الوطن خاصة في بعض الولايات، هؤلاء الرجال والنساء الذين يضحون ويتعرضون للضغط يوميا، ويحملون الوزارة المعنية المسؤولية رغم أنني أعلم علم اليقين أنها ليست المسؤول المباشر على عملية إحداث المناصب، أحيانا وكالات التشغيل تلبي أوتغطي المناصب المقترحة من طرف المؤسسات الأخرى.

لكن، في هذا الإطار أنا أطالب وكذلك المجتمع بإنشاء ندوة وطنية تجمع جميع القطاعات الصناعية، الفلاحية، الوظيف العمومي، تحت إشراف وزارة العمل ووضع استراتيجية حالية وفي المدى المتوسط والبعيد للدراسة والتعمق في وضع التشغيل.

لأن التشغيل السيد الوزير، الإخوة أعضاء الحكومة والزملاء - سوف يكون مشكل كبير وعويص في المستقبل، يكون مشكل لأن عدد أبنائنا الذين هم بدون شغل والمتخرجين بغض النظر عن مستوياتهم العليا وحتى أولئك المتحصلون على شهادات بسيطة يعانون.

إذن، كذلك السيد الوزير أستغل وجودكم رغم ما سوف أطرحه فهو ليس متعلقا بالسؤال، لدينا فئة من العمال المعاقين ذوي الاحتياجات الخاصة تقاعدهم يساوي تقاعد الأصحاء، مع العلم أن المعاق مع مر الأيام يزداد تأثير الإعاقة عليه، ولذلك أنا أدعو من هذا المنبر كمواطن وكعضو مجلس الأمة إلى تخفيض سن التقاعد بالنسبة لأصحاب الاحتياجات الخاصة.

سيدي الوزير، السؤال المطروح، في فترة سابقة تم بيع مؤسسات الدولة بحيث كانت بعض المؤسسات الصغيرة توظف 100 عامل إلى 200 عامل، هل تم إحصاء العاملين اليوم في هذه المؤسسات والتي بيعت بالدينار الرمزي عبر البلديات والولايات؟ أعطيك بعض البلديات كانت تحتوي على ثلاثة مصانع بسيطة تعطي المردود للمجتمع ومردود التشغيل هل هذه المؤسسات يتم معاينتها أو مراقبتها على ما تقدمه؟

إذن، السؤال المطروح، غير موجه للوزارة فقط ولكن لجميع الوزارات التي لها علاقة مع هذا الموضوع.

في الأخير، أشير في كلمة أخيرة - السيد الوزير - إلى وضع نعاني منه خاصة في ولايات الجنوب، والمتمثل في شركات التنقيب التي أصبحت تمثل مشكلا في وكالات التشغيل، شركات التنقيب البترولية هذه عند وضع رحالها في بلدية من البلديات يقوم الشباب بالاحتجاج عند مكتب التشغيل كأنه هو من أتى بالشركة...

السيد رئيس الجلسة: واصل وبدون إطالة، تفضل.

السيد محمد بوبطيمة: شكرا، أعطيكم مثالا، اليوم في ولاية غرداية ببلدية متليلي الشباب محتجون عند الوكالة لأن هذه الشركات التي تعمل في مجال التنقيب... وذكرتها للوزير من قبل، في حال قدوم شركة على الأقل تساعد البلدية بـ 20 منصبا أو 15 منصبا للبلدية كهدية، نحن ننتظر حتى يقوم الشباب بغلق هذه المؤسسات، وبالتالي قطاع التشغيل قطاع شائك، كان الله في عونكم، وربي يوفقكم في الجهود المبذولة السيد الوزير، ولا ينكر ناكر أن القطاع يبذل جهدا، ولكن دائما نطالب بالأحسن والأفضل، وبارك الله فيكم وشكرا سيدي رئيس الجلسة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا مرة أخرى للسيد محمد بوبطيمة؛ والكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير: شكرا للسيد العضو.

أولا، أذكر أن وزارة العمل ليس من مهامها إنشاء مناصب شغل، بل مرافقة سياسات لإنشاء مناصب شغل وهذا ما لاحظتم في قانون المالية الذي تمت المصادقة عليه من طرفكم.

سنجعل من سنة 2022 سنة مليئة بالإنجازات إن شاء الله وتكون وراء إنشاء مناصب شغل، حيث ستكون سنة اقتصادية محضة وهذا ما جاء به السيد رئيس الجمهورية في الندوة الأخيرة حول ترقية الاستثمار.

أما فيما يخص عقد ندوة وطنية لدراسة كل ما يمس عالم الشغل، توجد لجنة وطنية حاليا متكونة من كل القطاعات بدون استثناء وتم ذكرها في مداخلتي لوضع سياسة العمل ومرافقة القطاعات الاقتصادية.

أما فيما يخص التقاعد النسبي للمعاقين، يوجد قانون ـ وكانت لي فرصة أن أجبت على هذا السؤال ـ غير ممكن أن نضع قانونا خاصا حاليا بهذه الشريحة من العمال.

أما فيما يخص مناصب الشغل الممنوحة بالنسبة للجنوب تعود إلى وفرة المناصب بالنسبة للمؤسسات والتي توضع على مستوى المكاتب المكلفة بهذه العملية (ANEM)، نحن نسهر على شيء وهو الإنصاف في توزيع هذه المناصب وإعطاء الفرصة لكل الطالبين الذين تتوفر فيهم الشروط للعمل في هذه المناصب.

أشكركم جزيل الشكر على الأسئلة والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا مرة أخرى السيد الوزير؛ ونبقى دائما مع نفس القطاع والكلمة للسيد عبد القادر جديع ليطرح سؤاله الشفوي فليتفضل مشكورا.

السيد عبد القادر جديع: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس الجلسة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقرون،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال التالي نصه:

إن سوء تسيير مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل على مستوى ولاية ورقلة تسيرها عصابة يا معالي الوزير، نريد تنحيته ونحن نتحدث عنه منذ سنتين، لماذا لم يتم تنحيته؟ نريد منكم تنحيته وهو السيد فارس الداوي الذي قام بالتفرقة في البلاد وعدم التزامها بتعليماتكم وتوصياتكم وضربها عرض الحائط، ما جاء في مراسلتكم المؤرخة في 11 ماي 2021، المسجلة تحت رقم 1758 قد خلف تذمرا وسخطا كبيرين لدى ساكنة الجنوب خاصة والولاية الجديدة تقرت، التي شهدت في عدة مرات احتجاجات عارمة قد تتصاعد إن لم يتم التدخل العاجل وامتصاص غضب شباب الجنوب لدينا عشرون شخصا منذ سنتين، ونحن نراهم يوميا يقومون بمظاهرات، يتم توزيع بطاقات العمل ولا نرى مناصب العمل، الرقابة غير موجودة يا معالي الوزير، حيث يتم تنصيب عمال لست أدري إن كانوا من داخل المنطقة أو من أين يأتون؟؟

فما موقف الوزارة من عدم تطبيق الوكالة الوطنية للتشغيل لتعليمتكم الوزارية المذكورة سابقا؟

وما هي الإجراءات والتدابير العاجلة المزمع اتخاذها من طرف وزارة العمل من أجل التكفل بانشغال شباب الجنوب عامة وشباب ولاية ورقلة وولاية تقرت خاصة ومنحهم حظوظا أكثر للظفر بمنصب شغل؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للزميل عبد القادر جديع؛ الكلمة للسيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي لتقديم الجواب على السؤال فليتفضل مشكورا.

السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد نائب رئيس مجلس الأمة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

زميلاتي وزملائي أعضاء الحكومة،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية أتقدم لكم بالشكر الجزيل، السيد عبد القادر جديع عضو مجلس الأمة المحترم، على اهتمامكم بملف التشغيل، لاسيما في جنوبنا الحبيب.

أما بخصوص انشغالكم الذي تطرقتم من خلاله إلى التعليمة الصادرة عن دائرتنا الوزارية تحت رقم 1758 بتاريخ 11 ماي 2021 والمتعلقة بتسيير عروض العمل بالولايات الجنوبية المستحدثة، خاصة ما تعلق بنظام توزيع حصص مناصب العمل.

فأحيطكم علما أن التعليمة محل سؤالكم، جاءت استجابة لانشغال رفعته الوكالة الوطنية للتشغيل لولاية ورقلة، تبعا لاختلالات في سير عملية توزيع الحصص بين الولايات الأصلية والولايات الجديدة، خلال مرحلة استحداث هذه الولايات.

وتبعا لذلك بادرت دائرتنا الوزارية بتقديم مقترح رفعته إلى مصالح السيد الوزير الأول، يتعلق بالإبقاء على نظام الحصص، الذي كان ساريا قبل صدور الأمر رقم 21 ـ 03 المؤرخ في 25 مارس 2021 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد وكذا المرسوم الرئاسي رقم 21 ـ 117 المؤرخ في 22 مارس 2021، حيث أبدى السيد الوزير الأول موافقته على هذا المقترح يعني نبقى نسير في نفس النمط السابق أي قبل إنشاء هذه الولاية الجديدة.

كما كلف السيد الوزير الأول السادة ولاة الولايات الأصلية بتحويل الصلاحيات والالتزامات المنصوص عليها في التنظيم المعمول به بخصوص هذا الملف واستكماله بصفة تدريجية وفي أجل أقصاه 31 ديسمبر 2021.

وعليه، فإن مصالحنا المركزية تحرص على متابعة تطبيق هذه التعليمة للتكفل بالانشغالات ورفع العراقيل، وبالتنسيق مع السادة الولاة المعنيين،كما أن دائرتنا الوزارية تسهر على السير الحسن لهذا الملف.

السيد عضو مجلس الأمة المحترم،

بخصوص الشق الثاني من انشغالكم المتعلق بالإجراءات التي تتخذها دائرتنا الوزارية من أجل التكفل بانشغالات شباب الجنوب عامة وشباب ولايتي ورقلة وتقرت خاصة، مع منحهم حظوظا أكثر للحصول على مناصب شغل.

في هذا الشأن،

لابد من التنويه أن معالجة مسألة التشغيل في ولايات الجنوب، تستدعي تكاتف جهود الجميع وتكييف الإجراءات مع طبيعة كل ولاية، ومتطلبات سوق الشغل المحلية.

كما أنهي إلى كريم علمكم، أن تسيير سوق الشغل في ولايات الجنوب يخضع لتدابير خاصة، لاسيما:

ـ تعليمة السيد الوزير الأول رقم 1 المؤرخة في 11 مارس 2013 والتي تنص على عدة تدابير التي تهدف أساسا إلى ضمان وجود تسيير شفاف وصارم لسوق العمل في ولايات الجنوب.

وكذا المنشور الوزاري المشترك المؤرخ في 11 جانفي سنة 2017، المتعلق بالإجراءات الخاصة لإنتقاء وتوظيف اليد العاملة وتعزيز التكوين عن طريق التمهين في كل ولايات الجنوب.

وأود أن أذكر أن شبكة الهياكل المحلية للتشغيل بولاية ورقلة بلغت 13 هيكلا محليا، والتي كانت سابقا تضم أيضا ولاية تقرت، لتأتي في المرتبة الأولى، مناصفة مع ولاية الجزائر العاصمة من حيث عدد هياكل التشغيل.

ويتم التكفل بطالبي الشغل من خلال النظام المعلوماتي «الوسيط» المتوفر عبر جميع الهياكل المحلية للتشغيل المتواجدة بهذه الولايات.

ومن أجل تبسيط الإجراءات والإسراع في عملية التنصيب، بادر قطاعنا بإدخال تعديلات على القانون رقم 04 ـ 19 المؤرخ في 25 ديسمبر سنة 2004 المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل، بموجب القانون رقم 20 ـ 03 المؤرخ في 30 مارس 2020.

يهدف هذا التعديل إلى:

تكييف هذا التشريع وفق التطورات المسجلة في سوق التشغيل، من خلال تعديل الأحكام المتعلقة بآجال معالجة

عروض العمل التي تم تقليصها من 21 إلى 5 أيام وكذا وجوب إرجاع المعلومات الخاصة بعملية التنصيب.

السيد عضو مجلس الأمة المحترم،

أما بخصوص التشغيل بولايتي ورقلة وتقرت، فقد تم خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2021، تنصيب أكثر من 1100 طالب شغل في قطاعات البناء والأشغال العمومية والحراسة والأمن لدى الشركات العاملة بالمنطقة، وذلك رغم تراجع عروض العمل أمام الظروف الصحية الخاصة.

إلا أن الإشكال المطروح هو عدم توافق بعض عروض العمل المودعة من طرف الشركات والمؤسسات الناشطة بالمنطقة لاسيما المختصة في مجال المحروقات مع طلبات الشغل المسجلة لدى الهياكل المحلية للتشغيل وذلك نظرا لنقص التأهيل العلمي لطالبي الشغل.

كما سجل رفض، في بعض الأحيان، عدد معتبر من التوجيهات لعروض العمل المقترحة وعدم التحاق طالبي الشغل الذين تم قبولهم، بمناصب عملهم بسبب عزوفهم عن العمل لدى الشركات الخاصة أو عدم رضاهم عن الأجر الممنوح.

ومن أجل تعزيز الرقابة، تم توجيه تعليمات لمصالح المفتشية الولائية للعمل للسهر على تطبيق الإجراءات التشريعية والتنظيمية المعمول بهما والمنصوص عليها في القانون رقم 04 ـ 19 السالف الذكر.

وضمن هذا السياق، تمت مراسلة السيد والي ورقلة، لأجيبك على السؤالين معا، بتاريخ 30 جوان 2021، والمتضمن الإبقاء على النظام الخاص بتسيير عروض التشغيل الجاري به العمل قبل صدور المرسوم الرئاسي رقم 21 ـ 117 والمتعلق بمواصلة العمل بنظام الحصص المعمول به قبل استحداث الولايات الجديدة.

ومن جهة أخرى، وقصد عصرنة المرفق العمومي للتشغيل، خاصة تسيير عروض العمل لفائدة المؤسسات ذات الحسابات الكبرى تم إطلاق خدمة إلكترونية جديدة، وذلك لتمكين شركة سوناطراك وفروعها من متابعة سير ومعالجة كل عروض العمل المودعة من قبلها عبر التراب الوطني عن بعد.

فضلا عن ذلك، ستسهم هذه الخدمة في توحيد إجراءات العمل ولاسيما في مجال إيداع العروض وتقليص مدة معالجتها بكل شفافية وفي الآجال القانونية.

وتعزيزا لذلك، أبرمت الوكالة الوطنية للتشغيل اتفاقيات شراكة مع جميع متعاملي الهاتف النقال على مستوى كل الولايات بما فيها الجنوبية منها، من أجل إعلام طالبي العمل بكل العروض المودعة، بواسطة الرسائل النصية القصيرة.

أما فيما يخص تصرف المدير الولائي أو رئيس الوكالة، سوف آخذ بعين الاعتبار انشغالك المطروح، لكن يجب العمل بإنصاف ولابد من التحقق في التصرف، إذا كانت فيه هناك تجاوزات أضمن لك أن تتخذ الإجراءات، وإذا كان لابد من إبداء ملاحظات للصرامة في العمل، علينا ككل أن نحمي إطارات الدولة، وبدون شك سوف نعمل على هذا الملف وانطلقنا في التحقيق وسنتخذ الإجراءات من هذا الطرف أو من ذاك، والمطلوب منا الإنصاف والاستماع إلى الطرفين، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير المحترم؛ ونشكرك على الصراحة، وأسأل السيد الزميل المحترم، عبد القادر جديع هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟

السيد عبد القادر جديع: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الوزير، أشكرك على الجواب، ولكن القانون شيء والتطبيق شيء آخر، ونحن نسير مع القانون ونتكلم بكل صراحة، نحن ثلاثة أعضاء من مجلس الأمة وثلاثة نواب عن المجلس الشعبي الوطني لولاية ورقلة تحدثنا مع الوزير السابق والذي قبله من أجل قضية السيد مدير الوكالة، وبكل احترام أقول لك إنه كان محميا من طرف الوالي السابق لولاية ورقلة.

أنت تقول لي 1200 عامل، أنا أرى 800 عامل مطرود، من أين أتى 1200 عامل فهم ليسوا من ولاية ورقلة ولا ولاية تقرت؟ 1200 عامل تم منحهم بطاقات إقامة وتوظيفهم، قلت لك لدينا 20 أو 30 شخصا وأنا أراهم منذ سنتين يقومون بغلق الطريق أو جالسين أمام الدائرة ناصبين خيمة أمامها.

لدينا شركة كانت توظف 800 عامل والشركة الأصلية هي «حماية plus» والعمال لديهم خبرة

12 سنة معهم ومع شركة «ENTP» وللأسف تغيرت الشركة «حماية plus» إلى الشركات الجديدة متيجة، «VIGIL GROUP، VIGILANCE» بحيث قاموا بطرد 800 عامل وتم تعويضهم بطرق ملتوية بدون المرور بمكتب التشغيل بالولاية وكذلك عدم احترام المادة 69 والمادة 72 من القانون رقم 90 ـ 11 المتعلق بعملية تقليص المستخدمين.

معالي الوزير، نحن ندور في حلقة واحدة وهي الشغل في ولاية ورقلة وولاية تقرت، نحن نرى عرضا بـ 495 منصبا وأنا متفق معك وهناك عروض صحيح ولكن لا تمنح هذه المناصب لأبناء الولاية وبكل احترامي تمنح لولايات أخرى، توجد تعاملات مشبوهة، وطالبنا بتحقيق أدى إلى تسريح مدير الوكالة، والمشكل ليس في مدير الوكالة بل المشكل يكمن في مدير التشغيل، المدير الولائي ليس له ذنب، تمت تنحيته أما العصابة فقد تركوا..

أنا أقول لك المشكل... بالنسبة لعروض العمل لدينا 700 منصب بين ولايتي تقرت وورقلة ولم نستفد من أي منصب، كذلك عرض بـ 474 منصبا وتم منح 20 منصبا لولاية تقرت من الناجحين ومنذ أربعة أشهر لم يتم الاتصال بهم وتم تركهم دون إخطارهم بأي شيء، لماذا؟ هذا حرام!! أنا في هذا المنصب منذ ثلاث سنوات وكل مرة أتحدث عن الشغل، يا معالي الوزير، كأنني أنفخ في كيس مثقوب، لا حول لي ولا قوة، نذهب ونستمع إلى الشتائم ما أدى إلى كرهنا لطرح الأسئلة هنا، أنا في بعض الأوقات قررت أن أقدم استقالتي في مجلس الأمة، أذهب إلى بلدي ـ تقرت ـ أتلقى السب، هنا لا يوجد أي رد، أنا لا أرى نفسي أمثل شيئا سوى الرمل والريح..

السيد رئيس الجلسة: رجاءً بدون إطالة.

السيد عبد القادر جديع: من فضلك، سيدي رئيس الجلسة أنا أرى نفسي آتيا من ولاية تقرت لرفع يدي وعند رجوعي أرفع يدي، أنا إبن أصل ولدي مسؤولية أمام الله وليس أمام الشعب، غدا أمام الله سوف أحاسب على ما فعلت، أنا لم أفعل أي شيء منذ ثلاث سنوات وأنا في مكاني... لدينا 20 شخصا وأنا أراهم إلى الآن، الأسبوع الماضي قالوا لنا نجحنا في الإختبار ونحن ننتظر منذ أربعة أشهر... حيث يتم توظيف 10 أو 15 شخصا والباقي يتم استقدامهم من جهة أخرى، اليوم لدي 400 منصب، لا يوجد ناجحون، أعد الامتحان لهم كفرصة ثانية... فقد أصبحوا مقيمين أمام منازلنا وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للزميل المحترم عبد القادر جديع؛ إن شاء الله يأخذ السيد الوزير سؤالك بعين الاعتبار، وأظن أنه في إجابته كان صريحا ونتمنى الخير، الكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير: شكرا، شكرا للسيد عضو مجلس الأمة على صراحته في طرح انشغاله، ولكن كما أعلنت نحن على مستوى ولاية ورقلة لدينا ممثل الحكومة وهو الوالي ويمثل كل الدوائر الوزارية وله كذلك تقييم، والشيء الذي أضمنه وهو العمل بإنصاف بين الطرفين وهذا ما يعطينا فرصة القرار وسوف نعمل على هذا، أما فيما يخص مناصب الشغل على مستوى ولاية ورقلة، أذكر معطيات إحصائية، حاليا من بين طلبات العمل على مستوى الأرضية الرقمية لدينا ولاية ورقلة في المرتبة الأولى بـ 85 ألف طالب شغل على مستوى ولاية ورقلة، نعم 85 ألف طالب شغل على مستوى ولاية ورقلة.

السؤال المطروح، هل 85 ألفا كلهم من سكان ولاية ورقلة؟ إذن يجب تطهير ـ و بصفة نهائية ـ ملف طالبي الشغل على مستوى ولايات الجنوب وهذا ما يجب العمل عليه.

أما فيما يخص المواضيع فسوف نسهر على فرض الرقابة اللازمة، وأقول بأنه حتى والي ولاية ورقلة اتصل بي في هذه الأيام وهو ساهر على هذه العملية، هذا ما أردت قوله، وأجدد تشكراتي لطرح هذه الانشغالات وشكرا سيدي رئيس الجلسة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا مرة أخرى للسيد الوزير؛ وننتقل الآن إلى قطاع البيئة والكلمة للزميل محمد العيد بلاع المحترم لطرح سؤاله الشفوي فليتفضل مشكورا... اسمحوا لي، عفوا، بل دائما مع نفس القطاع والكلمة للسيد محمد سالمي، كنت سأتجاوزك، معذرة السيد سالمي.

السيد محمد سالمي: بسم الله الرحمن الرحيم.
شكرا سيدي نائب الرئيس المحترم،
السيدتان والسادة الوزراء أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله.

تم حرمان فئة كبيرة من عمال عقود ما قبل التشغيل، الذين يعملون لدى الخواص، من حقهم في الإدماج بالقطاع العمومي، بالرغم من أنهم حاملون لشهادات ويتوفرون على كل الشروط المطلوبة، فقد أرغمتهم الظروف القاهرة على قبول العمل لدى الخواص وفي مناصب دنيا لا تناسب مستواهم الجامعي ولا تأهيلهم المهني مقابل أجر ضعيف لا يسد احتياجاتهم ولا احتياجات عائلاتهم اليومية، فهل يعقل أن يبقى هؤلاء يعملون في إطار هذه الصيغة مدى حياتهم؛ هل هو قدرهم المحتوم؟

سؤالي ـ معالي الوزير ـ ما هي الإجراءات المتخذة لتسوية هذه الوضعية وحلها نهائيا لتمكين هذه الفئة من حقها في الإدماج والتوظيف دون أي تمييز أو إقصاء أو تهميش، تكريسا لمبدأ الحق في العمل المكفول دستوريا؟ وشكرا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للزميل المحترم محمد سالمي؛ والكلمة للسيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي للرد على السؤال فليتفضل مشكورا.

السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد نائب رئيس مجلس الأمة المحترم،
زميلاتي، زملائي أعضاء الحكومة المحترمون،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
أسرة الإعلام المحترمة،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية أتقدم لكم السيد محمد سالمي المحترم، عضو مجلس الأمة بالشكر الجزيل، على اهتمامكم بعالم الشغل، لاسيما مسألة تشغيل الشباب.

أما بخصوص انشغالكم المتعلق بالإجراءات المتخذة لتسوية وضعية فئة عمال عقود ما قبل التشغيل الذين يعملون لدى الخواص وتمكينهم من الإدماج والتوظيف في القطاع العمومي.

أود أن أذكر أن السلطات العمومية قررت بتاريخ 06 نوفمبر 2019، تسوية وضعية عقود ما قبل التشغيل.

كما تقرر خلال المجلس الوزاري المشترك المنعقد بتاريخ 12 نوفمبر 2019 تشكيل لجنة متعددة القطاعات يترأسها قطاعنا الوزاري، أوكلت لها مهمة تعميق التفكير في عملية تسوية وضعية عقود ما قبل التشغيل، هذه اللجنة تضم ممثلين عن القطاعات التالية:

- الداخلية والجماعات المحلية؛
- المالية؛
- التضامن الوطني؛
- التربية الوطنية؛
- الشباب والرياضة؛
- ممثل عن المديرية العامة للوظيفة العمومية.

وقد نتج عن أشغال هذه اللجنة إعداد مشروع مرسوم تنفيذي يتضمن إدماج المنتسبين لجهازي المساعدة على الإدماج المهني والاجتماعي لحاملي الشهادات.

فضلا عن ذلك تم إعداد تعليمة وزارية مشتركة، تشرح كيفيات تطبيق أحكام هذا المشروع.

من جهة أخرى، تم وضع آلية لمتابعة عملية الإدماج، تتمثل في تنصيب لجنة مركزية ولجان ولائية برئاسة السيدات والسادة ولاة الجمهورية.

وبتاريخ 20 نوفمبر 2019، تمت المصادقة على المرسوم التنفيذي رقم 19 ـ 336 المؤرخ في 8 ديسمبر 2019 المتعلق بعملية إدماج المستفيدين من جهازي المساعدة على الإدماج المهني والإدماج الاجتماعي لحاملي الشهادات.

السيد عضو مجلس الأمة المحترم،

إن هذا القرار الاستثنائي ذا البعد الوطني الذي جاء نتيجة جهود جميع القطاعات، يخص المنتسبين للجهاز على مستوى كل من الهيئات والإدارات العمومية وكذا القطاع الاقتصادي العمومي.

فبالنسبة للقطاع الاقتصادي العمومي:

فقد أحالت أحكام المرسوم التنفيذي رقم 19 ـ 336 لاسيما المادة العاشرة منه، كيفيات الإدماج في القطاع الاقتصادي العمومي إلى الأحكام التشريعية والتنظيمية

المنظمة لعلاقات العمل المعمول بها والمتعلقة بشروط وكيفيات التوظيف ضمن هذا القطاع وكذا الأحكام المنصوص عليها في ذات المرسوم، عند قراءتك للمادة العاشرة من المرسوم تنص بكل صراحة على عاتق القطاع الاقتصادي والإدماج بكل هؤلاء العمال تلقائيا، عكس القطاع الإداري.

في هذا الصدد، يجدر التذكير أن عدد المنتسبين لجهاز المساعدة على الإدماج المهني إلى غاية 15 ديسمبر من السنة الجارية، بلغ 411000 منتسب إلى غاية يومنا هذا، من بينهم 33836 يمثلون فئة المستفيدين من جهاز المساعدة على الإدماج الاجتماعي، موزعين كالآتي:

- 346000 منتسب إلى القطاع الإداري.
- 65000 منتسب إلى القطاع الاقتصادي العمومي.

بالنسبة للقطاع الإداري:

فقد تم إدماج 114 ألف شاب إلى غاية 15 ديسمبر من السنة الجارية، أي ما يقارب 33 ٪ من العدد الإجمالي للمعنيين بهذا القطاع.

أما عن القطاع الاقتصادي:

فقد بلغ عدد المعنيين بعملية الإدماج 65000 معني بالتقريب من بينهم:

- 13.500 في القطاع الاقتصادي العمومي، أدمج منهم 1023.

و 51.300 في القطاع الاقتصادي الخاص، أدمج منهم 814 شاب فقط.

إن عملية الإدماج متواصلة لم تنته بعد من إدماج جميع المنتسبين وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 19 ـ 336.

إن قطاع الهيئات والإدارات العمومية يعرف تشبعا من حيث تعداد المنتسبين لجهاز المساعدة على الإدماج المهني والإدماج الاجتماعي.

يعني حاليا غير ممكن إدماجهم في الإدارة، حيث يوجد من كان في (DAIP) في الإدارة لم نستطع إدماج إلا نسبة 33 ٪، لو نأخذ المرسوم التنفيذي يوجد ثلاثة أصناف من الإدماج:

في سنة 2019 كان منتظرا إدماج كل من له أكثر من ثماني سنوات.

ولكن المرسوم صدر في نوفمبر 2019 وكان من غير الممكن إدماجهم في شهر، إذن، تم تحويلهم مباشرة إلى السنة الثانية.

في سنة 2020 كان مقررا إدماج كل من له بين ثلاث وثماني سنوات، وفي سنة 2021 إدماج كل من له أقل من ثلاث سنوات.

لو نتبع المرسوم التنفيذي يوم 31 ديسمبر يتوقف الإدماج، هذا راجع إلى الوضعية التي عرفتها البلاد، الوضعية الصحية للكوفيد وتقريبا الوتيرة الاقتصادية توقفت حتى على مستوى الإدارة، الآن فقط بدأنا في المواصلة وطلبنا تمديد هذا المرسوم للاستمرار في عملية الإدماج إن شاء الله.

وهذا ما يحتم علينا جميعا العمل على تفادي التنصيب في هذا القطاع وتحميله أكثر من قدرة استيعابه وتوجيه هذا الفائض من الموارد البشرية إلى القطاع الخاص.

أعطيكم معلومات إحصائية، هذه السنة 2021 تم تسجيل 346 ألف عرض عمل، 80٪ منها في القطاع الخاص الاقتصادي، أي أن فرص التشغيل في القطاع الاقتصادي لاسيما القطاع الخاص.

من بين 346 ألف عرض عمل تم تنصيب أكثر من 283 ألف من بينها 85 ٪ في القطاع الاقتصادي الخاص، أي أن خلق مناصب عمل لا يوجد إلا في القطاع الاقتصادي الخاص الذي ينشط الحركة الاقتصادية على مستوى الوطن.

زيادة على هذا، يوجد جهاز يسمى بـ (CTA) أي يتم التوظيف في القطاع الخاص وتساهم الدولة في الأجر الممنوح له، حيث يتم منح مبلغ 12000 دج لكل منصب شغل ويضيف صاحب القطاع الخاص المبلغ الآخر، وهذا ما زال قائما وهو ما سنشجعه في القطاع الخاص لدمج العمال الذين كانوا على مستواه.

زيادة إلى كل الأجهزة الأخرى كالمؤسسات المصغرة، وكما تعلمون قمنا بتوحيد الأجهزة التي تنشئ المؤسسة سواء (ANJEM أو ANSEJ أو CNAC) كلهم الآن في جهاز واحد مع وجود مرافقة من كل الوسائل العمومية لإنشاء وإنجاح المؤسسات الخاصة المصغرة أو الناشئة، هذا ما لدي للإجابة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد محمد سالمي هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟

السيد محمد سالمي: شكرا سيدي الوزير على هذه التوضيحات، ولكن معالي الوزير لم أسمع إجابة مقنعة لا أنا ولا الشباب المطالب بالإدماج لدى الخواص!

لا ينكر أحد المجهودات الجبارة التي تبذلها الدولة في هذا الشأن لكن هناك فئات أخرى لا تزال تعاني من عدم الإستفادة من إجراءات الإدماج على غرار العاملين في القطاع العمومي الاقتصادي.

معالي الوزير، لدينا طبيبان بيطريان على مستوى الغرفة الفلاحية لولاية تندوف منذ سنة لم نستطع دمجهم رغم وجود المناصب المالية على مستوى مديرية الفلاحة.

معالي الوزير، الكلام الذي كنت تتحدث به المراسيم والمرسوم.... نحن لم نر أي شيء، الشعب يطالب بالتوظيف، نحن بالنسبة له خواص وشبه الاقتصادي... كذلك ـ معالي الوزير ـ ما محل العمال المتعاقدين «DAIP و CTA» التي انتهت عقودهم ولم تجدد لأسباب غير مفهومة؟ والقصد من سؤالي ـ معالي الوزير ـ هو السعي لإيجاد الحل لهذه الفئات خدمة للشباب خاصة منهم الجامعيون ومطلبنا ومطلبهم يتماشى ألا وهو إدماجهم وتثبيتهم في مناصب عمل قارة تضمن لهم كرامتهم وحقوقهم الاجتماعية كجزائريين، يقدمون الإضافة المرجوة منهم خدمة للوطن وبراتب شهري مضمون وكذلك الأمر الذي رافع من أجله السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون في عدة مناسبات، وإلحاحه على ضرورة الاهتمام بهذه الشريحة، فضلا عن الخطوة الجبارة التي قام بها خصوصا مراجعة الأجر القاعدي والنقطة الاستدلالية، زيادة عن تخفيض الضريبة على الدخل وهو ما يعكس نية رئيسنا الفعلية في إصلاح منظومة العمل والتشغيل، والأمر ـ معالي الوزير ـ مستعجل لا يقبل الانتظار أكثر.

لذا نطلب منكم التعجيل في اتخاذ الإجراءات اللازمة والكفيلة لإنصاف هذه الشريحة التي يتزايد عددها من سنة لأخرى وتسمح بامتصاص البطالة، وشكرا معالي الوزير والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا زميلي محمد سالمي؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير: شكرا سيدي الرئيس، شكرا لعضو مجلس الأمة، أولا أؤكد أن عملية الإدماج مازالت سارية المفعول، كان مقررا نهايتها هذه السنة وطلبنا التمديد ولو لسنة أخرى... وبكل قناعة مع إعادة بعث الوتيرة الاقتصادية، لاسيما فتح المصانع سيعطي فرصا أكثر للعمل، ولكن أؤكد شيئا، أن من كان في القطاع الاقتصادي لا يستطيع الذهاب إلى القطاع الإداري بكل صراحة غير ممكن، نحن نعمل ليتم إدماجهم في القطاع الاقتصادي بالمرافقة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ ننتقل الآن إلى قطاع البيئة والكلمة للسيد محمد العيد بلاع لطرح سؤاله الشفوي فليتفضل مشكورا.

السيد محمد العيد بلاع: شكرا للسيد رئيس الجلسة، بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد نائب الرئيس، رئيس الجلسة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر،

أسرة الإعلام،

سلام الله عليكم.

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437، الموافق 25 غشت عام 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

لقد استفاد قطاع البيئة بولاية خنشلة من مشروع إنجاز حظيرة تسلية بغلاف مالي يقدر بحوالي 110 مليار سنتيم وهو في الواقع عبارة عن مركب سياحي وليس فقط حظيرة تسلية، نظرا لما تعانيه الولاية من نقص في مثل هذه المرافق. إلا أنه وبعد أن بلغت نسبة الأشغال المادية والمالية أكثر من 90٪ توقفت الأشغال وهجر المشروع منذ سنوات عديدة ليس بسبب التجميد أو نقص الاعتمادات المالية، بل بسبب عوائق إدارية أهمها يتعلق بالطابع القانوني للأرضية وهي ذات طابع ـ كما تعلمون ـ غابي وعليه؛

معالي الوزيرة، هل من إجراءات حقيقية وفعالة لحل هذا

الإشكال مع العلم أن حله يتطلب التنسيق مع قطاعات وزارية أخرى خاصة منها قطاع الفلاحة وقطاع السياحة؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للزميل محمد العيد بلاع؛ الكلمة للسيدة وزيرة البيئة المحترمة للرد على السؤال، فلتتفضل مشكورة.

السيدة وزيرة البيئة: شكرا، بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس الجلسة،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،
السيدات والسادة الوزراء،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
السيد محمد العيد بلاع، عضو مجلس الأمة، أشكركم على اهتمامكم بمجال البيئة والتنمية المستدامة من خلال سؤالكم المتعلق بمشروع الحظيرة الحضرية بولاية خنشلة، وعليه يطيب لي أن أوافيكم بالمعلومات المتعلقة بهذا الموضوع أو بهاته المسألة.

إن تفعيل القانون رقم 07 ـ 06 المؤرخ في 13 ماي 2007 والمتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها، يهدف إلى تحسين الإطار المعيشي الحضري، صيانة وتحسين نوعية المساحات الخضراء الحضرية الموجودة، ترقية إنشاء المساحات الخضراء بكل أنواعها، توسيع الفضاءات الخضراء مقارنة بالفضاءات المبنية، وكذلك جعل إدماج المساحات الخضراء في كل مشاريع البناء حتمية، مدعمة بالدراسات الحضرية والمعمارية العامة والخاصة، مما يؤدي إلى التطوير الحقيقي لتلك الفضاءات حفاظا على التوازنات الإيكولوجية والمناخية والتي انعكست إيجابا على الصحة والسكينة العمومية.

في إطار تنفيذ هذا القانون وبغية تحسين حصة الفضاءات الخضراء لكل ساكن، قامت وزارة البيئة بوضع برنامج إنجاز حظيرة حضرية في كل ولاية، وفي هذا الإطار تم برمجة إنجاز مشروع الحظيرة الحضرية لولاية خنشلة.
السيد رئيس الجلسة،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
إن مشروع الحظيرة الحضرية لمدينة خنشلة الواقعة في طريق حمام الصالحين، تتربع على مساحة 45 هكتار، ويحدها شمالا طريق باتنة، جنوبا غابة فُم تفيست، وشرقا مستشفى 120 سريرا، والتي يعتبر وعاؤها العقاري جزءا من المجمع البلدي رقم 1206، وهو عبارة عن أملاك عمومية غابية، وطبيعته القانونية محددة بموجب القانون رقم 90 ـ 25 المتضمن التوجيه العقاري وكذا القانون رقم 90 ـ 30 المؤرخ في 1990/12/01 المتعلق بالأملاك الوطنية ولاسيما المادة 18 منه المعدل والمتمم، وهذه الأملاك خاضعة للنظام الغابي طبقا للقانون رقم 84 ـ 12 المؤرخ في 1984/07/23 المتضمن النظام العام للغابات المعدل والمتمم.

أتفق معكم أن هذا المشروع عرف منذ تسجيله في سنة 2011 تقدم ملحوظ في إنجازه، فاقت نسبة التقدم في الأشغال 80 ٪ وكنت قد ذكرت أن نسبة تقدم المشروع هي 90 ٪، إلا أن عدم تسوية طبيعة القطعة الأرضية الخاصة للمشروع واقتطاعها من النظام العام للغابات (الأملاك الوطنية الغابية) إلى النظام الخاص (الأملاك الخاصة للدولة) حال دون وضعه حيز الاستغلال.

أمام هذه الوضعية ولمعالجة الإشكالية، كلف السيد الوزير الأول السادة الوزراء المعنيين (الفلاحة والسياحة) بالسهر شخصيا على رفع كل التحفظات، قصد وضع الحظيرة الحضرية لمدينة خنشلة حيز الخدمة في أقرب الآجال (جانفي 2022)، لاسيما وأن المسألة قد دُرست خلال اجتماع المجلس الوزاري المشترك المنعقد في 06 سبتمبر 2021، وقد تم التوضيح خلاله بأن النص التنظيمي الخاص بتسوية هذه الأرضية قد تم استكماله على مستوى الأمانة العامة للحكومة.

كما أن السيد والي ولاية خنشلة كلف المدراء التنفيذيين المعنيين (البيئة، الغابات، السياحة، أملاك الدولة) بمتابعة تنفيذ قرارات الحكومة وتوفير الشروط الضرورية لفتح الحظيرة الحضرية للمواطنين في الآجال المحددة.

وكذلك استنادا لمراسلة محافظ الغابات لولاية خنشلة رقم 250 المؤرخ في 2020/06/28 بيّن أنه طبقا للمادة 7 من القانون رقم 84 ـ 12 المتضمن النظام العام للغابات أقرت بأنه يجوز تحديد إخضاع جزء من الثروة الغابية لنظام قانوني غير النظام الغابي.

كما أن الورقة التقنية والتي هي أمامنا ـ للمشروع المتضمنة في مراسلة مدير السياحة والصناعة التقليدية

بتاريخ 2021/12/19 تبين الاستثمارات المنجزة والمبالغ المرصودة للمشروع والمبالغ المستهلكة، واقترح إدراج وعاء الحظيرة الحضرية ضمن وعاء مناطق التوسع السياحي.

ومن خلال الاجتماع الذي عُقد يوم الثلاثاء 2021/12/21 يعني يوم أول أمس بمقر ولاية خنشلة والذي ضم كل القطاعات المعنية بالمشروع، وكحَل استعجالي يُمكّن من الفتح السريع لهذه الحظيرة الحضرية تم الاتفاق على الاقتراحات التالية:

الاقتراح الأول: إعداد مشروع قرار يتضمن منح التسيير المؤقت لفائدة مؤسسة عمومية بصفة استثنائية أو الوكالة الوطنية للتنمية السياحية، وإعداد اتفاقية استثنائية ورخصة استغلال مؤقتة لهذا الملك العمومي، وموازاة مع ذلك تقوم الإدارات المعنية بإجراءات إلغاء التصنيف من النظام العام الغابي، مع إدماج هذا الوعاء ضمن الأملاك الخاصة للدولة.

الاقتراح الثاني: إعداد مشروع قرار يتضمن منح رخصة الاستغلال المؤقت لهذا الملك العمومي بصفة استثنائية لفائدة مؤسسة عمومية يتم إنشاؤها بقرار من طرف السيد الوالي، مقابل دفع هذه الأخيرة لإتاوة الاستغلال المؤقت الذي تحدده مصالح أملاك الدولة في انتظار استكمال إجراءات إلغاء التصنيف.

بالنسبة للاقتراح الثالث: الانتهاء من إجراءات إلغاء التصنيف لهذا الوعاء العقاري وإعادة إدماجه ضمن الأملاك الخاصة للدولة، عرض هذه المجموعة العقارية التابعة للحظيرة الحضرية للاستغلال عن طريق المزاد العلني بناء على دفتر الشروط الخاص مثلما كان معمولا به في المرسوم التنفيذي رقم 09 ـ 152 المؤرخ في 2009/05/02 المحدد لشروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية.

وأمام هذه المقترحات الثلاثة تقرر ما يلي:

أولا: تكليف، في مرحلة أولى، مؤسسة تسيير مراكز الردم التقني، بالتسيير المؤقت للحظيرة لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد بالتنسيق مع المؤسسة العمومية للتجديد في الهندسة الريفية وذلك في انتظار إصدار قرار تحويل الملكية من النظام العام للغابات إلى النظام الخاص وإعداد دفتر شروط.

ثانيا: فتح الحظيرة للمواطنين مع توفير الشروط الأمنية والوقائية بالتنسيق مع جميع القطاعات المعنية (البيئة، الغابات، السياحة، الصناعة التقليدية، أملاك الدولة، التجارة، الحماية المدنية، الثقافة، الشباب والرياضة، وكذا الكشافة الإسلامية والبلدية) التي ستباشر بتنظيم نشاطاتها بالحظيرة من معارض، ونشاطات رياضية وثقافية... إلخ.

وحاليا ـ يعني إلى حد اليوم ـ تم تكليف مؤسستي الإنجاز العموميتين: المؤسسة العمومية لإنجازات أشغال الري «الشهيد كشرود»، والمؤسسة الولائية للكهرباء الريفية والحضرية لولاية باتنة «سيريب» من أجل إتمام الأشغال وتأمين المكان لاستقبال المواطنين في أحسن الظروف وهذا في الآجال المحددة.

تلكم هي، السيد عضو مجلس الأمة، الوضعية الحالية لمشروع إنجاز الحظيرة والتي تعرف إجراءات استكمالها وتيرة متسارعة قصد تسليمها ودخولها حيز الخدمة في الآجال المحددة.

شاكرة لكم حسن الإصغاء، تفضلوا، بقبول أسمى عبارات التقدير والإحترام، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: أتمنى لك التوفيق وللجميع، شكرا للسيدة الوزيرة وأسأل السيد محمد العيد بلاع هل يريد التعقيب على جوابها؟

السيد محمد العيد بلاع: شكرا سيدي رئيس الجلسة.

في الحقيقة، كلامي هذا لم يكن ليكون لولا أن هذا التأخر فقط في رد قطاعكم الوزاري على هذا السؤال لأنني طرحته منذ عدة أشهر، والمشكل عالق منذ سنوات وكان من الممكن أن أقول كفانا نقاشا والحمد لله هذا ما كنا نبحث عنه.

طرحت هذا الإشكال عند عرض مخطط عمل الحكومة علينا من جانبين، الجانب الأول وهو متعلق بحرمان هذه الولاية من مشروع هام بعدما صرفت عليه أموال هامة، والجانب الثاني أظن أن السيد الوزير الأول وهو مشكور تفهم وشعر وأحس بهذا الانشغال، طرحته من جانب آخر وهو التسيير في بلادنا أن المسؤولين يتخذون قرارات دون معرفة القوانين المسيرة، المسؤولين الذين لم يفرقوا بين ـ كما تطرقت في تدخلك السيدة الوزيرة ـ الملكية العامة

والملكية الخاصة لأملاك الدولة، هناك فرق وهناك إجراءات تخص هذا الجانب وذلك الجانب.

أظن أن كل الإجراءات التي اتخذتموها وإن جاءت متأخرة ولكن، هذه هي الإجراءات التي كنا ننتظرها من بينها... ولاية خنشلة يوجد «ZET» ولم تكن مطروحة في البداية بهذه الطريقة كان المشروع مستقلا بذاته، إلا أنه في عهد والي سابق طرح هذا كحل بديل من أجل ضمها في «ZET» ويتم الاقتطاع ويستفاد المشروع بالموازاة.

الحمد لله ولكي لا أطيل هذه النتيجة التي كنا نبحث عنها، نطلب منكم السهر السيدة الوزيرة عن كثب لأننا نسمع هذا الكلام من قديم، الآن حسب إحساسي ومعرفتي بالإدارة أظن أن هذه هي الإجراءات الفعالة لحل الإشكالية بصورة نهائية والانطباع السيئ الذي أخذه المواطن والمجتمع الخنشلي أن هذا المشروع... ذكر في الموقع الجغرافي ولكن ـ سيدي الرئيس ـ يوجد في مدخل مدينة خنشلة، أي أن القادم للمدينة يأخذ انطباعا سيئا عن المدينة حيث يتم التداول على وجود آثار في موقع بغاء وحمام الصالحين، لماذا يضاف موقع أثري آخر نحن في غنى عنه؟ نود الاهتمام فقط بالقديم، وشكرا سيدي رئيس الجلسة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا مرة أخرى للزميل محمد العيد بلاع؛ الكلمة مجددا للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة الوزيرة: شكرا للسيد رئيس الجلسة، شاكرة لكم السيد العضو، وأظن أنني أجبت على جميع انشغالاتكم وهذا دليل على تطبيق توجيهات السيد رئيس الحكومة وهذا بالطبع طبقا لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية الذي يطلب منا دائما التقرب من انشغالات المواطن وهذا دليل على ذلك، وأنتم مشكورون مرة أخرى.

لكن، إسمحوا لي أن أقدم نداء موجها لكم السيد العضو ولجميع المنتخبين من هذا المنبر وكذلك المجتمع المدني من أجل التقريب من البيئة والمحافظة عليها، لأن البيئة هي العنصر الحيوي وكذلك العنصر الهام في حياة الإنسان وبالتالي في التنمية المستدامة.

أقدم لكم الشكر مرة ثانية، ولا أكذب عليكم حين أقول إنني فرحة لأنه قد قمنا بفضل مساعي مختلف إطارات الوزارات المختلفة بالإجابة على انشغالكم والحل النهائي لهذا المشكل وهي حظيرة خنشلة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا مرة أخرى للسيدة الوزيرة؛ نبقى مع قطاع البيئة والكلمة للسيد بوحفص حوباد ليطرح سؤالا شفويا نيابة عن زميله السيد غازي جابري، فليتفضل مشكورا.

السيد بوحفص حوباد (نيابة عن السيد غازي جابري): شكرا سيدي رئيس الجلسة، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي والذي أنوب في طرحه عن زميلي السيد غازي جابري.

لقد أثبتت الدراسات الأكاديمية والأبحاث العلمية أن البلاستيك يعد من أخطر الأشياء الملوثة للبيئة كونه لا يتحلل في الطبيعة وتحت الأرض وفي قاع البحار لعدة سنين.

وعلى هذا الأساس اتخذت العديد من الدول ـ ومنها حتى دول إفريقية كرواندا مثلا ـ قرارات صارمة ومعاقبة من ينتج ويستعمل الأكياس البلاستيكية، حفاظا على البيئة ونظافة المحيط ولكن ـ و للأسف ـ مازلنا في الجزائر نستعمل هذه الأكياس كوسيلة لحمل المواد الغذائية والفواكه والخضروات ورمي النفايات وغيرها من الاستعمالات الأخرى.

إن هذه الأكياس وناهيك عن أضرارها ومخاطرها البيئية أصبحت تشوه شوارعنا ومدننا وغاباتنا.

سؤالي السيدة الوزيرة هو كالآتي:

هل هناك مخطط أو برنامج على مستوى الحكومة أو وزارتكم لمعالجة هذه الظاهرة الملوثة والآفة البيئية الخطيرة على الإنسان والطبيعة والبحر وذلك عن طريق استبدال هذه الأكياس بأخرى ورقية كما هو معمول به في الكثير من الدول بما في ذلك الدول الإفريقية؟

تفضلوا، سيدتي الوزيرة، بقبول فائق عبارات الإحترام والتقدير، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للزميل السيد بوحفص حوباد المحترم، الكلمة للسيدة وزيرة البيئة لتقديم الجواب على السؤال فلتتفضل مشكورة.

السيدة وزيرة البيئة: شكرا مرة ثانية.
سيدي رئيس الجلسة،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
أسرة الإعلام،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم.

بداية أشكر السيد عضو مجلس الأمة السيد جابري غازي والعضو الذي قام بالنيابة عنه بطرح هذا السؤال والذي يدل على اهتمامه بحماية البيئة لاسيما التلوث الناجم عن النفايات البلاستيكية.

إن ظاهرة انتشار النفايات البلاستيكية هي ظاهرة ذات خطورة بالغة نظرا لما يترتب عنها من آثار وتشويه للبيئة والمحيط، وما يمكن أن ينجم عنها من أضرار على الإطار المعيشي للمواطن وتأثيرها المباشر على الطبيعة.

إن الكيس البلاستيكي بشكل عام مصمم ليكون عنصرا أساسيا في نظام توزيع المنتجات، وتتمثل مهمته الأساسية في حماية محتواها وضمان سلامتها أي المنتجات. إذ تظل الأكياس البلاستيكية التي تستخدم مرة واحدة الأكثر استعمالا.

يتم تصنيع هذه الأكياس البلاستيكية في بضع ثوان، لتستعمل لبضع دقائق، إلا أنها تستغرق أربعة قرون لتتحلل في الطبيعة، لذا تعتبر أحد أكثر الملوثات ثباتا.

تحظى الأكياس البلاستيكية بشعبية كبيرة في الجزائر بسبب تكلفتها المنخفضة للغاية وخاصة الأكياس ذات الألوان الداكنة لأنها تحجب المحتوى.

يستخدم الجزائريون كل عام ما بين 6 و7 مليارات كيس؛ أي ما يعادل حوالي 180 كيسا في السنة لكل جزائري.

تحجب مجانية هذه الأكياس تكلفتها الحقيقية على المستهلك، سواء على المستوى الاقتصادي والبيئي.

سيداتي، سادتي،

تعتمد الاستراتيجية التي وضعتها وزارة البيئة على نهج تدريجي وتقدمي ويهدف بشكل رئيسي إلى تقليل كمية الأكياس البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد مع تطوير بدائل صديقة لبيئة. تم في عام 2004 اتخاذ أول إجراء لحظر استخدام الأكياس البلاستيكية السوداء، ولاسيما تلك المخصصة لاحتواء المواد الغذائية مباشرة (المرسوم التنفيذي رقم 04 ـ 210 المؤرخ في 28 يوليو 2004 الذي يحدد كيفيات ضبط المواصفات التقنية المخصصة لاحتواء مواد غذائية مباشرة كما نص عليها القانون أو أشياء مخصصة للأطفال.

كما أعدّت كل من وزارة الصحة، التجارة، الصناعة وكذلك البيئة قرار وزاري مشترك يحدد المواصفات التقنية للمغلفات المخصصة لاحتواء مواد غذائية.

تمثلت المبادرة الثانية التي تم اتخاذها من طرف السلطات في تقديم طلب لحذف نشاط «إنتاج الأكياس البلاستيكية» من قائمة الاستثمارات التي تعتمدها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه تم زيادة في ضريبة الكيلوغرامات على الأكياس البلاستيكية المستوردة و/أو المنتجة محليا تصل إلى 200 دج للكيلوغرام الواحد طبقا لأحكام المادة 94 من قانون المالية لسنة 2020.

كما تم اتخاذ إجراء لاستبدال الأكياس البلاستيكية الأخف وزنا من البولي إثيلين منخفض الكثافة بكيس بلاستيكي بولي ـ إيثيلين عالي الكثافة، حيث سيجعل سمك هذا الكيس أكثر تكلفة وبالتالي أكثر قابلية لإعادة الاستخدام، وأقل تطايرا، كما يمكن استرجاعه بسهولة أكبر.

لكن ـ للأسف ـ كل هذه الإجراءات لم تكن كافية، يعد تجنب استخدام أكياس صناديق الدفع خطوة أولى نحو تغيير منطقي في سلوكنا الاستهلاكي والابتعاد عن استعمال الأكياس البلاستيكية عند الشراء في جميع المحلات ويكون ذلك بطريقة دفع ثمنها وحتى إن كانت قيمتها رمزية.

وفي هذا الصدد فدائرتنا الوزارية بصدد تحضير مرسوم وزاري مشترك في هذا الموضوع وهذا من أجل التقليص التدريجي للأكياس البلاستيكية.

كما سيتم مرافقة هذا المرسوم بجملة من التحفيزات

والإجراءات التالية:

1) مرافقة وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحويل نمط التصنيع إلى أكياس قابلة للتحلل الحيوي يعني التحلل في الطبيعة.

2) تشجيع إنشاء المشاريع الصغيرة الناشطة في مجال جمع واسترجاع الأكياس البلاستيكية لرسكلتها بشرط ألا تجعلنا هذه الأخيرة نغفل عن تقليل استهلاكنا لهذه الأكياس قبل كل شيء.

3) تطوير صناعة الأكياس البلاستيكية بإضافة مكونات جديدة تضمن تحللها السريع (6 أشهر إلى سنة) دون الإضرار بالمستهلكين.

4) مرافقة الحرفيين وتشجيعهم لتحسين جودة الأكياس التقليدية النسيجية أو الرافيا أو الحلفاء كما تعتزم دائرتنا الوزارية إعادة تفعيل مع المراكز التجارية الكبرى استخدام أكياس البولي بروبلين المنسوجة المرنة والقابلة للطي (الأكياس الخضراء).

5) مراسلة كل ولاة الجمهورية بضرورة متابعة ومراقبة منتجي الأكياس البلاستيكية على المستوى المحلي وتوجيههم لإنتاج الأكياس البديلة.

6) تشجيع إنشاء المشاريع الصغيرة الناشطة في مجال جمع واسترجاع الأكياس البلاستيكية لرسكلتها.

7) التطبيق الفعال للضريبة على الأكياس البلاستيكية المستوردة أو المنتجة محليا بموجب قانون المالية.

8) زيادة ضرائب في قانون المالية على المواد والإضافات المستخدمة في إنتاج الأكياس البلاستيكية بما يتناسب مع الكميات المستوردة.

9) إعلام وتحسيس المواطنين من خلال حشد وسائل الإعلام والجمعيات لتغيير سلوك استعمال الأكياس البلاستيكية.

10) تطهير المناظر الطبيعية من خلال تنظيم مواقع التجميع الدوري للأكياس البلاستيكية المنتشرة في الطبيعة وتثمينها.

سيداتي، سادتي،

لن يكون هناك أثر لكل هذه التدابير إذا لم يتم وضع نظام تحكم ومراقبة فعال، خاصة مع وجود منتجين غير رسميين ناشطين في هذا المجال، فغياب أو عدم كفاية نظام الرقابة هذا من شأنه أن يعاقب المنتجين المحددين فقط وستكون النتائج التي يتم الحصول عليها مخالفة للأهداف المعلنة والمتمثلة في الحد من كمية الأكياس البلاستيكية.

بالإضافة إلى كل هذا، يجب أن تقوم الجمعيات البيئية وكذا المجتمع المدني بأكمله بتحسيس المواطنين والمستهلكين بضرورة تجنب الأكياس البلاستيكية وتشجيعهم للتوجه للأكياس المتعددة الاستعمال.

كما أن الوزارة ستقوم بإعادة تفعيل اللجان الولائية المكلفة بتنفيذ الأحكام التنظيمية والمؤسساتية الخاصة بالأكياس البلاستيكية لمكافحة الإنتاج غير الشرعي لها.

إن دائرتنا الوزارية تهتم بهذا الموضوع وتضعه ضمن أولويات برنامج عملها لما له من أهمية في المجال الاقتصادي الاجتماعي وكذلك البيئي، حيث نوجه تعليمات دائمة في هذا الخصوص إلى مؤسساتنا عبر كامل التراب الوطني لاسيما الوكالة الوطنية للنفايات «AND» والمعهد الوطني للتكوينات البيئية «CNFE» من أجل إرساء ثقافة الاسترجاع والرسكلة لدى المستهلكين والمصنعين على حد سواء حتى نصل إلى القضاء التدريجي على إنتاج واستعمال الأكياس البلاستيكية والتوجه نحو حلول مستدامة وصديقة للبيئة.

في الأخير، تفضلوا السيد رئيس الجلسة، السادة الوزراء، السادة أعضاء مجلس الأمة بقبول خالص التحية والتقدير، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيدة الوزيرة؛ أسأل السيد بوحفص حوباد هل يريد التعقيب على جواب السيدة الوزيرة؟

السيد بوحفص حوباد (نيابة عن السيد غازي جابري): شكرا سيدي رئيس الجلسة.

لابد من تظافر جهود الجميع وكل على مستواه من أجل القضاء على هذه الظاهرة وهي انتشار البلاستيك، والتي زيادة على أخطارها البيئية تضفي شكلا بشعا على المشهد العام للمدينة.

وعليه، نؤكد على ضرورة سن حزمة من الإجراءات الاستعجالية للحد من استفحال هذه الظاهرة أكثر، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للزميل بوحفص حوباد؛ الكلمة مجددا للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة الوزيرة: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ نحن بدورنا نؤكد على تظافر جميع الجهود وجميع مكونات المجتمع المدني من إطارات، جميع شرائح المجتمع المدني من أجل العمل سويا والقضاء على هذه الآفة والتي أصبحت تؤثر على الطبيعة وكذلك على حياة الإنسان والمواطن والتوجه من جديد نحو الرسكلة وتثمين النفايات وبالتالي تطبيقا للاقتصاد الأخضر أو الاقتصاد الدائري المصادق عليه ضمن قطاعنا الوزاري، وكذا المصادقة عليه أيضا من طرف برنامج الحكومة والذي قمتم أنتم بالمصادقة عليه، شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا مرة أخرى للسيدة الوزيرة؛ نمر الآن إلى قطاع التكوين والتعليم المهنيين وأحيل الكلمة إلى السيدة رفيقة قصري لتطرح سؤالها الشفوي فلتتفضل مشكورة.

السيدة رفيقة قصري:

السيد رئيس الجلسة،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

يشرفني أن أطرح سؤالا شفويا موجها إلى السيد وزير التكوين والتعليم المهنيين هذا نصه:

السيد الوزير،

يشكل التكوين المهني اليوم رهانا لاكتساب الخبرة والكفاءات الضرورية لممارسة النشاط المهني، غايته الأولى تحسين القابلية للتشغيل ومحاربة البطالة.

يعد قطاع التكوين والتعليم المهنيين من بعض القطاعات الواعدة في مجال التشغيل بفضل التخصصات التي تستجيب لمتطلبات سوق الشغل وبفضل الاتفاقيات المبرمة مع المؤسسات العامة أو الخاصة التي تساهم في توفير فرص عمل مضمونة لخريجي القطاع، وفي هذا السياق شرعت وزارة التكوين والتعليم المهنيين في إصلاحات هامة الهدف منها ترقية التشغيل والمقاولاتية والابتكار.

السيد الوزير تساؤلاتي كالتالي:

ـ ما هو عدد خريجي القطاع سنويا وما هي نسبة التشغيل المحققة في القطاعين العام والخاص؟

ـ هل توجد آليات لمتابعة ومرافقة حاملي شهادات قطاع التكوين والتعليم المهنيين الراغبين في ولوج عالم الشغل؟

ـ هل لديكم معطيات فيما يتعلق بخلق مؤسسات صغيرة أو ناشئة من طرف خريجي القطاع؟

ـ وما هي مجالات التكوين التي لها جاذبية كبيرة لأنها تتأقلم مع احتياجات سوق الشغل؟

ـ وأخيرا أين وصلت عملية رقمنة قطاعكم، ضمن استراتيجية الدولة لعصرنة القطاعات الحكومية؟

وتفضلوا ـ السيد الوزير ـ بقبول فائق التقدير والاحترام، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للزميلة رفيقة قصري المحترمة؛ الكلمة الآن للسيد وزير التكوين والتعليم المهنيين لتقديم الجواب على السؤال، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير التكوين والتعليم المهنيين: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أود أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى السيدة رفيقة قصري المحترمة، على سؤالها الشفوي الذي يتضمن عدة انشغالات تخص قطاع التكوين والتعليم المهنيين.

وردا على ذلك يشرفني إفادتكم بعناصر الإجابة التالية:

بخصوص عدد خريجي القطاع سنويا وما هي نسبة التشغيل الكلية في القطاع العام والخاص؟

إن دور ومكانة قطاع التكوين والتعليم المهنيين بصفته عاملا أساسيا وهاما في التطوير الاقتصادي والاجتماعي، في تلبية احتياجات سوق الشغل عبر تكوين يد عاملة مؤهلة وتوفير تكوينات لصالح الشباب تهيئهم لخلق مشاريعهم المهنية وتسهيل إدماجهم في الحياة العملية.

فقد باشر القطاع منذ سنوات في إصلاح نظامه التكويني بدءا من تدعيم قدرات استقبال الشباب وتحسين نوعية التكوين الملقّن عبر تحيين الوسائل والمناهج التعليمية.

فهذه الإصلاحات أنتجت ثمارها، بحيث يتخرج من معاهد ومراكز التكوين والتعليم المهنيين ما يفوق 300.000 متخرج سنويا.

هذه الأرقام ما هي إلا تعبير عن السياسة التي يعتمدها القطاع والمبنية أساسا على توجيه نظام التكوين والتعليم المهنيين نحو مطابقة برامجه مع احتياجات الاقتصاد الوطني من اليد العاملة المؤهلة، بمعنى العبور من نظام تكويني أساسه العرض إلى نظام تكويني مؤسس على تحليل الوضعية وحاجة سوق العمل وذلك عن طريق وضع آليات الشراكة على كل المستويات وتعزيزها من أجل تحقيق معيار الجودة.

فيما يتعلق بخلق مؤسسات صغيرة أو ناشئة من طرف خريجي القطاع؟

تجسدت عملية الشراكة في إبرام خلال سنة 2021/2020، 24 اتفاقية إطار و1280 اتفاقية خاصة على المستوى المحلي، كما أثبتت الدراسات الأخيرة للوكالة الوطنية للتشغيل أن 80٪ من الشباب الذين يلتحقون بعالم الشغل خلال الستة أشهر التي تلي تخرجهم هم خريجو المؤسسات التكوينية التابعة لقطاع التكوين والتعليم المهنيين.

من جهة أخرى وحسب معطيات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، أن ما يقارب 65٪ من حاملي المشاريع الذين تم تمويلهم من طرف الوكالة، منحدرون من قطاع التكوين والتعليم المهنيين، فعلى سبيل المثال من بين 7245 مشروعا ممولا من طرف الوكالة نجد أن 4671 منها هم خريجو قطاع التكوين والتعليم المهنيين.

بخصوص آليات متابعة ومرافقة حاملي شهادات قطاع التكوين والتعليم المهنيين، الراغبين في ولوج عالم الشغل؟

في إطار سياسته الجديدة، تجاوز قطاع التكوين والتعليم المهنيين مرحلة توفير للشباب تكوين يسمح له بالحصول على شهادة فقط، بل إلى العمل على مساعدتهم للإدماج المهني وذلك عبر العديد من الآليات:

ـ الآلية الأولى:

تعزيز التكوين عن طريق التمهين: لأن هذا النمط من التكوين يجعل الشباب في احتكاك مباشر مع المهنة داخل المؤسسة الاقتصادية ليجعل المستخدم يشارك في جهد التكوين مما سيخلق لهذا الشاب فرصة من فرص الشغل، خاصة وأن المادة 67 من القانون رقم 18 ـ 10 المؤرخ في 10 جوان 2018 المحدد للقواعد المطبقة في مجال التمهين، تمنح للمتمهن إمكانية توظيفه في المؤسسة المستخدمة دون المرور بمختلف أجهزة التشغيل الموضوعة من طرف الدولة.

الآلية الثانية:

إنشاء دار المرافقة والإدماج المهني: في إطار المساهمة على الإدماج المهني للشباب ومحاربة البطالة وكذا ولوج عالم المقاولاتية، شرع قطاع التكوين والتعليم المهنيين في إنشاء دار المرافقة والإدماج المهني على مستوى كل ولاية، فهي بمثابة فضاء للتبادل والإعلام وتوجيه ومرافقة الشباب من أجل إدماجهم.

الآلية الثالثة:

إستحداث الصالون الوطني للابتكار: ونحن بالأمس كان اختتام الصالون الذي دام يومين كاملين بـ 60 مشروعا للشباب في التكوين منتقاة على المستوى الوطني كان لنا الحظ أننا رافقناها في يومين لهذا الصالون، وهنالك من المشاريع ببراءة اختراع، مشاريع ببراءة اختراع، فهو فضاء يسمح فيه بإبراز قدرات شباب التكوين المهني في مجال الابتكار وعرض نماذج ابتكاراتهم ومشاريعهم المهنية أمام المتعاملين الاقتصاديين ومختلف أجهزة دعم الشباب، وما يميز ذلك هو توثيق إبتكارات المتخرجين من طرف المعهد الوطني للملكية الفكرية.

وفي هذا السياق، تم تنظيم فعاليات الطبعة الثانية لهذا الصالون التي تحدثنا عنه يومي 21 و22 ديسمبر 2021 بالجزائر، تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجمهورية، والتي شارك فيها أكثر من 300 مشاركا ممثلين للمؤسسات العمومية للدولة والمؤسسات الاقتصادية وخبراء.

أما بخصوص مجالات التكوين التي لها جاذبية كبيرة لأنها تتأقلم مع احتياجات سوق الشغل؟

تشير المعطيات الأخيرة إلى أن الشباب يتوجهون نحو مهن الرقمنة بمعدل 67919 متربصا ومتمهنا في شعبة الإعلام الآلي، الرقمنة والاتصالات وهذا حسب حصيلة مارس 2021 لاسيما في التخصصات التالية:

ـ المعلوماتية،

ـ إعلام آلي: فرع بنك المعلومات،
ـ إعلام آلي: فرع مطور الواب،
ـ النظام الرقمي: فرع إعلام آلي الشبكات.

وهناك توافد كثير للشباب نحو تخصص الفعالية الطاقوية والآلية الصناعية الذي خصص له القطاع مركز إمتياز والذي يلقى خريجيه إقبالا كبيرا على مستوى المؤسسات الاقتصادية.

كما أن هناك توافدا نحو مهن الفندقة، الإطعام والسياحة بمعدل 53431 متربصا في تخصصات الطبخ، التسيير الفندقي، وكالات السياحة بهدف إعادة دفع قطاع السياحة كبديل للمحروقات.

كذلك لاحظنا في الآونة الأخيرة توجه الشباب نحو التكوينات التأهيلية قصيرة المدى في مجال الفلاحة والصناعة الغذائية كتربية النحل، تحويل الزيوت، صناعة الصابون، لما عرفته هذه التخصصات من قبول عند مؤسسات دعم الشباب التي تمنح لهم قروضا لإنشاء المؤسسات المصغرة.

كما لا يفوتني وأنه تطبيقا لبرنامج الحكومة الذي يهدف إلى عصرنة ورقمنة الإدارة وتبسيط الإجراءات الإدارية لفائدة المواطن، حدد قطاع التكوين والتعليم المهنيين ثلاثة أهداف رئيسية وهي:

ـ تعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على جميع المستويات من خلال رقمنة الإدارة وعصرنة المرفق العام.
ـ العمل على التوافق النوعي لبرامج التكوين والتطور التكنولوجي للمهن.
ـ تطوير وتقديم خدمات ذات جودة لصالح المواطن في إطار تحسين الخدمة العمومية وتبسيط الإجراءات الإدارية.

في مجال تعميم رقمنة أدوات التسيير التقني البيداغوجي والإداري والمالي للقطاع:

قام قطاع التكوين والتعليم المهنيين بإنجاز عدة عمليات في مجال الرقمنة وتحسين الخدمة العمومية من خلال وضع وتوفير عدة خدمات عبر الخط لفائدة طالبي التكوين بصفة خاصة والمواطن بصفة عامة منها:

أولا: وضع منصة رقمية جديدة لتسجيل وتوجيه طالبي التكوين عبر الخط «مهنتي»، تناولت هذه المنصة نشاطا رئيسيا ألا وهو تسجيل وتوجيه وإدماج طالبي التكوين، حيث تم إدراج وإدماج ما يفوق 202175 متربصا في دورة سبتمبر 2021.

ثانيا: وضع منصة رقمية جديدة «مسار» امتدادا لمهنتي خاصة بالتسيير البيداغوجي للمتربصين، منصة أخرى رقمية جديدة امتدادا لمهنتي خاصة بالتسيير البيداغوجي والمتمهنين والتلاميذ داخل مؤسسات قطاع التكوين والتعليم المهنيين وهي (منصة قيد الإنجاز).

ثالثا: وضع منصة تعليمية جديدة «تكويني» خاصة بالهندسة البيداغوجية للبرامج والمناهج لفائدة أساتذة ومكوني القطاع، حيث تعتبر منصة تعليمية عن بعد بما فيها التحادث عن بعد والتحاضر المرئي مخصصة لتكوين ورسكلة المكونين.

رابعا: وضع منصة جديدة للتعليم عن بعد لدعم تكوين متربصي ومتمهني القطاع «تمكين»، هي منصة للتعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني، تستهدف كل المتربصين لاسيما متربصي التعليم عن بعد والمتمهنين لتمكينهم من التحصيل البيداغوجي عبر نشاطات بيداغوجية خاصة عبر الخط...

السيد رئيس الجلسة: السيد الوزير؛ من أجل إجابة شافية وكافية تفضل واصل.

السيد الوزير: شكرا سيدي رئيس الجلسة.

في مجال توفير الخدمات عبر الخط من أجل تبسيط وتحسين الإجراءات الإدارية وتطوير الإعلام والاتصال:

أولا: تدعيم وتكثيف الاتصال من خلال التحيين الدائم والمستمر لبوابة القطاع بالمعطيات والمعلومات الضرورية، من خلال تدعيم التواصل والتقرب أكثر من المواطن عبر شبكة التواصل الاجتماعي من خلال صفحة القطاع على «الفايسبوك» وقناة «اليوتوب».

ثانيا: استغلال واستعمال خدمات البريد الإلكتروني للقطاع، حيث تم اقتناء 300 حساب بريدي على مستوى اتصالات الجزائر، وتحديث وتفعيل أرضية البريد الإلكتروني الداخلي للقطاع بما يقارب 1600 حساب بريدي، ولتدعيم وتعزيز التواصل بين كافة هياكل ومؤسسات القطاع وكذا الهيئات والمؤسسات الخارجية في ظل جائحة كورونا، تم استغلال واستعمال مكثف لنظام التحاضر المرئي عن بعد عبر منصة «Zoom».

في مجال الهياكل وشبكات الاتصال:

في هذا المجال، تم اقتناء وصل لربط الأنترنت بالألياف البصرية الخاص بالإدارة المركزية، واقتناء وتنصيب تجهيزات الشبكة على مستوى ملحقات الإدارة المركزية، وتنصيب سبعة (07) روابط الأنترنت على مستوى هياكل وملحقات الإدارة المركزية، ثم تحديث حظيرة الإعلام الآلي للإدارة المركزية من خلال عملية اقتناء التجهيزات اللازمة واعتماد تدابير وقائية في مجال الأمن المعلوماتي، للإشارة فإن كافة المؤسسات التكوينية التابعة للقطاع موصولة بالأنترنت.

في مجال تدعيم الكفاءات والشهادات الدولية:

إضافة إلى التكوينات المتاحة عبر مدونة الشعب والتخصصات في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال جعل القطاع من أولوياته دعم الشباب ومتربصي القطاع ببرامج تكوينية جديدة تتماشى ومتطلبات عالم الشغل والمواصفات العالمية في مجال المهارات التقنية الحديثة، من خلال:

أولا: إنشاء شبكة تضم 36 أكاديمية «سيسكو» عبر التراب الوطني يتم من خلالها تكوين وتصديق مهارات (Certification Internationale) طالبي التكوين في مجال عالم الشبكات الذي يمثل الركيزة الأساسية لعالم الأنترنت والاتصالات.

ثانيا: إنشاء مركز امتياز متخصص في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الهاتفية ببوسماعيل (ولاية تيبازة) وذلك بالشراكة مع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجية والرقمنة من خلال المتعامل الاقتصادي الوطني «اتصالات الجزائر».

العمليات المبرمجة في إطار برنامج عصرنة ورقمنة نشاطات القطاع:

- وضع منصة جديدة للتسيير الإلكتروني للوثائق.
- التفاعل البيني للأنظمة من خلال ربط منصة مهنتي للتسجيل عبر الخط مع منصة الدفع الإلكتروني لبريد الجزائر من أجل توفير خدمات الدفع الإلكتروني عند التسجيلات الخاصة بطالبي التكوين.
- تحديث مركز بيانات وزارة التكوين والتعليم المهنيين وفق المعايير المعمول بها عالميا.
- وضع مركز بيانات مصغر جهوي خاص بالقطاع يشتغل بالتناوب مع مختلف الأنظمة المعلوماتية تمركز البيانات الرئيسي من أجل ضمان حماية أكبر للمعطيات والأنظمة وكذا استمرارية وتوفير أكبر للخدمات.
- تجديد البوابة الإلكترونية للوزارة والمواقع الإلكترونية للمديريات الولائية.
- تحيين وتعزيز النظام المعلوماتي الجغرافي للقطاع بالمعطيات الرقمية، والإحصائيات والصور والفيديوهات، من أجل توفير أدوات أخرى في اتخاذ القرارات لترقية هياكل القطاع.
- الإنضمام في نظام التصديق الإلكتروني على مستوى السلطة الحكومية للتصديق الإلكتروني.
- تنصيب 50 أكاديمية جديدة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال على مستوى المؤسسات التكوينية في كامل التراب الوطني من خلال اقتناء التجهيزات، التطبيقات والنظم اللازمة، حيث ستسمح بدعم الشباب ومتربصي القطاع ببرامج تكوينية جديدة تتماشى ومتطلبات عالم الشغل والمواصفات العالمية في مجال المهارات التقنية الحديثة.

وأكون شاكرا لكم على حسن إصغائكم ومعذرة السيد رئيس الجلسة على الإطالة لأن الأسئلة من السيدة العضو المحترمة كانت مفيدة جدا، ومنحت لنا الفرصة أن نعطي صورة عن القطاع، وشكرا على صبركم معنا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ إن شاء الله تبلغ الرسالة لجميع المعنيين بها، وأسأل السيدة رفيقة قصري هل تريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟

السيدة رفيقة قصري: شكرا سيدي رئيس الجلسة، شكرا سيدي الوزير على كل هاته الأجوبة الوافية والثرية وعلى المعلومات والتوضيحات المقدمة فيما يخص مجال التكوين والتعليم المهنيين.

أنوه بالجهد المبذول من طرفكم معالي الوزير ومن طرف كل إطارات القطاع لترقية هذا المجال الهام، أملي أنه بفضل النجاحات المحققة من طرف خريجي القطاع سنرى إقبالا متزايدا على تخصصات هذا القطاع الواعد.

أملي أيضا أن قطاعكم سيواصل الترويج حول مشاريع خريجي القطاع التي عرفت تجسيدا في الميدان بفضل

الشراكة مع المقاولين الاقتصاديين، وهذا بدون شك سيساهم في تغيير الرأي العام والذهنيات اتجاه التكوين المهني.

سيدي الوزير، مثلا قدمتم رقما يخص نسبة التشغيل التي وصلت إلى 80٪ هذا مؤشر جد إيجابي لابد من الترويج ليعلم الناس أن التكوين المهني ليس فشل أو رسوب بل هو نجاح ويجب الترويج له أكثر في وسائل الإعلام والاتصال.

وأنتم مشكورون لدمج الرقمنة والتكنولوجيات الجديدة في القطاع، وشكرا جزيلا ونتمنى لكم التوفيق إن شاء الله ومع السلامة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للأستاذة رفيقة قصري؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا للسيدة العضو، أولا على الاهتمام، أعلم أن اهتمام المجلس بقطاع التكوين المهني حاضر، وأريد أن أعبر من خلالكم وأبعث رسالة إلى الجماعات المحلية خاصة الهيئات المنتخبة للاهتمام الجاد والفعلي بقطاع التكوين والتعليم المهنيين في البلديات والولايات، لأن مؤسسات التكوين والتعليم المهنيين حاضرة بشكل قوي في كل البلديات وحتى في مداشر الولايات ولذلك الاهتمام هذا لابد أن يكون.

وأوجه رسالة إلى المتعاملين الاقتصاديين لأخذ مبادرات وأنشطة متمهنينا داخل المؤسسات بعين الاعتبار ومرافقتها مرافقة جيدة.

أشكركم جزيل الشكر والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ والآن الكلمة للسيد الأستاذ محمد الطيب العسكري المحترم ليطرح سؤاله الشفوي فليتفضل مشكورا.

السيد محمد الطيب العسكري: شكرا سيدي رئيس الجلسة، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الفاضل رئيس الجلسة، نائب رئيس مجلس الأمة،

السيدات والسيد أعضاء الحكومة المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

الجمع الكريم،

أسرة الإعلام،

سلام الله عليكم.

طبقا للأحكام المعمول بها لطرح الأسئلة الشفوية على الطاقم الحكومي، يسعدني أن أطرح على السيد وزير التكوين والتعليم المهنيين السؤال التالي، هذا هو نصه:

لتعزيز فرص العمل ومكافحة البطالة هناك عدة أهداف رئيسية أذكر منها اثنان هامان يتعلقان بمجال التكوين والتعليم المهنيين:

الهدف الأول، تحسين مهارات اليد العاملة الوطنية وخاصة في المهن الناقصة؛

الهدف الثاني، تكييف مسارات التكوين مع احتياجات سوق العمل؛

ونتفق جميعا أن نظام التكوين المهني يلعب دورا رئيسيا في سوق العمل، وإن مرصد التشغيل والتكوين المهني في الجزائر يمثل أداة لدعم التغييرات والتحولات في سوق العمل والتكوين المهني.

ولإعادة توجيه التكوين المهني لتلبية الطلب في السوق، علينا بالاهتمام بمسألة جودة المعلومات في مجال التكوين المهني والتشغيل واستغلال هذا المرصد لمعالجة النقائص المقلقة.

هل هذا المرصد والذي وضع لكل هذه الأغراض المذكورة مستعمل ومستغل فعليا لينتج تكوينا ثابتا ولكي نوفر تكوينا يتماشى أكثر مع التوجهات الاقتصادية الجديدة؟ وبعبارة أخرى ما هي كيفية حل مشكلة تكييف التكوين مع التشغيل من خلال استغلال مثل هذا المرصد؟

إن الحكومة من خلال قطاع التكوين المهني، تهتم بالتكفل باحتياجات اليد العاملة الماهرة في قطاع البناء والأشغال العمومية والري وقطاعات أخرى، ولكن للأسف نلاحظ هجرة الشباب المكونين في هذا المجال على السوق غير الرسمي، وهذا بنسبة تتراوح ما بين 30 إلى 40٪ من منتوج التكوين المهني وربما غير المتحصلين على شهادة مهنية، هناك تسرب على مستوى هذا التكوين.

كيف ترون، سيدي الوزير، معالجة هذه الظاهرة باستعمال المرصد أو بجهاز آخر؟

تقبلوا مني، سيدي معالي الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد الطيب العسكري؛ الكلمة للسيد وزير التكوين والتعليم المهنيين للرد على السؤال فليتفضل مشكورا.

السيد وزير التكوين والتعليم المهنيين: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدات والسادة الحضور، أجدد ترحيبي بالسيد رئيس الجلسة، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أود مرة أخرى أن أشكر السيد محمد الطيب العسكري العضو المحترم على سؤاله الوجيه المتعلق بتكييف التكوين مع التشغيل من خلال استغلال المرصد للتكوين والتعليم المهنيين قصد توفير تكوين ثابت يتماشى والتوجهات الاقتصادية الجديدة.

وردا على ذلك يشرفني أن أقدم لكم عناصر الإجابة التالية:

لقد وضع القانون رقم 08 ـ 07 المؤرخ في 23 فيفري سنة 2008 المتضمن القانون التوجيهي للتكوين والتعليم المهنيين أجهزة التشاور على المستويين الوطني والمحلي وهي:

ـ الندوة الوطنية والندوات الجهوية للتكوين والتعليم المهنيين،

ـ مجلس الشراكة على المستوى المحلي في التكوين والتعليم المهنيين،

ـ المرصد الوطني للتكوين والتعليم المهنيين.

يعد هذا الأخير، أي المرصد الوطني للتكوين والتعليم المهنيين من بين أجهزة التشاور المنصوص عليها في القانون التوجيهي للتكوين والتعليم المهنيين حيث يتكفل بالنشاطات الاستشرافية في مجال الحاجيات في التأهيل على المستويين الكمي والنوعي.

ومن بين المهام الموكلة إليه، أيضا:

ـ تأسيس نظام إعلامي فعال حول التكوين والتعليم المهنيين وسوق العمل على المستويين الوطني والجهوي.

ـ المساهمة كأداة لسياسة تنمية التكوين والتعليم المهنيين لتزويد وتحديد الاحتياجات في التكوين والمؤهلات.

كما سيتم في إطار تجسيد برنامج الحكومة في مجال تحسين نوعية التكوين بعث المشروع وإعداد نص تنظيمي بالتشاور مع قطاعي التربية والتكوين والقطاع الاقتصادي.

شكرا على حسن إصغائكم والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد محمد الطيب العسكري هل يريد التعقيب على جواب السيد الوزير؟

السيد محمد الطيب العسكري: شكرا سيدي رئيس الجلسة، لا أريد تعقيبا، ولكن أريد نقاشا حول الموضوع.

في الحقيقة، أولا أشكركم على الرد على سؤالي، علينا أن نتفادى التكوين من أجل التكوين فقط، التكوين لابد أن يتبعه الإدماج المهني ولو بنسبة مقبولة.

سؤالي له شطران من الأهداف:

الهدف الأول أو السؤال الجوهري لماذا نبقي على توفير تكوين ثابت وهو لا يعطي فرص تشغيل للمكونين، فعلينا أن نغير ونكيف مسارات التكوين حسب احتياجات سوق العمل وهذا لا يكون ممكنا إلا باستغلال هذا المرصد، فالسؤال الجوهري؛ أنا على علم أن هذا المرصد موجود، مرصد التشغيل هذا موجود... ولكن هل هو مستغل ومستعمل؟ هذا هو السؤال الجوهري هل هناك متابعة للمنتوج التكويني لقطاعكم؟ أي المتربص المتكون، أثناء نهاية تكوينه من المركز هل هناك متابعة؟ أين ذهب هذا المتكون؟

والشطر الثاني من غاية السؤال هو حول الإحصائيات؛ لا أريد إحصائيات شاملة عن التكوين، عدد المتربصين ، عدد المتكونين، لا هذا لا يهمني بالنسبة لهذا السؤال، الذي يهمني حسب التخصصات، الإحصائيات حسب التخصصات، هناك تخصصات لا تعطي حلا للتشغيل مثلا سمعتكم في السؤال السابق تكلمتم عن الإعلام الآلي الجامعات كلها تكوّن في الإعلام الآلي ولكن اليد العاملة في الأشغال العمومية البناء، السمكري... هاته المهن المهمة جدا، هل لديكم إحصائيات دقيقة حول التكوين في تخصص ما والذين تم إدماجهم في عالم الشغل؟ هل هناك إحصائيات دقيقة حول احتياجات سوق العمل في بعض التخصصات؟ هذا هو الاهتمام بمسألة جودة المعلومات، عندما أتكلم عن جودة المعلومات هذه والمستعملة في المرصد...

السيد رئيس الجلسة: تفضل، واصل.

السيد محمد الطيب العسكري: جودة المعلومات في

مجال التكوين المهني واستغلال المرصد للتشغيل... أظن أن شطرا من سؤال الزميلة حول إدخال العصرنة والرقمنة من ضروري الضروريات، أظن أنه لا نقاش في هذا المجال، نحن ملزمون بعصرنة ورقمنة القطاع، و ستكون الرقمنة والعصرنة منسجمتان مع هذا المرصد؛ مرصد التشغيل والتكوين المهني.

أشكركم وأتمنى لكم كل التوفيق معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا زميلي السيد محمد الطيب العسكري؛ الكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير: بسم الله الرحمن الرحيم، شكرا جزيلا على هذا السؤال الجوهري والذي أتقاسم مع السيد العضو فيه كثيرا من الانشغالات، لأن الوزارة نظرة قطاع التكوين المهني ونظرة الناس والمجتمع إليه لازالت لم تتضح بعد، ولذلك فلابد... نحن أقدمنا في الوزارة على ما يسمى بتحيين بعض التخصصات ومرافقة التخصصات لسوق العمل وحتى استحداث بعض التخصصات وهي الآن ستكون ـ إن شاء الله ـ في المدونة القادمة وفي الدخول القادم لفيفري لسنة 2022، ستكون هناك تخصصات وفق طبيعة المنطقة.

التخصصات مثلا التي استحدثناها في هذا المجال في التكوين في الصيد البحري، في الزراعة الصحراوية، في البيئة، في تحلية المياه، في التنقيب عن الذهب في مناطق الصحراء، ولذلك تحاول دائرتنا الوزارية دائما أنها تجعل من التخصصات تتماشى وفق حاجيات السوق أولا، ووفق طبيعة المنطقة وأنا أشاطركم هذا الاهتمام وأجزم أن دائرتنا الوزارية مهتمة كثيرا بهذا التحيين وتفعيل المرصد الاستشرافي لدليل على أن قطاع التكوين والتعليم المهنيين سيحظى بكثير من الاهتمام داخل المجتمع وداخل مكونات المجتمع الاقتصادية، وهذا الذي سيتيح لنا فرصة مواكبة تطور كثير من الدول الكبيرة الراقية كألمانيا، ودول آسيا في اهتمامها بهذا المجال؛ مجال التكوين والتعليم المهنيين... بعض الإحصائيات لم أرد تكرارها لأنني ذكرتها في السؤال الأول وهذا دليل على أن القطاع يحظى باهتمام ومرافقة من قبل الحكومة وما رعاية السيد رئيس الجمهورية لمعرض الابتكار إلا دليل على هذا التوجه نحو عصرنة القطاع وإخراجه من دائرته النظرية إلى دائرته العملية، شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير المحترم؛ وبهذا نكون قد استنفدنا جدول أعمال جلستنا هذه بالاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة وإلى الإجابات عليها.

أشكر الزميلة والزملاء الذين عبروا ونقلوا جملة من الانشغالات عبر آلية الأسئلة الشفوية، الشكر موصول أيضا إلى السيدة والسادة أعضاء الحكومة الذين قدموا الإجابات على الانشغالات والقضايا المعبر عنها في القاعة، شكرا للجميع والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الواحدة والدقيقة الخامسة بعد الزوال

محضر الجلسة العلنية السادسة عشرة
المنعقدة يوم الخميس 3 جمادى الثانية 1443
الموافق 6 جانفي 2022

الرئاسة: السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير المجاهدين وذوي الحقوق؛
- السيد وزير السكن والعمران والمدينة؛
- السيد وزير التجارة وترقية الصادرات؛
- السيد وزير الأشغال العمومية؛
- السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة الحادية عشرة صباحًا

السيد الرئيس: الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

أولا، نرحب بالسيدة والسادة أعضاء الحكومة، كما نرحب بمرافقي الطاقم الحكومي، كما نرحب بالأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة المحترمين ونرحب أيضا بالأخوات والإخوة الصحافيين.

يقتضي جدول أعمال جلستنا لهذا اليوم طرح مجموعة أسئلة شفوية وكذا الرد عليها؛ وذلك طبقا لأحكام الدستور والقانون العضوي رقم 16 ـ 12 والنظام الداخلي لمجلس الأمة.

أحيل الكلمة مباشرة إلى السيد ناصر بن نبري وسؤاله المتعلق بقطاع المجاهدين وذوي الحقوق، فليتفضل مشكورا.. والمدة المخصصة لطرح السؤال هي 3 دقائق.

السيد ناصر بن نبري: نعم سيدي الرئيس، شكرا.

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي رئيس مجلس الأمة،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام والصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي موجه إلى السيد وزير المجاهدين وذوي الحقوق:

تعتبر قضية التراث الجزائري المحتجز في فرنسا واحدة من أولويات الجزائر الجديدة، وكانت استعادة الجزائر مؤخرا لجماجم بعض القادة الوطنيين وتكريمهم بما يستحقون رسميا وشعبيا، ودفنهم في الجزائر، أولى خطوات المعالجة الجادة لملف الذاكرة الذي يحظى بعناية خاصة على الصعيدين الرسمي والشعبي في الجزائر.

فمن المواضيع الشائكة التي يتم استحضارها عند

الحديث عن العلاقات الجزائرية الفرنسية ـ بالإضافة إلى استرجاع بقية جماجم أبطال المقاومة في القرن التاسع عشر وأرشيف الثورة ـ يبرز للسطح الحديث عن المدفع الجزائري المعروف باسم (بابا مرزوق)، المنصوب حاليا في «مدينة برست» في أقصى شمال غرب فرنسا بعد الاستيلاء عليه من طرف الاستعمار، هذا المدفع الذي يعتبر رمزا تاريخيا ارتبط اسمه بالتاريخ الجهادي البحري الجزائري، بالنظر للدور الرائد الذي لعبه في حماية الجزائر العاصمة من حملات الغزو والحصار، ودوره في تثبيت مكانة الجزائر البحرية والعسكرية في المتوسط.

فهو لا يمثل مجرد قطعة حربية استولى عليها الاستعمار فقط، بل يمثل رمزا للقوة الجزائرية وإحدى صفحات تاريخنا الذي لن نكفّ عن المطالبة باسترجاعه.

ورغم وعود فرنسا على لسان العديد من مسؤوليها بإعادة بعض القطع التراثية والممتلكات الجزائرية الموجودة في فرنسا إلى أهلها، إلا أن المماطلة والتسويف حالت دون تحقيق ذلك لغاية اليوم.

سيدي الوزير،

أين وصلت مراحل استرجاع مدفع بابا مرزوق إلى الجزائر؟

وما هي الخطوات العملية التي قامت بها السلطات الجزائرية لحد الآن من أجل استعادة هذه القطعة الرمز؟

تفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد ناصر بن نبري؛ الكلمة الآن للسيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير المجاهدين وذوي الحقوق: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

السادة زملائي الوزراء،

أسرة الإعلام.

يسعدني ويشرفني، أن أقف أمامكم، للرّد على السؤال الشفوي الذي تقدم به السيد ناصر بن نبري، حول استرجاع جزء مهم من تراثنا التاريخي والثقافي، ألا وهو مدفع بابا مرزوق.

وإذ أشكركم السيد المحترم، على اهتمامكم بالمسائل المرتبطة بتاريخ المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، فإنني أثمن كل الجهود التي تقوم بها هذه المؤسسة التشريعية برئاسة الأب المجاهد سي صالح قوجيل، في ميدان العناية بتخليد المناسبات والذكريات الوطنية والاهتمام بجوانب ترسيخ ذاكرتنا وترقية الوعي التاريخي الوطني.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

إنه من نافلة القول إن الاحتلال الفرنسي لبلادنا اتّبع استراتيجية تدميرية شاملة ضد الإنسان ككائن فرد وكجماعة من خلال إبادة الساكنة عبر مجازر لم تتوقف من 1830 إلى غاية 1962، كما حاول تفكيك النسيج الاجتماعي وتشويه الأسماء والألقاب والأماكن، وحارب الهوية في جميع أبعادها من دين ولغة وانتماء حضاري يمتد إلى مئات السنين، كما أقر المستعمر نظريات عنصرية وعرقية لتقسيم الشعب الجزائري وتفتيت كيانه، وحارب التعليم والعلم ونشر الأمية والتجهيل وقتل العلماء ومحى المعالم العلمية والدينية من وقف وغيرها وتحويلها إلى اسطبلات أو مراكز للجنود وما إليه، وعموما فقد خرّب الموروث المادي واللامادي للأمة.

إن الاستعمار الفرنسي ـ أو الاستدمار أقول ـ للجزائر بشقيه العسكري والسياسي هو من أكبر لصوص التاريخ، فلم يترك المستعمر الفرنسي تراثا ماديا أو لا ماديا، من ذهب وفضة وأحجار كريمة وأوان ثمينة من البورسلان ومواد أخرى وزرابي تقليدية وأفرشة وحنفيات مياه مذهبة وسيوف مطرّزة وألبسة أنيقة، ناهيك عن المدافع والأسلحة، ومفاتيح المدن وتماثيل المتاحف والساحات العمومية التي تعود لآلاف السنين منذ العهد الفينيقي والنوميدي إلى الوندالي والبيزنطي والإسلامي والعثماني، وهو التراث الذي أثرت به متاحفها، كما سرق المستعمر المخطوطات العلمية والفكرية والأدبية والدينية وهرّبتها ليستفيد منها مثقفوها ويستغلونها في بحوثهم التي تستهدف فهم الجزائريين، ومن ثم توظيف هذا التراث ضد هويتهم، وبالطبع حرمانهم من فضيلة التعلم والتراكم المعرفي الذي هو الأساس المتين للرقي والتقدم.

ناهيك عن سرقة معاهدات الدولة الجزائرية مع مملكات وإمبراطوريات وحكومات دول العالم.

كل ما ذكرته وغير ذلك، يعدّ من الجرائم الاستعمارية، التي تضاف إلى سجله الحافل بالانتهاكات في شتى المجالات.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقرون،

إنّ الدولة تعتبر قضية استرجاع التراث التاريخي والثقافي بكل عناصره المحتجز في فرنسا من أولوياتها ضمن معالجة ملفات الذاكرة، وتعمل في هذا المجال وفق عملية رصد وإحصاء كل هذا التراث، ومن بينه مدفع بابا مرزوق الذي أشرتم إليه في سؤالكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، الذي يعد من المحجوزات التي تم سرقتها ونهبها من طرف جيش الاستعمار الفرنسي، وهو جزء مهم من الهوية الجزائرية ورمز للتراث الثقافي والتاريخي الوطني ويبقى استرجاعه واجب وطني جماعي على غرار باقي تراثنا المحتجز في فرنسا.

ولتحقيق هذا المبتغى واستعادة هذه القطعة الرمز التي تحمل قيمًا تاريخية متميزة ودلالات رمزية خاصة، توجب تجنيد كل الفاعلين في الحقل التاريخي والثقافي والقانوني ودعوتهم للانخراط في هذا المسعى الوطني النبيل.

ومن هذا المنطلق فقد حرصت وزارة المجاهدين وذوي الحقوق كل الحرص على التعريف بهذه القطعة التاريخية حيث أنجزت شريطا وثائقيا بعنوان «مدفع بابا مرزوق.. فيلق الحق وراجم العدوان»، بالإضافة إلى تنظيم يوم دراسي يوم 05 أوت 2021، حول هذا الموضوع يجمع بين السياسة الاستعمارية في الجزائر، وجرائمه ضد الإنسانية التي لا تموت بالتقادم، وأيضا الوسائل القانونية لاسترجاع مدفع بابا مرزوق.

كما قام القطاع بالمشاركة في عدة لقاءات مع كل الفاعلين والمهتمين بالموضوع، من بينها تنظيمات المجتمع المدني؛ ومساهمتهم بشكل أساسي وفعال رفقة باقي القطاعات والهيئات المعنية بملفات الذاكرة لتوفير الإطار اللازم، ليكون السند العلمي والأكاديمي خلال مراحل المباحثات ضمن اللجنة الحكومية المشتركة رفيعة المستوى بين البلدين، وأفواج العمل القطاعية الموكل لها متابعة ملفات الذاكرة.

وضمن هذا الإطار فإن الدولة تعمل على بلورة رؤية قانونية بما تسمح به التشريعات واللوائح الدولية لتقوية الملف الجزائري بخصوص استعادة التراث التاريخي والثقافي، وتتعزّز بذلك المساعي الدبلوماسية التي يمكن من خلالها استرجاع كل موروثنا من الخارج، وهذا طبقا لمنهج علمي تاريخي منزه عن أطروحات المدرسة الكولنيالية لكتابة التاريخ الوطني.

السيد الرئيس،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

إن الجزائر اليوم عازمة على استرجاع كل تراثها التاريخي والثقافي من الخارج وهي التزامات جاء بها برنامج رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، وكانت البداية مع استرجاع جماجم ورفات الشهداء أبطال المقاومة الشعبية، وقد أكد السيد الرئيس في كل رسائله ولقاءاته الإعلامية على مواصلة استرجاع كل موروثنا من خارج الوطن الموجود أيضا في مختلف دول العالم.

في الأخير، لا يسعني إلا أن أجدد لكم شكري السيد العضو، وامتناني لما تولونه من اهتمام جاد لذاكرتنا الوطنية.

ندعو الله أن يعصم بلدنا وشعبنا من كل زلل، وأن يرينا سبل الهدى لنظل على المحجة البيضاء التي عبدها الشهداء والمجاهدون وكل المخلصات والمخلصين من أبناء شعبنا الأبي ووطننا المفدى.

المجد للوطن والخلود للشهداء؛ شكرا على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى.

السيد الرئيس: شكرا للسيد وزير المجاهدين وذوي الحقوق؛ كان الجواب وافيا وكافيا وواضحا ونسأل السيد ناصر بن نبري إن كان يريد التعقيب؟

السيد ناصر بن نبري: نعم سيدي الرئيس، لدي تعقيب على جواب السيد الوزير.

شكرا سيدي الرئيس، كما أشكر السيد الوزير على الإضاءات التي تفضل بها بخصوص هذا الملف، الذي يدخل ضمن ملفات الذاكرة والتي حرص السيد رئيس الجمهورية على معالجتها، وكان استرجاع رفات بعض قادة المقاومة الشعبية، الذين احتفت الجزائر باستعادتهم، رسميا وشعبيا، خطوة أولى في طريق تنفيذ التزامات السيد الرئيس

في هذا الملف، إلا أن الطريق لايزال طويلا فمازال مدفع بابا مرزوق التاريخي في الأسر الفرنسي بعد مرور أكثر من 190 عاما على سرقته، وأقول «سرقته» وكما هو معلوم تاريخيا فمدفع بابا مرزوق هو سيد مدافع الجزائر المحروسة ومفخرة وطنية، فهو ليس مجرد قطعة سلاح، بل له عمق تاريخي، عسكري واستراتيجي، بالغ الأهمية، فقد ارتبط اسمه بتاريخ الجهاد البحري للجزائريين ويعد رائد المدافع التي أنجزتها دار النحاس بالجزائر، والعمل على استعادته يدخل ضمن استرجاع التراث الثقافي والتاريخي للجزائر، لأن الأمم تسجل ذاكرتها بالرموز الدالة على عظمتها وتعتمد عليها وتستأنس بها في التغلب على مشاكل الحاضر وتحديات المستقبل، ومن حق الجزائر استرجاع هذه القطعة التاريخية الرمزية استنادا إلى اتفاقية روما المؤرخة في 17 جويلية 1998، والتي تؤكد منع الاستيلاء وسرقة الملكية التاريخية والثقافية، كما أنها تمنع سياسات الغنائم.

وكل ما نتمناه ونطالب به الدولة الجزائرية، هو أن يكون استرجاع لكل قطعة من أرشيفنا وتاريخنا المنهوب من طرف المستعمر على سلم قائمة مطالبنا، من أجل أن تكون تسوية حقيقية ومشرفة وعادلة لملف الذاكرة، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد ناصر بن نبري؛ الكلمة مرة أخرى للسيد الوزير إن كان له رد على التعقيب.

السيد الوزير: مرة أخرى، أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيد العضو، ومن خلاله إلى كل السادة الأعضاء على هذا الحرص الذي نستشفه من خلال الاهتمام بالذاكرة الوطنية.

أقول في هذا الموضوع، إن السيد رئيس الجمهورية، أعطى دفعا قويا لملفات الذاكرة الوطنية منذ مجيئه ومن خلال هذا الدفع القوي ألزمنا كقطاع مختص في هذا الموضوع، كقطاع مسؤول عن فترة المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة التحرير الوطني، أن نبذل قصارى جهودنا حتى نعمل على أن يصان تاريخ الأمة وتاريخ الجزائر، تاريخ الذاكرة التي تجمع كل الجزائريين، وأؤكد مرة أخرى أن السيد رئيس الجمهورية، أكد في كثير المناسبات أو في كلها تقريبا، ولم يترك إلا وذكر بمسألة الهوية الوطنية والتاريخ الوطني وذاكرتنا الوطنية، وقد أكد في كل المناسبات وألزم المؤسسات المعنية بحفظ التاريخ وبحفظ الهوية بما في ذلك كل المشتملات التي تحتويها ملفات الذاكرة الوطنية، ولعل على رأسها استرجاع جماجم الشهداء وكل موروثنا الذي نهب وسرق؛ والآن المقاربة التي نعمل من خلالها هي مقاربة علمية أكاديمية وفي أطرها القانونية، باحترام لكل المواثيق والعهود الدولية التي تنظم هذا المجال، وأقول إن السيد رئيس الجمهورية قد أكد في كل لقاءاته على مواصلة استرجاع كل موروثنا من الخارج، الذي هو موجود في مختلف الدول؛ شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى دائما في نفس القطاع، والكلمة الآن للسيد محمد بوبطيمة، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد بوبطيمة: بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد رسول الله.

السيد الرئيس،

الإخوة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أطرح عليكم ـ السيد الوزير ـ السؤال الشفوي التالي نصه:

لقد تزايد الاهتمام والمطالبة من طرف الدولة الجزائرية وحرصها المستمر على استرجاع الأرشيف الوطني التاريخي من فرنسا، وقد كللت الجهود، خاصة تلك التي بذلها السيد رئيس الجمهورية، باسترجاع رفات جماجم العديد من أبطال الجزائر وقادتها، وما كان لذلك من وقع إيجابي في نفوس الجزائريات والجزائريين، غير أنه لا تزال العديد من الملفات العالقة ذات الصلة بموضوع الذاكرة على غرار التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية، ومجازر 1945 الشنيعة وغيرها من الأحداث المرتكبة في حق الجزائريين من طرف المستعمر.

والسؤال المطروح: ما هي المجهودات التي تبذلها الدولة في سبيل معالجة هذه الملفات للوصول إلى محطة اعتراف فرنسا بما ارتكبته في حق الجزائر والجزائريين خلال فترة الاستعمار؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد بوبطيمة؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير وزير المجاهدين وذوي الحقوق:

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،

زملائي السادة الوزراء،

أسرة الإعلام.

يطيب لي في هذا المقام السامي، أن أقف أمامكم مجددا، في مجلسكم الموقر هذا، للرد على السؤال الذي تقدم به السيد محمد بوبطيمة، المتضمن المجهودات التي تبذلها الدولة في سبيل معالجة الملفات التاريخية للوصول إلى محطة اعتراف فرنسا على ما ارتكبته في حق الجزائر والجزائريين خلال فترة الاستعمار.

في البداية، أتوجه إلى السيد عضو مجلس الأمة، بعبارات الشكر والثناء على طرحه لهذا السؤال الذي ينم عن مدى عناية واهتمام شخصه بجميع جوانب ذاكرتنا المتصلة بتاريخنا المجيد، الذي سيظل راسخا في ذاكرة الشعب الجزائري وهو مكتوب بمداد الفخر والاعتزاز.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

لقد أفضت المفاوضات والمشاورات بين الجانب الجزائري والجانب الفرنسي إلى استعادة رفات 24 بطلا من شهداء المقاومة الشعبية، ودفنهم إكراما وصونا لحرمتهم على ثرى الأرض التي ضحوا من أجلها واستشهدوا في سبيلها، وذلك بمناسبة الاحتفال بالذكرى الثامنة والخمسين لعيد الاستقلال 05 جويلية 2020، وهو ما يعتبر خطوة إيجابية ومرحلة هامة من أجل تحقيق المزيد من المكتسبات في مجال ما تطرق إليه السيد العضو المحترم في سؤاله، وهي معبرة أيضا عن الإرادة الشعبية الوطنية والقوى الحية في الوطن.

إن متابعة ملفات الذاكرة بكل مشتملاتها تندرج ضمنها المفاوضات بين الطرفين من بينها استعادة الأرشيف الوطني التاريخي، ملف المفقودين، ملف التجارب النووية، ملف مجازر 08 ماي 1945، ملف الضحايا المدنيين وضحايا الألغام المتفجرة وملفات أخرى تدرج حسب الأولوية، لاسيما منها تلك المتعلقة بمختلف الجرائم الاستعمارية.

إن ما نسعى إليه من أجل تحقيق إنجازات تاريخية عظيمة، لا يمكنه أن يتأتى بالسهولة التي نتصور، كونه يصطدم بتعنّت الجانب الفرنسي ومماطلته لأجل ربح الوقت واللعب على متغيرات الزمن من أجل إيهام الرأي العام بأن تواجده في كل المستعمرات كان عملا إنسانيا وحضاريا، لتتهرب من مسؤوليتها وما قد يترتب عن ذلك من تعويضات قانونية، وأيضا وقوعها تحت طائلة المحاسبة من قبل الهيئات الأممية والدولية المختصة.

السيد الرئيس،

السيدات الفضليات والسادة الأفاضل،

إن الحكومة تحرص وفق مخطط عملها على متابعة ملفات ذاكرتنا المجيدة بكل تفاصيلها ووفق مراحل مضبوطة تبعا لتوجيهات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الذي يولي اهتماما خاصا للملفات المرتبطة بالتاريخ والذاكرة، حيث أكد في رسالته للشعب الجزائري بمناسبة الذكرى الستين (60) ليوم الهجرة على الحرص الشديد في التعاطي مع هذه الملفات وقد قال: «بعيدا عن أي تراخ أو تنازل وبروح المسؤولية، التي تتطلبها المعالجة الموضوعية النزيهة، وفي منأى عن تأثيرات الأهواء وعن هيمنة الفكر الاستعماري الاستعلائي على لوبيات عاجزة عن التحرر من تطرفها المزمن»، انتهى قول السيد رئيس الجمهورية.

كما أن المجهودات المبذولة لدراسة ملفات الذاكرة تتم وفق أطر محددة ودقيقة وتعالج بحكمة بالغة عبر ديبلوماسيتنا التي عودتنا دوما على تحقيق النجاحات وفق أهداف مسطرة لمواصلة واستكمال معالجة كل الملفات بمناهج مثلى ورؤية وطنية بحتة تخدم تاريخنا المجيد وحاضرنا الواعد ومستقبل الأجيال الصاعدة.

من جهة أخرى، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقرين، وللإلمام بملفات الذاكرة المتعلقة بمواصلة استرجاع رفات شهداء المقاومة الشعبية، ومتابعة ملف الأرشيف الوطني بالخارج، والتفجيرات والتجارب النووية بالصحراء الجزائرية، ومفقودي ثورة التحرير الوطني والملفات الأخرى المرتبطة بحالة المنفيين والمهجرين، وجميع أشكال الجرائم التي ارتكبتها فرنسا الاستعمارية في حق الشعب الجزائري، وتعميق الأبحاث والدراسات حولها من كل الجوانب؛ تقوم وزارة المجاهدين وذوي الحقوق، بالتنسيق مع القطاعات والهيئات ذات الصلة، عبر تنظيم ملتقيات وندوات وأيام

دراسية وإنجاز أعمال سمعية ـ بصرية، بهدف وضع تصور عام واستراتيجية شاملة متكاملة الأركان، للتوثيق التاريخي لكل المجازر والمحارق وكل أشكال الإبادة الجماعية دون إغفال أي مسألة مرتبطة بها، وإعداد ملفات صلبة، لاسيما منها التأسيس القانوني لتغطية كافة الأوجه والزوايا، كما يسعى القطاع إلى تشجيع الطلبة والباحثين والمهتمين ومرافقتهم في دراساتهم في هذه الجوانب المهمة.

السيد الرئيس،

السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

تبقى الدولة الجزائرية بمؤسساتها تحتفظ بسيادتها كاملة غير منقوصة أمام معالجة كل القضايا التاريخية، وهي أكثر إصرارا وتصميما على مواصلة النهج القويم نحو بناء جزائر جديدة تتمتع بكل مقومات المناعة وتعتد بإمكانياتها الذاتية وتؤمن بقدرات بناتها وأبنائها في شتى المجالات.

في الأخير، أتوجه إليكم ـ السيد العضو ـ بجزيل الشكر والعرفان على كل المجهودات التي تبذلونها، كلٌ من موقعه من أجل المساهمة في ترسيخ قيم المرجعية التاريخية واستذكار أولئك الأسلاف من الشهداء والمجاهدين الذين قدموا أرواحهم فداء للوطن، وكتبوا أسماءهم في سجل الخلود، وحققوا الحرية والاستقلال الوطني.

شكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى للسيد محمد بوبطيمة.

السيد محمد بوبطيمة: شكرا سيدي الرئيس، شكرا للسيد الوزير.

في الحقيقة نشكركم جزيل الشكر على هذه التوضيحات القيمة الشاملة، التي تقدمتم بها والمتضمنة قوة الطرح وعمق الرؤيا، نشكركم على ذلك الجهد، ونقول لكم: بارك لله فيكم ـ السيد الوزير ـ الله يعطيك الصحة، كان كلامك في المستوى، وقمة في الطرح، وفقك الله إن شاء الله.

بقي لي أمر، إن أمكن ذلك سيدي الرئيس، وهي توصية خارج موضوع السؤال ولكن ضمن القطاع، نحن الآن والحمد لله نملك متاحف، هي تابعة لوزارتكم، ويزورها الآن أبناؤنا، والتي أصبحت تفتح أمام باحثينا وإطاراتنا، لما تتضمنه ـ ما شاء الله ـ من إمكانيات كبيرة، وأعطي مثلا: متاحف في الجنوب مثل متحف إليزي، تمنراست، الأغواط، الجلفة، غرداية وهذا الأخير المتواجد ببلدية متليلي الشعانبة، وهذه المتاحف كلها تابعة للمتحف الجهوي ببسكرة.

لكن نظرا لبعد المسافة والتي تفوق في بعض الأحيان 2000 كلم ـ بين المتحف الجهوي والمتاحف الولائية الأخرى ـ و1600 إلى 1700 كلم؛ إذن هؤلاء الإطارات يقترحون بأن تلحق هذه المتاحف مباشرة بمديريات المجاهدين على مستوى هذه الولايات، وتجدر الإشارة أيضا ـ سيدي الرئيس ـ إلى أن هذه المتاحف منذ سنة 2012 لم تستفد من التوظيف بالرغم من خروج بعض الإطارات على التقاعد، لذا ندعو إلى الاهتمام بهذا الجانب.

ويبقى في الأخير، فيما يخص المتحف، وبعد قدوم ـ السيد الوزير ـ ضيوف من كوبا وقد اطلعوا على وضعية المتحف على مستوى بلدية متليلي، والله ذهبوا وهم فرحون، كما أعطوا رؤية جميلة جدا لهذا الاهتمام، هو متحف ما شاء الله عليه، لكن بقي بعض النقائص فيه وهو السور الخارجي وهذا تأمينا له إن شاء الله، وفقكم الله، وأنا جد فرح ومن أعماق قلبي بهذه الإجابة، شكرا سيدي الرئيس، وبارك الله فيكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد بوبطيمة؛ الكلمة مرة أخرى للسيد الوزير، إن كان له رد على التعقيب.

السيد الوزير: شاكرا لم أبديتموه من حسن كلام وجميل الكلام، حول موضوع الاهتمام بذاكرتنا الوطنية من خلال العمل الميداني والتوثيق التاريخي، وأؤكد لشخصكم الكريم أن المسألة لا تهم فقط قطاع المجاهدين، لكن تهم كل الجزائريين.

وأقول، في موضوع العمل الذي يقوم به القطاع من خلال المتاحف الجهوية والمتاحف الولائية، وقبل تطرقي إلى ذلك، أقول إنه من سبل التوثيق لتاريخنا هو ما تم إقراره من طرف السيد رئيس الجمهورية، في البداية، مسألة إقرار إنشاء قناة للذاكرة الوطنية، وهو مكسب لكل الجزائريين، تدخل في سبل التوثيق لهويتنا الوطنية ولتاريخنا ونقله من جيل إلى جيل، وأقول أن اعتماد وزارة المجاهدين لمنظومة المتاحف الجهوية ثم المتاحف الولائية، لم تأت عبثا، لكن حاولنا أن نبقى أوفياء لتاريخنا من خلال التقسيم التاريخي

للولايات التاريخية الستة، وأنشأنا بذلك تباعا متاحف جهوية ستة، بحسب احترام التقسيم التاريخي، ثم ألحقنا به متاحف ولائية تباعا، مع احترام ذلك التقسيم التاريخي حتى نبقى على ذلك العرفان لجميل هؤلاء الأبطال.

ثم إن العمل المتحفي لن يقتصر فقط على ما هو كلاسيكي، يعني أن أساليب العرض هي وسيلة لنقل الذاكرة من جيل إلى جيل عبر الموجودات المتحفية أو الوثائق، مع العلم أنه يتم إحصاء أكثر من 80 ألف وثيقة، فقط في المتاحف الولائية، يعني أن هناك زخما كبيرا للمعلومات المتصلة بتاريخنا لكن نحن بصدد العمل بتوجيهات السيد رئيس الجمهورية أيضا، الذي توجه في آخر رسالة إلى الشعب الجزائري، ووجه أيضا إلى المؤسسات المعنية بالذاكرة الوطنية، للذهاب إلى الرقمنة والتكنولوجيات الحديثة في نقل وإيصال المعلومة التاريخية، وهي المسألة التي نحن الآن بصددها ولن ندخر أي جهد في هذا الموضوع.

شكرا لكم وبارك الله فيكم السيد العضو.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ على كل حال لقد سمعت الكثير عن هذا الموضوع الهام جدا، التاريخ وما يهمنا من هذا التاريخ، وهو موضوع له كل الأهمية، سواء كان في ماضينا أو في حاضرنا، هذا من أجل أن تكون الرؤية واضحة لمستقبلنا، هذا بالنسبة للشعب الجزائري والشعوب الأخرى في العالم أو الشعب الفرنسي، أمورنا وتاريخنا ونضالنا وتضحياتنا هي فريدة في هذا العالم، صحيح توجد ثورات أخرى، لكن ثورتنا فريدة، وذلك حسب نوع الاستعمار الذي كان في الجزائر ونحن واعون في الأخير كل الوعي، وبصفة خاصة، خلال هذه المرحلة، لأنه من خلال برنامج رئيس الجمهورية كانت الذاكرة من أولويات اهتمامه، وقد وضعت كل الإمكانيات، سواء على مستوى وزارة المجاهدين أو الإعلام أو على مستوى كل المؤسسات للاهتمام بالذاكرة، وقراءة الذاكرة على حقيقتها للأجيال القادمة في جوانب كثيرة، والتي بحكم المراحل التي عايشناها تناسيناها، وقد حان الوقت للرجوع إليها، للذاكرة أهمية كبيرة.

مرة أخرى شكرا للجميع؛ نمر الآن إلى قطاع السكن والكلمة للسيد عبد الوهاب بن زعيم، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الوهاب بن زعيم: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي إلى السيد وزير السكن، ودون الدخول في الحيثيات ربحا للوقت.

السيد الوزير،

القانون رقم 08 ـ 15 المتعلق بتسوية البنايات مازال ساري المفعول، لكن للأسف آلاف الملفات مكدسة لدى الإدارات والبلديات تنتظر اجتماع اللجان للبت فيها وتسليم عقود الملكية وشهادات المطابقة للمعنيين، والملف يشهد ركودا كبيرا، إن لم نقل إنه متوقف.

ـ ما هي الإجراءات التي ستتخذونها لحل وتسريع دراسة الملفات العالقة وإصدار النصوص التطبيقية لتسوية الملفات العالقة الأخرى لدى قطاعكم الوزاري؟ وشكرا.

سيدي الرئيس، لقد استغرقت في قراءة السؤال فقط 30 ثانية، شكرا وبارك الله فيكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الوهاب بن زعيم؛ الكلمة الآن للسيد الوزير.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في مستهل إجابتي، يسعدني، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، عبد الوهاب بن زعيم، أن أتقدم إليكم بجزيل الشكر على اهتمامكم بشؤون القطاع، لاسيما من خلال السؤال الذي تقدمتم به والمتعلق بالإجراءات المتخذة لتسريع دراسة الملفات العالقة وتسليم عقود الملكية

وشهادات المطابقة للمعنيين في إطار القانون رقم 08 ـ 15.

وعليه، يشرفني أن أحيط سيادتكم علما بأنه في إطار تطبيق القانون المعني باستفساركم (08 ـ 15) المؤرخ في 20 جويلية 2008 الذي يحدد قواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها، فإن عملية تسوية البنايات متواصلة حيث تم تسجيل، إلى غاية نهاية السنة الماضية، إيداع ما يفوق 984.000 ملف وتم معالجة 780.000 ملف أي ما يعادل 79٪ من الملفات المودعة، كما تم قبول تسوية 53٪ من الملفات المدروسة.

وتجدر الإشارة إلى التذكير بقيام مصالحي بصفة دورية، بتقييم مدى تقدم دراسة الملفات المودعة، كما تسهر على حث المديريات اللامركزية بالتنسيق مع السلطات المحلية لإعادة تنشيط اللجان المكلفة بمتابعة تسوية البنايات والتي يترأسها رؤساء الدوائر.

إلى جانب ذلك، فإن مصالحي وبالتنسيق مع مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، تنظر في مختلف العراقيل، لاسيما تلك المتعلقة بوتيرة دراسة الملفات المودعة، حيث تم إسداء التعليمات اللازمة للسيدات والسادة الولاة من أجل إعادة تفعيل عمل لجان الدوائر وكذا لجان الطعون، مما سيسمح بمعالجة جميع الملفات العالقة والتي هي قيد الدراسة.

وأخيرا، وعلى سبيل الدلالة، يشرفني أن أحيطكم علما بوضعية بعض ولايات الوطن من حيث دراسة ملفات تسوية البنايات ومعالجتها، من خلال ما يلي:

1 ـ ولاية الجزائر:

ـ عدد الملفات المودعة: 127942 ملفا.

ـ عدد الملفات المدروسة: 121423 ملفا (أي بنسبة تقريبا 90٪).

ـ عدد الملفات المقبولة: 36530 ملفا.

2 ـ ولاية قسنطينة:

ـ عدد الملفات المودعة: 28655 ملفا.

ـ عدد الملفات المدروسة: 24936 ملفا (أي بنسبة 87٪).

وأخيرا، لا بأس أن أحيطكم علما بعمل مصالحنا على وضع خيار ثاني أمام المواطنين يسمح لهم بتسوية وضعيتهم، من خلال أحكام المرسوم التنفيذي المحدد لشروط تسوية البنايات غير المطابقة لرخصة البناء المسلّمة، والذي تمت المصادقة عليه مؤخرا بتاريخ 08 ديسمبر 2021، خلال اجتماع الحكومة، وسيوضع حيز التنفيذ عن قريب.

أتمنى أنني وفقت في الإجابة على انشغال السيد عضو مجلس الأمة المحترم، أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى للسيد عبد الوهاب بن زعيم، إن كان له تعقيب على جواب السيد الوزير.

السيد عبد الوهاب بن زعيم: شكرا على الإجابة سيدي الوزير.

على كل حال، منذ مدة طويلة لم نسمع أرقاما مثل 90 و99٪، إذن شكرا على الإجابة، ونتمنى سيدي الوزير، المضي قدما في حلحلة كل الملفات مع إعطاء تعليمات وتحديد وقت للرد على هاته الطلبات.

السيد الوزير،

وصلني على صفحتي، 20 ألف انشغال وسؤال واستفسار من طرف المواطنين، منهم من يستفسر عن المعاملات الربوية في برنامج عدل، والسعر غير المحدد بصفة نهائية وغير القابل للمراجعة وكثرة الأعباء، التي لا يستطيعون تحملها.

يتساءل الناس عن التأخير، سيدي الوزير، مدة 10 سنوات لدراسة الملفات و14 سنة في تسليم السكنات؟! ناس أنهكها الإيجار وتعيش في ضيق.

وما لفت انتباهي سيدي الوزير، في هذه الانشغالات، أن كل الولايات دون استثناء هناك سكنات جاهزة منذ سنوات، 7 أو 10 سنوات لم توزع إلى حد الآن! في خنشلة، تلمسان، قسنطينة، جيجل، عنابة، غرداية... كل الولايات.

كذلك، أعتقد أنه وجب مراجعة شرط الأجرة، 24 ألف دينار، لتصل إلى 40 ألف دينار ليستفيد على الأقل من برنامج السكن الاجتماعي، مثلا في خنشلة هناك فائض في السكنات صيغة (عدل) وسكنات (IMO) والسكنات موجودة وعليها حراس، لكن إلى حد الآن ليس هناك توزيع.

القطع الأرضية، سيدي الوزير، هناك طلبات من طرف خواص وهم يملكون كل الدراسات وكل الإمكانيات، لكن للأسف هناك تعطيل وإجراءات بيروقراطية لتسليم رخصة

التجزئة، وهنا أشير سيدي الوزير، الدولة لا تبيع القطع الأرضية ولا تعطي الرخص إلى الخواص لبيعها، أرجو حلحلة هذه القضية.

سيدي الوزير،

مكاتب الدراسات أيضا تشتكي عدم الحصول على الاعتماد، وهنا أنتهز فرصة وجود السيد وزير الأشغال العمومية، لأنه توجد الكثير من الانشغالات بخصوص الاعتمادات، حبذا لو أنكم تمنحون هذه الاعتمادات، في الصحة، في السكن.. إمنحوا الاعتمادات إلى الشباب لكي يعمل، وقوموا بالتسهيل ثم التسهيل.. إذا كان السيد رئيس الجمهورية يبحث عن نهضة اقتصادية، فهذه النهضة ستكون عن طريق هذه المكاتب، سواء في الصحة، أو الصيدلة أو السكن أو في وزارة الأشغال العمومية، إمنحوا وكما يقال بالدارجة «سربيو» الاعتمادات إلى الناس واتركوهم ليعملوا.

أيضا، هناك من يشتكي من التوزيع غير العادل فيما يخص قانون الصفقات، سيدي الوزير، وتحقيقا للعدالة الاقتصادية، هناك مكاتب للدراسات تأخذ وتتحصل على مئات المشاريع في حين هناك مكاتب دراسات أخرى تبقى من دون عمل، ضمن القانون رقم 04 ـ 05.

أيضا سيدي الوزير، فيما يخص انشغالات بعض المواطنين بعض المكتتبين...

إسمح لي سيدي الرئيس، أوشكت على الانتهاء، وكنت قد أعطيتك دقيقتين خلال سؤالي، فارجعهما لي من فضلك سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: أمنحك دقيقتين فقط السيد بن زعيم، وأنا أتفق معك، نعم تفضل..

السيد عبد الوهاب بن زعيم: شكرا سيدي الرئيس، إنها انشغالات المواطنين وفقط هي فرصة سيدي الرئيس...

بعض المكتتبين أيضا يطالبون بأن يسمح لهم بتبادل المواقع في سكنات عدل، بما أنهم متفقون فلتدعهم يتبادلون سيدي الوزير، أين المشكل في ذلك؟! هذا قبل استلامهم للسكنات.

سيدي الوزير،

هذا جزء بسيط مما وصلني من انشغالات، وأنا لا أطالبكم بالرد الآن، لكنني أتمنى أن يتم أخذها بعين الاعتبار.

آخر نقطة، في صفحة وزارة السكن عبر الفايسبوك نجد أن كل هذه المشاكل مطروحة، نحن نعلم أنه عندكم انشغالات وأنكم تتابعون المشاريع، لكن حبذا لو أنكم تشكلون لجنة مهمتها متابعة هذه الانشغالات والإجابة عنها وتقوم بدراستها وتتدخل بشأنها.

نحن نعلم بأن قطاعكم كبير وانشغالاتكم كبيرة، لكن أنتم مسؤولون عن الطلب رقم واحد عند الجزائريين، وهو السكن، والطلب رقم اثنان هو السكن، والطلب رقم ثلاثة هو السكن... والطلب رقم مئة هو السكن.

شكرا سيدي الوزير، على رحابة صدركم، ونتمنى من الله أو يوفقكم في تحقيق رغبة المواطنين البسطاء، كما أستسمح كل من راسلنا لعدم طرح انشغالاته ولعدم كفاية الوقت، إسمح لي سيدي الرئيس، وشكرا.

السيد الرئيس: كلامك كله سكن... للتوضيح فقط وحتى أكون دقيقا، لما يطرح عضو مجلس الأمة سؤالا، يتم إرساله إلى الوزير المعني، ليدرسه وليحضر جوابه، وعندما نقوم بطرح أسئلة أخرى على الوزير خارج أصل موضوع السؤال المرسل، هنا أصبحت مناقشة عامة للقطاع ونحن لسنا بصددها؛ قطاع السكن في الحقيقة به عدة جوانب ولكن لا يمكن طرحها كلها، فهي تحتاج إلى مناقشة عامة.

أردت أن أذكركم فقط بهذا الجانب، هذا من أجل حسن سير أشغالنا مستقبلا.

شكرا للسيد عبد الوهاب بن زعيم؛ والكلمة الآن للسيد الوزير.

السيد الوزير: شكرا سيدي الرئيس.

أنا شاكر للسيد العضو على طرحه ـ حقيقة ـ سلسلة من الأسئلة، سأبذل قصارى جهدي للرد عليها كلها.

أرجع إلى قانون مطابقة البنايات رقم 08 ـ 15؛ في مرحلة معينة كان رؤساء اللجان الذين هم رؤساء الدوائر، كانت الأمور متوقفة، قمنا بمراسلة السيد وزير الداخلية، الذي قام بمراسلة الولاة، أي أنه أسدى تعليمات في هذا السياق، حيث أعيد تفعيل هذه اللجان، والحمد لله هي الآن تعمل من أجل تصحيح الوضعية، لم نبق في هذا الشكل فقط، كان تفكيرنا في وضع مرسوم تنفيذي آخر، الذي يسمح

للمواطنين، كما ناقشناه في اجتماع لمجلس الوزراء وتمت المصادقة عليه، الذي من شأنه منح فرصة أخرى للمواطن بأن يتبع إجراءات أخرى لتسوية وضعية بناياتهم، أي أننا فتحنا مجالا آخر للمواطنين لتسوية وضعية بناياتهم دون المرور على اللجان، ونحن نعرف إشكالية هذه اللجان كي تجتمع وكي تعمل.

فيما يخص الألف مسكن التي تحدثتم عنها في خنشلة، الخاصة بـ (Assur IMO)، كانت في الأصل موجهة إلى سكنات «عدل» بحكم أنه في خنشلة قمنا بتوفية كامل الطلبات للمكتتبين في صيغة «عدل» وكل المكتتبين في ولاية خنشلة تحصلوا على سكناتهم، بعدها وبالاتفاق مع السيد الوالي تم تحويل هذه المائة سكن إلى صيغة (LPA)، ونحن بصدد الانطلاق في الدراسة الاستباقية، لأن المشروع ليس مهيئا من ناحية (La viabilisation)، وسيوجه إلى هذه الصيغة.

فيما يخص مكاتب الدراسات والاعتمادات، أنا أوافقك، لكن السؤال الذي أطرحه على أهل الاختصاص، لأن اعتمادات مكاتب الدراسات المجلس الوطني للمهندسين المعماريين (CNOA) هو من يمنحها وليست وزارة السكن، وقد اعتمدنا الطرح الذي يعطي سلطة منح الاعتمادات إلى (CNOA) بالتحديد مجلس المهندسين هو من يمنحها.

فيما يخص مكاتب الدراسات، هي فقط إشعارات بالعروض وهي مفتوحة لكامل الناس، تتقدم مكاتب الدراسات بهذه الإشعارات، وتتقدم المكاتب في النتائج بكثرة المشاريع التي تحوزها، هذه العروض ليست لنا عليها أي سلطة..

فيما يخص توزيع السكنات، سنة 2021، انتهت بتوزيع 67 ألف وحدة سكنية منتهية الإنجاز، وسنقوم بتوزيعها مع السادة الولاة، لأن توزيع السكنات في صيغة (LPL) هو من اختصاص الولاة؛ ونحن الآن بصدد وضع ورقة طريق وبرنامج عمل وذلك للتسريع من وتيرة دراسة اللجان للملفات الخاصة بطلبات السكن، هذا من أجل أن توزع 67 ألف وحدة سكنية، على الأقل في حدود نهاية جوان، لننتهي منها ونوزعها.

فيما يخص الربا في سكنات صيغة «عدل»، هنا سأوضح وأكرر بالنسبة لجميع مكتتبي سكنات صيغة عدل، هي نفس الصيغة التي انطلقت سنة 2001، ولم يطرأ عليها أي تغيير، والسعر محدد في التعليمة الوزارية، بين وزارة السكن ووزارة المالية، سنة 2017...

السعر محدد منذ سنة 2017، أبعد من هذا، المكتتب عندما يتحصل على السكن الخاص به، هناك جدول يُحدد قيمة المستحقات، ممضي من طرف الإدارة، والتي تجدول على مدة 25 سنة، ليس هناك أي زيادة في هذه السكنات، ولا تعتبر صيغة ربوية، لأن السعر يحدد عند تسليم السكن في جدول دفع المستحقات الشهرية على طيلة 25 سنة.

فيما يخص صفحة الوزارة على الفايسبوك، قمنا بفتح صفحة خاصة بالوزارة على الفايسبوك، ذلك بهدف التواصل مع المواطنين وحتى نكون أقرب إلى انشغالاتهم، أنا أوافقك، وهناك مجموعة هي الآن تعمل على هذا، على الأقل الانشغالات التي هي مطروحة حاليا بكثرة، نقوم بقراءتها والتواصل مع المكتتبين أو جمعيات الأحياء التي تطرح هذه الانشغالات، شكرا للسيد العضو، بارك الله فيك.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى دائما في نفس القطاع، والكلمة للسيد نور الدين بالأطرش، فليتفضل مشكورا.

السيد نور الدين بالأطرش: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم، ثم الصلاة والسلام على المصطفى الهادي الكريم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

زميلاتي الفضليات، زملائي الأفاضل،

أسرة الإعلام والصحافة،

أيها الجمع الكريم،

سلام الله عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

إذن، سؤالي موجه إلى السيد وزير السكن والعمران والمدينة وفيه أقول:

كثر الحديث عن السكن الريفي وتمت فيه إنجازات لا تنكر وتم اختيار أسلوب التجمعات السكنية الريفية ثم جاءت مرحلة التردد في هذا الأمر على أن هذه التجمعات السكنية تلتهم الأراضي الزراعية والمحمية والغابية

والسياحية.

ألا فلنعلم أنه مهما كانت التحفظات، وهي شرعية يبقى السكن أولوية؟

في كل بلدية بالضرورة مساحات غير زراعية وهي في أغلب الأحيان أراضي غير مستوية ذات تضاريس وعرة، منحدرة.

لقد غلب على أذهاننا البناء في مساحات مستوية، حين نعمد إلى هذه المساحات المستحيلة فإننا:

- نحل مشكلة سكنية.
- تثبيت وحفظ هذه الأراضي التي تجعل منها السيول شِعابًا لا حياة فيها وفضاءات لكل الأخطار.
- مقاومة النزوح الريفي.
- إعمار الأرض جماعيا وتحقيق الأمن والطمأنينة.
- خلق مرافق مختلفة ومناصب شغل كمدرسة وقاعة علاج ومتجر ونقل... وغير ذلك كثير.

في هذه المساحات الشائكة يبني العالم المتقدم اليوم سكناته وقراه، وبعيدا عن الغرب وعن مكاتب الدراسات كان أجدادنا يبنون على قمة جبل، في أرض وعرة، فمازالت بيوتهم قائمة تتحدى البناءات الحديثة الخجولة.

بناءات أجدادنا كتاب جاد للحكمة وحسن التدبير في مجال البناء والتعمير.

سؤالي سيدي الوزير:

- هل سنتحرر من عقدة البناء في الأراضي السهلة المستوية؟ وهل نسير على درب ما يحدث في العالم المتقدم من بناء في المنحنيات؟ ومن باب الإنصاف هل سنسير على درب أجدادنا وبوسائل حديثة من أجل أن ندخل السكن الريفي من باب الحداثة؟

شكرا على كرم إصغائكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد نور الدين بالأطرش؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إسمحوا لي أن أشكر السيد عضو مجلس الأمة المحترم، نور الدين بالأطرش، على انشغاله الذي يطرح فيه مسألة هامة، تتمثل في اقتراحه العمل على التخفيف من حدة أزمة السكن من خلال إنجاز السكنات الريفية بأراضي وعرة في سبيل الإبقاء على الأراضي السهلة المستوية الزراعية والغابية والسياحية.

وفي هذا الصدد، أريد في المقام الأول أن أؤكد على أن الدولة قد اعتمدت منذ سنوات نمط السكن الريفي، نظرا لأبعاده الاجتماعية والاقتصادية المتعددة، منها: تثبيت المواطنين بأراضيهم ومزاولة نشاطاتهم الريفية وكذا وضع حد للنزوح الريفي الذي عرفته المدن، فكان السكن الريفي محورا أساسيا واستراتيجيا في عملية التنمية الريفية.

ولهذا الغرض، تم سن تنظيم خاص يشمل إعانات الدولة، موجهة لهذه الشريحة من المجتمع، حيث تسمح للمواطن بتشييد سكنه بنفسه وحسب خصوصيات منطقته، وخير دليل على ذلك البرنامج الخماسي للسيد رئيس الجمهورية، الذي أعطى حيزا واسعا لهذه الصيغة، بالإضافة إلى البناء الذاتي في إطار التجزئات الاجتماعية، حيث تم تخصيص لهما ما يعادل 65٪ من البرنامج، كتشجيع لإنجاز سكن لائق في محيط ريفي غير مقيد، ومن دون شروط مسبقة حول نوعية الأرضية مستوية كانت أو منحدرة.

إن هذه الصيغة المدعمة «السكن الريفي» هي موجهة أساسا للمرشحين الذين يتوفرون على وسائل ذاتية تتمثل أساسا في امتلاك قطعة أرض وكذا الموارد المالية التي تأتي كتكملة لإعانة الدولة قصد إنجاز سكن لائق وملائم لنمطه المعيشي.

وعليه، فاختيار المكان في القطعة الأرضية التي يرغب البناء عليها، يعود للمواطن الذي يجب عليه توفيرها والتي يلجأ غالبا وبمحض إرادته، إلى الأجزاء المسطحة لتفادي تكاليف إضافية قد تنجر عن طبيعة الأرضية المنحدرة والتي تتطلب أحكاما وتدابير خاصة على مستوى البنية التحتية من أشغال حفر هامة ووسائل تقوية وتدعيم.

أما بخصوص السكن الريفي المجمع الموجه لفائدة

المواطنين الذين لا يمتلكون أرضيات للبناء، والمنجز حصريا في ولايات الجنوب والبلديات الخاضعة لصندوق الهضاب العليا، فيطبق لضبط وتسوية مشكل استنزاف الأراضي الفلاحية في ولايات الشمال.

وللإشارة، فقد تم التطرق لمسألة تكييف البنايات الريفية مع المواصفات الطبوغرافية العقارية والاجتماعية في المناطق الجبلية، من خلال التعليمة الوزارية الصادرة في 04 نوفمبر 2012، المتضمنة تكييف البنايات الريفية مع هذه المواصفات، حيث تضمنت مجموعة من التوجيهات من شأنها ضمان التكفل الملائم بأشغال البناء في هذه المناطق، مع الحفاظ على طابعها الجبلي الأصلي واحترامها لأشكال تنظيم الإطار المبني بالمنطقة.

وأخيرا، وفي محاولة أخرى للتكفل الأمثل بطلبات المواطنين، لاسيما صيغة السكن الريفي الذي يعرف إقبالا واسعا عبر مختلف ولايات الوطن، فإن القطاع لا يتوانى في التفكير والبحث عن طريقة جديدة لمساعدة المعنيين وتثبيتهم في مناطقهم، سواء كان ذلك في أراضي مستوية أو في قمم الجبال، إضافة للتسهيلات التي سبق منحها، بصفة استثنائية لصيغة السكن الريفي، فيما يخص إثبات ملكية الوعاء العقاري، حيث تتمثل سندات الملكية في العقد الأصلي، شهادة الحيازة، وإن لم توجد، تقديم شهادة مؤشر عليها من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني مع الموافقة المسبقة لممثلي المجموعة المعنية، في حالة ما إذا كانت القطعة الأرضية خاضعة لنظام جماعي.

مؤخرا وفي هذا الصدد، منذ حوالي الشهر، قمنا بوضع تعليمة من أجل التسهيل على طالبي السكنات الريفية، حيث إن عقد الملكية كان الحاجز الذي لا يمكنهم من الاستفادة، واكتفينا بشهادة مؤشر عليها من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي.

أتمنى أنني وفقت في الإجابة على انشغال السيد عضو مجلس الأمة المحترم، وأشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد نور الدين بالأطرش، إن كان لديه تعقيب على ما جاء في جواب السيد الوزير.

السيد نور الدين بالأطرش: شكرا سيدي الرئيس، الشكر موصول لك أيضا سيدي الوزير.

المشكلة ـ سيدي الوزير ـ سواء في البناء الريفي أو سكنات أخرى، خاصة في الشمال هي العقار، الذي أنهك وأرق المواطن الجزائري، فوالله، سيدي الوزير، السادة الحضور، لن تقوم لنا قائمة إلا باجتثاث ومحاصرة العراقيل وتجفيف منابعها حول العقار.

سيدي الرئيس،

لقد أثبتت التجارب أن الأمور تحسم في جزئيات وليس في الكليات، أقول ذلك سيدي الوزير، وقد ربطته بالقرار الجريء للسيد رئيس الجمهورية، بمناسبة الإنعاش الصناعي، حين قال بصريح العبارة بأنه يتابع الجزئيات، لأن هذه الجزئيات هي ما يهم المواطن البسيط، وراح يقول أيضا في قرار جريء أيضا، بأن المسؤول الناجح هو الذي يسهل للتنمية المحلية، وليس الذي يبحث عن الذرائع والحجج، قرار جريء أتمنى أن يلتف المسؤولون حوله، مثل هذه القرارات هي التي تبني الأمم وتبني الأوطان، هذه القرارات التي تكون دائما في صالح التنمية، تنتصر بها التنمية وينتصر بها الوطن.

لما نتكلم عن العقار سيدي الوزير، هذه أيضا جزئية.

أي والي أو أي مسؤول تنفيذي والله لا يمكنه أن يقدم على التنمية إن لم نجد حماية قانونية للعقار، نحن عندما نتكلم عن العقار، وعندما ترى الجزائر بمساحة قارة، كلنا نقر بأن الجزائر قارة ولكنها تعاني مشكل العقار، وغدا الحل مشكلة.

ما أتمناه سيدي الوزير، في مشكل العقار الذي تكلمنا عنه مرارا وتكرارا، هو في حد ذاته عصب التنمية المحلية، عديد المشاريع في ولايات الوطن هي إلى حد الآن مجمدة بسبب مشكل العقار، عديد المشاريع أقول، وهناك بعض المشاريع التي تم إنجازها ودخلت النشاط ولم تسلم لها الوثائق القانونية، فكيف تريدون ـ سيدي الوزير، أيها السادة ـ أن يقدم أي والي على أن يخوض في هذا العقار ما لم تكن وتوفر له الحماية القانونية؟!

سيدي الرئيس،

أتمنى سيدي الوزير، أن تجدوا حلا قانونيا، بما يريح المسؤولين التنفيذيين من مشكل العقار، هذا هو السؤال الذي دائما يؤرقني، ونقلته عديد المرات أتمنى أن يجد منكم

إجابة في أقرب الآجال لتريحوا هذا الشعب، لأن المواطن الجزائري أيتها السيدات، أيها السادة، تمنحه سقفا يؤويه ويصون شرفه، أفضل له من خبز ـ ربما ـ يتناوله، وأولوية أولوياته هي السكن.

إذن، شكرا لك سيدي الرئيس، ربما أنا أغادر هذا المبنى، أتمنى لكم التوفيق إن شاء الله، فيما تبقى من المشوار.

المجد للوطن والخلود لشهداء الوطن والولاء للوطن، شكرا لكم جميعا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا، هناك مثال يقول «الشيطان في الجزئيات»، هذه المقولة أيضا تؤخذ بعين الاعتبار.

شكرا للسيد نور الدين بالأطرش؛ الكلمة للسيد الوزير إن كان لديه رد على التعقيب، تفضل.

السيد الوزير: شكرا سيدي الرئيس.

السيد العضو، شكرا على التعقيب، أعود إلى جملة جاءت خلال طرحك السؤال وهي قولك: متى نتحرر من البناء على الأراضي السهلة ونتوجه إلى المنحدرات؟

أظن بأنه هناك مهندسون جزائريون ومكاتب دراسات ومؤسسات جزائرية، تقنية البناء على المنحدرات نحن متمكنين منها، نحن الآن في سنة 2022، الجامعات الجزائرية كونت نسبة كبيرة من الطلبة الذين أصبحوا اليوم مهندسين، وها نحن اليوم نبني على المنحدرات وأعطيك عدة أمثلة عن ذلك:

ـ 1000 مسكن في الصفصاف، منجزة على منحدر.

ـ 7000 مسكن في سيدي سرحان، على منحدر بدرجة 45٪.

الآن، السكنات مشيدة، ليست لنا عقدة من البناء على المنحدرات، واتجهنا إليها بسبب قلة العقار لأن الطلب في الولايات الشمالية أو الولايات الكبرى كبير جدا، والأوعية العقارية نادرة.

طرحتم سؤالا حول إيجاد حل بخصوص التعقيدات المتعلقة بالعقار، أعرف هذا الإشكال، لقد عشته بحدة، بحكم أنني كنت مسؤولا عن وكالة عدل، وكنت مطالبا بالانطلاق في إنجاز ما يقارب 700 ألف وحدة سكنية على المستوى الوطني، وكان العقار هو المشكل الأكبر الذي كنا نعاني منه؛ لذا كان علينا التفكير بشأن هذه الإشكالية، وكان أمر السيد رئيس الجمهورية، أن نخلق الوكالة الوطنية للتخطيط العقاري، على غرار جميع القطاعات الأخرى، الصناعية، السياحية، بأن تكون هناك هيئة تقوم بتسخير وتحديد كل هذه الأوعية العقارية، من أجل أن تكون عندنا سياسة للإسكان، تتوافق على الأقل مع الطلبات الموجودة، إذن نحن متجهون نحو إنجاز هذه الوكالة التي ستكون لها صلاحيات واسعة وذلك دون تجاوز سلطات الوالي التي من ضمنها سلطة منح الأراضي وتعيينها، الوكالة (LERA) تقوم بالبحث واختيار القطع الأرضية، وبدراسة الجدوى، وعلى ما أظن بأنه إذا لم نستطع حل مشكل العقار بنسبة 100٪ ستكون نسبة حل هذا المشكل 80٪ على الأقل، سنسخر أوعية عقارية على المستوى الوطني التي ستكون مهيأة ويمكن أن نضع فيها برامج سكنية.

شكرا للسيد العضو على هذا التدخل؛ بارك الله فيكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى في قطاع السكن؛ والكلمة للسيد حكيم طمراوي.

السيد حكيم طمراوي:

سيدي الرئيس المجاهد المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

السادة الحضور،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

السيد وزير السكن والعمران والمدينة المحترم،

الموضوع: سؤال شفوي.

يشرفني السيد الوزير أن أرفع إلى سيادتكم السؤال التالي:

فيما يخص القطب الجامعي 6000 مقعد بيداغوجي و3500 سرير.

طرح مشروع القطب الجامعي لولاية الطارف الحدودية عدة تساؤلات نظرا لتوقفه عن الأشغال منذ سنة 2013 بنسبة أشغال لا تتعدى 15٪، وهو ما سبب مشاكل كبيرة من الجانب الاجتماعي خاصة في الدخول الجامعي.

في الأخير تقبلوا مني فائق الاحترام والتقدير؛ حكيم طمراوي، عضو مجلس الأمة، عن ولاية الطارف، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد حكيم طمراوي؛ الكلمة الآن للسيد الوزير.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

شاكرا للسيد عضو مجلس الأمة المحترم، حكيم طمراوي، على سؤاله الشفوي المتعلق بمسألة توقف أشغال القطب الجامعي لولاية الطارف، والذي يشرفني أن أتقدم إليه بالإجابة التالية:

إن مشروع القطب الجامعي (6000 مقعد بيداغوجي و3500 سرير) المسجل بعنوان ولاية الطارف، والتي تعتبر صاحبة المشروع والمسؤولة عن تسييره، حيث عملت على إسناد إنجازه إلى الشركة الهندية (Shapoorji Pallonji) بصيغة التراضي البسيط بعد موافقة اجتماع الحكومة المنعقد في سنة 2013، وذلك إثر الطلب المقدم من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وقد عرف هذا المشروع عدة عراقيل، أهمها مطالبة شركة الإنجاز برفع الأسعار مما أدى إلى توقف الأشغال سنة 2017.

وبعد التوصل إلى بعض التعديلات لتسوية الصفقات بين الطرفين، تراجعت الشركة من جديد عن الاقتراح المقدم سابقا لاستئناف الأشغال بهذا القطب، وهي بذلك تطالب من جديد برفع أسعار الصفقات مرة أخرى.

ونظرا للارتفاع الكبير للمبلغ الجديد المقترح والذي يزيد بنسبة 89٪ عن المبلغ الأولي، تقدمت مصالح ولاية الطارف بطلب لدى مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية للفسخ الودي للصفقات المبرمة.

وبعد استشارة مصالح وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حظي هذا الطلب بموافقة مصالح الوزارة الأولى، وتم تبليغه لولاية الطارف في 07 ديسمبر 2021، من قبل مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

وعليه، فقد شرعت مصالح الولاية في إجراءات فسخ الصفقة لإعادة بعث المشروع من جديد.

وهنا أفتح قوسا، خلال الزيارة الأخيرة التي قمت بها إلى ولاية الطارف، كنت قد توقفت عند هذا المشروع، والذي هو في الحقيقة مسير من طرف الولاية وهي صاحبة المشروع، أي هو مشروع بنسبة إنجاز 45٪ متوقف منذ سنة 2017 تقريبا ليس منذ سنة 2013، يقع وسط المدينة، وهو الشيء الذي لا يمكن أن نتقبله، لا كقطاع ولا كمسؤولين، لهذا تقدمنا بطلب إسناد هذا المشروع إلى وزارة السكن وقمنا بإرسال الطلب إلى الجهات المعنية لإسناد هذا المشروع إلى وزارة السكن، من أجل أن نقوم بتحيينه إن شاء الله، وإعادة انطلاقه، حتى لا يبقى مشروع كهذا بسعة 6000 مقعد، والذي دفعت فيه مستحقات، يبقى كورشة في وسط ولاية الطارف وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد حكيم طمراوي.

السيد حكيم طمراوي: شكرا سيدي الرئيس؛ شكرا معالي الوزير.

السيد الوزير المحترم،

في الواقع المشروع متشكل من أربع صفقات، إذن، عندنا 2000 سرير، و1500، وعندنا 2000 مقعد وعندنا 4000 مقعد، التي في 2015 تم تجميدها وأنتم على دراية بها، لقد اجتمعت مع السيد الوالي منذ يومين وأكد لي أنه أعاد إبرام الصفقة مع (Shapoorji Pallonji) عندنا وجهة رأي أرجو أن توافقنا فيها إذ نحتاج لدعمكم وهو إعادة النظر في التكليف بإنجاز المشروع، هذا إن أردت، ومنحها ـ من دون إشهار ـ إلى مؤسسة «كوسيدار للبناء» هذا من أجل تسريع وتيرة الأشغال في المشروع.

نحن نشكرك معالي الوزير، على هذا القرار الجريء والفضل كله يعود إليك، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد حكيم طمراوي؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير: شكرا سيدي الرئيس، شكرا للسيد العضو.

والله بالنسبة للقرار، كان لزاما علينا أن نتخذه، من أجل تحويل المشروع إلى الوسط السكاني، لأن من العيب أن يكون عندنا مشروع مثل هذا في وسط مدينة الطارف، هذا من وجهة نظري، كمسؤول أو كمهندس أو كمواطن، من العيب أن مشروعا كهذا بنسبة إنجاز 45٪ مهجور، وسط المدينة، بالنسبة إلى الإشكاليات التعاقدية للشركة التي لم توف بالتزاماتها، سوف نأخذ المشروع على عاتقنا، وإن شاء الله سنكون في المستوى ونعيد إطلاق المشروع في أقرب وقت إن شاء الله؛ شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نمر إلى قطاع التجارة؛ والكلمة للسيد فؤاد سبوتة.

السيد فؤاد سبوتة: شكرا، لله الحمد وللوطن المجد وللشهداء البقاء على العهد، وسنبقى على عهد الشهداء ما حيينا.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

الزميلات والزملاء،

أسرة الإعلام،

سلام الله عليكم جميعا.

أود في البداية الإشارة إلى أن السؤال طرح السنة الماضية، شهر مارس الماضي، إذن لا الزمان هو الزمان ولا الظروف هي الظروف ولا المعطيات هي المعطيات، ورغم هذا سأحاول أن أحَوّر السؤال، لأنه مهم جدا بالنسبة للبلد ككل.

أقول إنه في سياق التحولات الكبيرة التي تشهدها الجزائر والتوجه إلى اقتصاد جديد يقوم على الاستغلال الأمثل للثروات التي تحوزها البلاد من أجل تقليل فاتورة الاستيراد، وضمن هذا المنظور، اتجهت نحو إنجاز مصانع ومركبات صناعية لإنتاج الحديد بمختلف أنواعه ودعم الاستثمار المحلي والدولي في هذا المجال وهو ما تحقق ميدانيا من خلال إنجاز مركب بلارة للحديد والصلب بالميلية ولاية جيجل، بالإضافة إلى مركب الحجار بعنابة ومصنع آخر بمدينة وهران في شق الاستثمار الخاص، بالإضافة إلى كل هذا، مصانع أخرى بكل من العاصمة، سطيف، برج بوعريريج، والمسيلة، في انتظار دخول مصانع أخرى حيز الخدمة كما هو الحال بالنسبة لمصنع تقرت.

معالي الوزير،

لقد طرحت على وزارتكم سابقا السؤال حول مستقبل إنتاج الحديد في البلاد في ظل عدم تقييد مسألة استيراد الحديد، بحيث في كل سنة تعاد مراجعة قائمة السلع والمنتجات الخاضعة للضريبة المضاعفة، لكن بقيت مادة الحديد لم يتم تصنيفها بعد، ضمن هذه القائمة بالرغم من أن المنطق التجاري ـ قلت حينها ـ والضرورة الاقتصادية، تحتمان على الدولة منع استيراد هذه المادة التي أصبح السوق المحلي مكتفيا ذاتيا منها، حينها كان الإنتاج وفيرا وكانت المصانع تنتج بشكل يوفي حاجة السوق الوطني.

حينها أيضا قلت معالي الوزير:

ـ لماذا لا يتم إدراج مادة الحديد ضمن قائمة المواد المعنية بالضريبة المضاعفة؟

شكرا لكم جميعا على حسن الاستماع.

السيد الرئيس: شكرا للسيد فؤاد سبوتة؛ الكلمة للسيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير التجارة وترقية الصادرات: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدة والسادة الوزراء،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية وقبل كل شيء، أشكر السيد فؤاد سبوتة، عضو مجلس الأمة، على سؤاله الذي أتاح لي الفرصة لتقديم بعض التوضيحات حول قائمة السلع والمنتجات الخاضعة للرسم الإضافي المؤقت الوقائي (DAPS)، بما فيها مادة الحديد التي هي كذلك معنية بهذا الإجراء، أما بعد؛

ففي إطار ترقية وحماية المنتوج الوطني، تمت المبادرة من طرف وزارة التجارة وترقية الصادرات بإنشاء بطاقية وطنية تضم جميع المنتوجات بغرض التعريف بها لدى المتعاملين المصدرين والمستوردين من جهة، وكذا العمل على وضع الآليات المناسبة لحمايتها من المنافسة الأجنبية من جهة

أخرى، هذه البطاقية فيها ما يقارب 11 ألف متعامل اقتصادي، فيها تقريبا 400 ألف منتوج، وهي موجودة الآن على موقع الوزارة ومتاحة للجميع، دون استثناء، وهي موضوعة تحت تصرف الجميع من خلال بوابة إلكترونية مخصصة لذلك، ووضعت أيضا تحت تصرف الدبلوماسية الجزائرية قصد التعريف بالمنتوج الوطني ونوعيته وتنافسيته في الأسواق الخارجية.

كذلك، بموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 08 جانفي 2018، تم تشكيل لجنة استشارية مشتركة بين القطاعات المختلفة لاتخاذ التدابير الوقائية، تضم كلا من وزارات التجارة، المالية (الجمارك والضرائب)، الصناعة والفلاحة، مكلفة أساسا بدراسة طلبات حماية المنتوج الوطني وكذا اقتراح التدابير الوقائية الملائمة.

فبموجب المادة 02 من قانون المالية التكميلي لسنة 2018، تم استحداث رسم إضافي وقائي مؤقت لحماية المنتوج الوطني حددت نسبته من 30٪ إلى 200٪.

تقوم هذه اللجنة المذكورة سالفا بعقد لقاءات تشاورية دورية مع المتعاملين الاقتصاديين خاصة الناشطين منهم في مجال الإنتاج الصناعي، وكذا مختلف الشعب لتدارس كيفيات وسبل حماية وترقية الإنتاج الوطني وإعادة بعث الصناعة الجزائرية، وحمايتها أمام المنافسة الشرسة من قبل المنتجات المستوردة، وذلك من خلال تطبيق هذا الرسم الوقائي، بما يتماشى مع التزامات الجزائر مع شركائها الأجانب.

في هذا الإطار تم إعداد قائمة أولى من أجل إخضاعها لهذا الرسم، ضمت 1095 منتوجا أو ما يسمى بندا تعريفيا جمركيا، بموجب قرار وزاري مؤرخ في 26 جانفي 2019.

وبموجب قرار وزاري مؤرخ في 08 أفريل 2019، تم تعديل القائمة الأولى، حيث أصبحت تضم 992 بندا تعريفيا جمركيا، والمنشورة حاليا في الجريدة الرسمية، وهي حيز التنفيذ.

وعملا بتوجيهات السيد الوزير الأول، ومن خلال دراسة طلبات الحماية الواردة إلى مصالحنا ومصالح وزارتي الفلاحة والتنمية الريفية والصناعة، تم تعديل هذه القائمة ومراجعتها لتصبح تضم 2608 بندا تعريفيا جمركيا، بدلا من 992 بندا، وهي حاليا على مستوى الأمانة العامة للحكومة، قصد النشر في الجريدة الرسمية خلال الأيام القليلة القادمة، وتتضمن:

- 2600 بند تعريفي جمركي، تخص السلع والبضائع المستوردة من الدول التي لا تربطها بالجزائر أي اتفاقيات تجارية تفاضلية.
- 141 بندا تعريفيا جمركيا، تخص السلع والبضائع المستوردة من الدول التي تربطها بالجزائر اتفاقيات تجارية تفاضلية على غرار الإتحاد الأوروبي ومنطقة التبادل الحر للدول العربية ومنطقة التبادل الحر الإفريقي.

كما أفيد السيد عضو مجلس الأمة المحترم، أنه قد تم دراسة طلبات الحماية لمنتوج الحديد المسجل تحت البند التعريفي الجمركي 7212.. إلخ وقد تم إدراجه ضمن هذه القائمة المحينة، إن شاء الله، عند صدورها ستطبق الحماية على المنتوج.

بالإضافة إلى ذلك، تشتغل وزارتنا مع وزارة الصناعة على إيجاد إجراءات غير جمركية، لأن (DAPS) مؤقت، أي أنه خلال سنتين أوثلاث سيزول، نحن نشتغل الآن مع القطاع المعني، قطاع الصناعة من أجل إعداد إجراءات غير جمركية لحماية المنتوج الوطني بعد انتهاء (DAPS)، وشكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد فؤاد سبوتة إن كان لديه تعقيب على جواب السيد الوزير.

السيد فؤاد سبوتة: هو تعقيب بسيط سيدي الرئيس؛ الشكر موصول إليك، السيد الوزير، على الإجابة.

قلت في البداية بأن السؤال طرح بالنظر إلى الوضعية التي كانت موجودة، فمخزون بعض المصانع العمومية، بشكل خاص كانت ممتلئة ولا تجد طريقها للبيع بالنظر إلى وجود الكثير من المتعاملين الاقتصاديين الذين يقومون باستيراد هذه المادة، وأنا قلت حينها بأن هذا الأمر غير طبيعي، أيضا طرح هذا السؤال من منطلق حماية هذا المنتوج الوطني الذي لا يمكن لنا أن نبقى متفرجين على مثل هذه الممارسات؛ بالعكس، الطلب الآن على مادة الحديد زاد في العالم كله، ونعرف أنه حتى مادة الغاز ارتفعت أسعارها في العالم، بالتالي، أصبح سعر مادة الحديد في هذه الدول المنتجة لهذه المادة أغلى بكثير من سعره في الجزائر، وهنا دعنا نتكلم عن مفارقة أخرى، في هذا الظرف بالذات من

المفروض أننا نرفع من قدرة إنتاجنا لمادة الحديد لنصل إلى إشباع متطلبات السوق المحلي والتوجه إلى التصدير، مادام أن سعر الغاز في الجزائر مازال مدعما إلى حد الآن والمصانع الأجنبية قامت برفع قدرتها الإنتاجية، في حين المصانع العمومية الجزائرية لا تزال بنفس القدرات، المفارقة الأخرى هي أن هذه المصانع.... هنا أتحدث عن المصانع وربما خرجنا من قطاع التجارة ودخلنا قطاع الصناعة، لأن كل هذه القطاعات تكمل بعضها البعض، حتى قطاع السكن يحتاج إلى مادة الحديد ويحتاجه بأسعار منخفضة، هذا حتى نزيد من قدرة إنجازنا للسكنات.

قلت إن المفارقة الآن، من المفروض أن هذه المصانع تزيد من قدراتها الإنتاجية، أولا لتحسين أدائها، ثانيا لتصدير الفائض من هذه المادة، وشكرا لكم على حسن استماعكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد فؤاد سبوتة؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير: شكرا سيدي الرئيس.

أولا، أشكر السيد العضو على الغيرة الاقتصادية، وهذا شيء جيد ورائع؛ أكيد دورنا في الحكومة هو حماية المنتوج الوطني، بغض النظر عن ماهية الوزارة، بالتالي، دور وزارة التجارة هو حماية المنتوج الوطني، بالتالي جسدت الأمر الذي أصدره السيد الرئيس بخصوص إنتاج هذه البطاقية، الآن بطاقية المنتوج الوطني، التي نفتخر بها ـ كما أشرت سالفا ـ فيها أكثر من 11 ألف متعامل وفيها حوالي 400 ألف منتوج من المنتوجات التي تزخر بها الجزائر، ودور وزارة التجارة بمرافقة الوزارات المعنية لحماية المنتوج الوطني، وبالتالي حماية مناصب العمل، وأيضا ترقية هذا المنتوج الوطني.

أكيد أنا أشاطرك، وهذا ما عملنا به مع المتعاملين وقمنا بحثهم من أجل اغتنام هذه الفرصة لزيادة حجم إنتاجهم من أجل تلبية الطلب المحلي وأيضا للتصدير، لكن المعطى والمشكلة هي المادة الأولية، مع الأسف الشديد إذا أردنا رفع حجم إنتاجنا وحجم التصدير سنرفع حجم الاستيراد، لأن جزءا كبيرا من هذه المادة يتم استيراده في الوقت الحالي، ننتظر ـ إن شاء الله ـ تجسيد مشروع تندوف، غار جبيلات، بالتالي، سوف نغطي احتياجاتنا لهذه المادة، كل المؤسسات سواء كانت عمومية أو مؤسسات خاصة والتي تشتغل في هذا الميدان، لهم الرغبة في زيادة إنتاجهم ولهم الرغبة في عملية التصدير، وأنت تكلمت بشكل مباشر وقلت بأن هذا الطلب عالمي، بالتالي فإن المادة الأولية بدورها ارتفع سعرها جزء كبير من المادة الخام يتم استيراده من أجل الوفاء بإلتزام هذه المؤسسات، لذلك أعتقد بأنه لابد في الوقت الحالي، أن نحافظ على حجم.. والحمد لله، نقولها بكل صراحة، في سنة 2021، شعبة تصدير الحديد، حققت أرقاما هائلة وكبيرة، من ناحية التصدير، وهذا ما جعل كل المؤسسات دون استثناء تتنفس، وتكون عندها ملاءة مالية مقبولة، وجيدة، رغم ذلك نحن نشتغل باستعمال كل الأدوات المتاحة، أكيد (باحترام الإتفاقيات الدولية) أننا نحمي ليس فقط الحديد، كل المنتجات المصنعة في الجزائر، وزارة التجارة وكل الوزارات الأخرى سنسعى إلى حمايتها بطرق، سواء عن طريق الـ (DAPS) مؤقتا، أو عن طريق ورشة هي الآن تشتغل على مستوى وزارة التجارة، فيها كل القطاعات، وهي كيف لنا أن نضع أدوات غير جمركية كي نحمي منتجاتنا، نحمي مناصب عملنا، نحمي قدراتنا الإنتاجية.

وأجدد لك شكري مرة أخرى، على هذه الغيرة الاقتصادية وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى دائما في نفس القطاع، والكلمة للسيد طاهر غزيل، فليتفضل مشكورا.

السيد طاهر غزيل: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي نصه؛ وكما قال زميلي فؤاد سبوتة، طرح هذا السؤال منذ عام ونصف، وقد تغيرت الأمور سيدي الوزير، لكن في

مصلحة الوطن لا يهم ذلك:

إن الاهتمام الذي يوليه السيد رئيس الجمهورية، لترقية مناطق الجنوب لهو جلي، لكن الجنوب يحتاج إلى فتح الحدود مع دول الجوار حتى تكون هناك تنمية في جميع المجالات، إما اقتصادية أو تجارية، وهنا أتساءل لماذا لم تفتح الجزائر حدودها مع معبر عين قزام؟ وما مصير مشروع جلب واستيراد اللحوم من إفريقيا؟

ولكم جزيل الشكر سيدي.

السيد الرئيس: شكرا للسيد طاهر غزيل؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجارة وترقية الصادرات: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السيدة والسادة الوزراء،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيد طاهر غزيل، عضو مجلس الأمة، على اهتمامه بموضوع يتعلق بترقية مناطق الجنوب، لاسيما من خلال فتح المعابر الحدودية مع دول الجوار لدفع الممارسات التجارية البينية لترقية مناطق الجنوب.

أما بعد؛

يشرفني أن أبلغ السيد عضو مجلس الأمة المحترم، أن مساعي السلطات العليا في البلاد ووزارة التجارة وترقية الصادرات، بدأت تتحقق ميدانيا وذلك نظرا للأهمية التي توليها الدولة الجزائرية للتجارة الخارجية، لاسيما الحدودية مع دول الجوار لترقية الصادرات خارج المحروقات عبر المراكز الحدودية نحو النيجر، مالي وموريتانيا، ليبيا.. إلخ خلال سنة 2020 وبداية سنة 2021، وباقتراح من طرف وزارة التجارة وترقية الصادرات بالتنسيق مع القطاعات الوزارية ذات الصلة لتبني آلية النقطة الكيلومترية 0، في أوج أزمة كوفيد، يعني المناطق الحدودية ومناطقنا التجارية لم تغلق، أغلقت الحدود أكيد لكن الحدود التجارية لم تغلق، وهذا دليل على أنه في سنة 2020 و2021، كل ما يحتاجه الاقتصاد من مواد أولية، أو كل ما تحتاجه السوق من سلع وخدمات من الخارج، الحمد لله تم توفيرها بكميات كبيرة للساكنة، وهو التنظيم الذي سهل آنذاك ولوج المنتجات الجزائرية نحو هذه الدول رغم غلق الحدود أمام تنقل الأشخاص.

وفي نفس السياق، ولتسهيل عمليات التصدير نحو البلدان المجاورة، بادرت الدولة الجزائرية خلال السنوات الماضية بفتح المعبر الحدودي لتندوف الذي أصبحت تمر من خلاله قوافل تجارية معتبرة تجاه موريتانيا والسينغال، ودول إفريقيا الغربية وقد باشرت السلطات العمومية في ترقية هذا المعبر بإنجاز معبر حدودي جديد على مستوى البلدين ذو مواصفات دولية.

كما تم فتح المعبر الحدودي لعين قزام وتسجيل عملية لتأهيله أكثر، بالإضافة إلى وضع حجر أساس لإنجاز معبر حدودي جديد من طراز عال، يدخل الخدمة مستقبلا، يعني أن معابرنا الحدودية سواء عبر برج باجي مختار أو عن طريق عين قزام هي مفتوحة والحمد لله، سواء أمام تجارة المقايضة أو ما يتعلق بعمليات التصدير والاستيراد.

كذلك الأمر بالنسبة للمعبر الحدودي الدبداب الذي توليه السلطات العليا أهمية بالغة وتتابع باهتمام تقدم الأشغال الجارية لافتتاحه من الجانبين الجزائري والليبي، حيث تعول عليه لدفع المبادلات التجارية بين البلدين وما سيترتب عن الحركة التجارية والاقتصادية للمنطقة من فائدة للشعبين، فيما يخص معابرنا الحدودية أنا أشكر السلطات الولائية والسيدين والي ولاية إليزي ووالي ولاية جانت على وقوفهما؛ نحن الآن جاهزون وننتظر الطرف الآخر حتى يكون جاهزا لفتح هذا المعبر.

وتحرص الدولة على تجهيز هذه المعابر الحدودية بجميع المرافق الضرورية التي ستحوي مختلف أعوان الرقابة بما فيها مصالح الجمارك، التجارة وترقية الصادرات، مصالح الصحة النباتية والبيطرية، وكذا المصالح الأمنية، وهو ما سيزيد من فعالية هذه المعابر ويضمن تقديم خدمة ذات نوعية للمصدرين، نحن الآن حاليا كل معابرنا سواء عن طريق تندوف أو برج باجي مختار أو عن طريق عين قزام مفتوحة والحمد لله والقوافل تخرج وتدخل يوميا في إطار ما يسمى بالمقايضة وفي إطار ما يسمى بالتجارة الخارجية.

من جهة أخرى، ولتسهيل استئناف نشاط النقل الدولي للمنتجات المصدرة من طرف المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين نحو مالي والنيجر، فقد تم اتخاذ إجراءات تنظيمية لتأطير هذه العمليات تتمحور أساسا في النقاط التالية:

1 ـ السماح بالنقل البري للمنتجات المصدرة عبر المعبر الحدودي مع النيجر ومالي.

2 ـ تسهيل عمليات النقل للخواص وكذا «مجمع لوجيترونس» للنقل العمومي، الآن يمكن لأي ناقل خاص أن يصدر عن طريق هذه المعابر، سابقا كانت مؤسسة «لوجيترونس» فقط، الآن «لوجيترونس» زائد أي مؤسسة سواء كانت عامة أو خاصة يمكنها الولوج إلى هذه الدول عن طريق هذه المعابر في إطار ما يسمى بعملية التصدير، بضمان النقل البري للبضائع إلى دول الجوار مع احترام ـ أكيد ـ البروتوكول الصحي لمنع تفشي فيروس كورونا، وهذا شرط يتجاوز الجميع، لذلك استعملنا «البيكازيرو» أي أنه من يستطيع نقل البضاعة إلى «البيكازيرو» يضعها ويدخل، أما إذا تجاوز الحدود فهو ملزم بالتقيد بالشروط الوقائية من فيروس كوفيد.

3 ـ وأخيرا فتح المعابر الحدودية لتنقل البضائع من وإلى هذه الدول في الظروف العادية وبطريقة اعتيادية دائمة.

إن هذه التدابير المتخذة من شأنها إزالة كل العقبات التي تعترض سيولة المبادلات التجارية مع الدول المجاورة، وستساهم بصفة فعالة في زيادة حجم المبادلات البينية، وإعادة فتح المعابر الحدودية بما فيها الدبداب، وتين الكوم وطالب العربي، لتعود للعمل بكامل طاقتها حين تتحسن الظروف أكثر.

هذا وإذ تولي الدولة الجزائرية أهمية كبيرة لهذه المعابر باعتبارها منفذا هاما لمنتجاتنا إلى الأسواق الإفريقية المجاورة، الشقيقة والاستراتيجية بالنسبة للجزائر، لاسيما بعد دخول حيز التنفيذ منطقة التبادل الحرة القارية الإفريقية (ZLECAF)، كما تشكل هذه المعابر منفذا للعديد من السلع المتبادلة في إطار تجارة المقايضة الحدودية.

وقد لاحظتهم أنه منذ أسبوعين تم تجسيد أول (Plateforme) «لوجيترونس» في تمنراست، وإن شاء الله عن قريب، سيتم تجسيد أخرى بالدبداب وسيكون إن شاء الله في أدرار وتندوف، وقد لاحظتم الأهمية التي توليها السلطات العمومية من خلال إحياء معارض، وكان لنا شرف الحضور لما كنا في تندوف وأقيم أكبر معرض فيما يتعلق بالتجارة الخارجية ومنذ بضعة أسابيع في تمنراست ومن قبل في أدرار، وهذه رسالة من السلطات العليا على أهمية هذه المناطق ودورها، ودور هذه المعابر الحدودية، في: أولا؛ تطوير التنمية المحلية للساكنة في هذه المناطق وأيضا للولوج إلى الأسواق الإفريقية مع إخواننا، سواء مالي أو النيجر أو موريتانيا، لأن هذه الدولة بالنسبة لنا هي بوابة للانطلاق معا ومع هؤلاء الإخوة نحو إفريقيا الغربية وإفريقيا الوسطى وإفريقيا الشرقية.

أما بخصوص سؤالكم المتعلق بمصير مشروع استيراد اللحوم من إفريقيا، أحيطكم علما أن العديد من رؤوس الماشية الحية تم استيرادها في إطار تجارة المقايضة الحدودية، لاسيما بعد رفع الحجر الصحي الذي كان مفروضا من طرف المصالح البيطرية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

كما أعلمكم أنه في إطار تجارة المقايضة، تم بعنوان سنة 2021 استيراد حوالي 14081 رأسًا من الماشية موزعة على النحو التالي:

ـ ولايات إليزي، تمنراست وجانت: 11871 رأسًا من الماشية بقيمة تقريبا 184 مليون دج.

ـ ولاية أدرار: 2210 رأسا من الماشية.

وعليه، فإن مجموع الماشية المستوردة خلال سنة 2021 قدر ب 14081 رأسا من الماشية الحية (10861 من الأغنام 1238 من الأبقار، 1883 من الإبل، و 99 من الماعز).

كما تم إقرار منهجية جديدة بمبادرة من مصالح وزارة التجارة وترقية الصادرات وبالتنسيق مع إخواننا في قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، لتأطير عمليات إنتاج وتوزيع اللحوم الحمراء انطلاقا من الولايات الجنوبية، في شهر رمضان الماضي بدأت هذه العملية من أدرار ومن تمنراست، ثم انطلقت الآن والحمد لله، من خلال نقل وتسويق اللحوم الحمراء، بالتالي، الآن استلمنا عدة مذابح، إستلمنا مذبح جديد من الطراز العالي مؤخرا في تمنراست، وهناك مذابح أخرى هي في طور الإنجاز، ثلاثة (3) في أدرار، واحد (1) بعين قزام، واحد في تمنراست، إثنان في برج باجي مختار، نولي لها الأهمية القصوى، نحن ووزارة الفلاحة من أجل تأطيرهم لإعطاء دور كبير لهذه الولايات لانطلاقة فعلية لنقل اللحوم من الجنوب إلى الشمال، وهذا سيدعم التنمية في تلك المناطق، سواء كانت هذه اللحوم مستوردة

في إطار المقايضة أو في إطار الاستيراد العادي.

لذلك أقول بأنه لم يحدث ومنعنا عملية الاستيراد، بل العكس، كان موقفي منذ البداية ومنذ أن توليت رئاسة هذه الوزارة هو أن نستورد هذه اللحوم من إخواننا الموريتانيين والماليين والنيجريين، بدلا من استيرادها على بعد آلاف وآلاف الكيلومترات من قارات أخرى، بالتالي هذا ما نسعى إليه إن شاء الله سواء في إطار المقايضة أو الاستيراد.

في الختام، فإن عمليات الاستيراد لهذه اللحوم من دول الجنوب المجاورة مسموح بها من طرف السلطات العمومية بشرط قيام المصالح المعنية بالوقوف على هذه العمليات تقنيا، لاسيما من طرف مصالح وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، أي مصالح الصحة البيطرية على مستوى المعابر الحدودية إضافة إلى ذلك، فقد تم إنجاز ثلاثة مذابح كما أشرت سالفا.

وأشكر مرة أخرى، السيد العضو، على هذا السؤال القيّم وشكرا على كرم الإصغاء وأعتذر على الإطالة.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد طاهر غزيل، إن كان لديه تعقيب على جواب السيد الوزير.

السيد طاهر غزيل: بسم الله والصلاة على رسول الله.

سيدي الوزير،

أنا لا أشك في قدراتك، خاصة بالنسبة لجلب هذه الحيوانات المتمثلة في الأغنام والأبقار، فقد تابعتك منذ البداية ومازلت، لأن هذا هو قرار السيد رئيس الجمهورية، وأول الأمور التي أقرها هي أن يكون ثمن اللحم رخيصا بالنسبة للمواطن الجزائري... لكن هناك أمر فيما يتعلق بالأرقام التي أعطيتني إياها، قلت 14081 رأسا لإليزي وتمنراست وتندوف.

سيدي، أنت تعلم أن الجزائر في مرحلة جفاف وأنتم تعلمون بأن هذه المناطق خاصة وتجارها بما أنكم فرضتم أن الأغنام تأتي لتذبح في تمنراست أو إليزي أو تندوف، هؤلاء الناس الذين يملكون 14081 رأسا، هل فكرتم سيدي من أين نأتي بأعلافها لتسمن؟ هذه الأعلاف في السهوب في غرداية والجلفة و.... لا عليه، الأعلاف في الجلفة وغرداية لا توجد، إذن كيف ستسمن هذه الماشية في تمنراست؟!

لم لا تحول هذه الأغنام إلى الجزائر وغرداية؟! لماذا تتوقف في عين صالح؟ أين يكمن الإشكال؟!

المشكل الآن سيدي، أغنام غرداية الآن هي موجودة في تين زواطين، والجفاف موجود في تين زاواطين وفي إليزي، لم تذهب أغنامهم وأغنامنا وحرام علينا أن تأتي؟ لو كان هناك مرض هل ستبقى هذه الأغنام المريضة في الجنوب الكبير؟! لا يا سيدي فنحن جزائريون وكلنا من إفريقيا، وما ينقصنا في الشمال أو الجنوب، أظن أنها... لست أعلم.

لدي سؤال آخر، سيدي الوزير، من طرف التجار الذين ألحوا عليّ كي أوصله إليك، حيث يقول لك التجار إن كل ما تقومون به صحيح هو في إطار الجزائر الجديدة، لقد وفيت وأوفيت في بعض الأمور، لن أقول ما يقوله هؤلاء بأنك أينما تحل حلت مصيبة، لا لن أقول هذا بل أقول إنك وفيت وأوفيت...

لكن هؤلاء التجار يطلبون منكم النظر في أمر واحد، بعض التجار على مدى 55 سنة وهم يمارسون هذا النشاط في محلاتهم، عندما يحين تقاعده يحصل على أجرة تقاعد قدرها 1.5 مليون سنتيم عن مدة 65 سنة عمل، أقول: هل أجرة 1.5 مليون سنتيم كافية ليعيش بها التاجر أو صاحب الدكان الذي عمل مدة 65 سنة؟ وبما أنك الآن ركيزة من ركائز الحكومة وبحكم قدمك طالبوني بأن أوصل إليك هذا الانشغال، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد طاهر غزيل؛ هل مر على هذه التوصية عام أم هي جديدة؟!

السيد طاهر غزيل: هي جديدة والآن فقط..

السيد الرئيس: هناك أمور كثيرة قد تغيرت بمرور هذا العام، بارك الله فيك؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير: شكرا للسيد العضو.

أولا، رقم 14 ألف هي تقريبا ذبحت كلها، لأن هذه المواشي التي تم استيرادها في إطار المقايضة جزء كبير منها في شهر رمضان الماضي بالتنسيق مع إخواننا في وزارة الفلاحة، جسدنا ـ كما أشرت وأنت مشكور ـ مشروع السيد الرئيس للسماح بنقل اللحوم من منطقة الجنوب في السنة الماضية، كان لسكان الشمال الحظ في أكل لحوم

جاءت من أدرار وتمنراست، تقريبا كل هذه اللحوم هي من الـ 14 ألف رأس، التي ذبحت، أنا أشاطرك الرأي أكيد، نحن نشتغل مع زميلي وزير الفلاحة، لإيجاد حلول، لذلك تم إدراج لتعويض النقل في إطار صندوق الجنوب، لأول مرة تم إدراج كل ما يتعلق بالأعلاف التي تأكلها المواشي، ضمن القائمة التي تعوض كل مرة، هذا أخذا بعين الاعتبار كل التطلعات وكل ما تتطلبه هذه المهمة في هذه المنطقة.

بالعكس، عندما قلت لك إننا استلمنا في تمنراست وغيرها، مذابح من طراز رفيع، أكيد ستتحسن جودة هذه المذابح، خلال العام الماضي كان جزء قليل للعاصمة وإن شاء الله سيكون جزء أكبر.

أما فيما يتعلق بتنقل الأغنام، أنت تدرك، وأهل مكة أدرى بشعابها، هي مسألة تقنية، خاصة بوزارة الفلاحة وهي متعلقة بإخواننا البياطرة، هم وحدهم يستطيعون الإجابة عن سبب عدم صعود الماشية حية، أنا بمقدوري أن أؤكد لك بأن الماشية تذبح في هذه الولايات وتنقل تجاريا إلى المناطق الأخرى.

فيما يتعلق بالتقاعد، أعدك أنني سوف أوصل هذا السؤال إلى صديقي وزميلي وزير العمل، لأنه الوحيد الذي يستطيع الإجابة عن هذا السؤال.

فيما يتعلق بمنطقة الجنوب، كما تلاحظ فتعليمات السيد رئيس الجمهورية واضحة والمجهودات التي قامت بها كل القطاعات الوزارية، دون استثناء، لإخواننا خاصة وأننا نعول على هذه المنطقة، حتى تكون الركيزة الأساسية والقوية للولوج إلى الأسواق الإفريقية إن شاء الله، عندما يتم تمرير مشروع قانون يتعلق بالمناطق الحرة والموجود على مستوى الحكومة، إن شاء الله، عندما يتم الانتهاء منه سيعرض عليكم، ستكون هذه المناطق هي الحاضنة ـ تقريبا ـ لعدد هائل من المناطق الحرة التجارية، وعندما نقول منطقة حرة يعني أنها سوف تجلب معها التجارة والصناعة وتعميرا ووظائف عمل وتجلب معها التصدير، وستكون فأل خير على هذه المناطق العزيزة على كل جزائري، لا أسميها بالشمال والجنوب، بل 58 ولاية كلها مناطق عزيزة ولا فرق بين مناطق شمال، شرق، جنوب، غرب، فكلها الجزائر ولها نفس الاهتمام كباقي مناطق الوطن الأخرى.

وأجدد شكري لك مرة أخرى، سيدي العضو على الاهتمام بهذه المنطقة، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نمر الآن إلى قطاع آخر وهو قطاع الأشغال العمومية، والكلمة للسيد عياش جبابلية.

السيد عياش جبابلية: شكرا.

سيدي الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

أخواتي، إخواني أعضاء مجلس الأمة،

الأسرة الإعلامية،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي الشفوي وهو كالتالي:

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، وأحكام المواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 25 غشت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني السيد الوزير المحترم، أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

تحتل بلدية ـ عين التوتة ـ بولاية باتنة موقعا استراتيجيا هاما، لاعتبارها منطقة عبور لطريقين وطنيين، الطريق الوطني رقم 03 والطريق الوطني رقم 28، هذا الأخير ذو الاتجاه الواحد، وفي محوره الرابط بين بلديتي عين التوتة وسقانة بذات الولاية، يشهد حركة كثيفة ودائمة خصوصا لشاحنات الوزن الثقيل، القادمة من وإلى مصنع الإسمنت المحاذي لهذا الطريق، إضافة لاعتباره نقطة التقاء وعبور للمسافرين القادمين من مختلف أنحاء الوطن، نحو شرق ووسط وغرب البلاد وجنوبها، ما تسبب في حوادث مرور خطيرة، وبالتالي فتحويله إلى طريق ازدواجي بات أمرًا ضروريا لتجنب الازدحام المروري الخانق وحوادث المرور المميتة.

أما الطريق الوطني المزدوج رقم 03، في محوره الرابط بين عين التوتة وبلدية القنطرة، على مسافة 28 كلم إلى 30 كلم شمال ولاية بسكرة، فهو الآخر يتواجد في حالة كارثية، بسبب مرور شاحنات الوزن الثقيل به، ما أدى إلى اهترائه متسببا بذلك في حوادث مرور خطيرة ومتكررة، وعليه فقد أصبح من الواجب إعادة تهيئته في أقرب الآجال.

سؤالي السيد الوزير هو:
متى يتم تحويل الطريق الوطني رقم 28 إلى طريق ازدواجي وإعادة تهيئة الطريق الوطني رقم 03؟
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عياش جبابلية؛ الكلمة للسيد وزير الأشغال العمومية.

السيد وزير الأشغال العمومية: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة،
السيدة والسادة أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
أشكر عضو مجلس الأمة المحترم السيد عياش جبابلية، على طرح انشغاله المتعلق «بتحويل الطريق الوطني رقم 28 إلى طريق ازدواجي وإعادة تهيئة الطريق الوطني رقم 03».
وفي هذا الشأن يشرفني أن أوافيكم بما يلي:
1 ـ بخصوص تحويل الطريق الوطني رقم 28 إلى طريق ازدواجي:
يعبر الطريق الوطني رقم 28 تراب ولاية باتنة على مسافة 75 كلم، انطلاقا من حدود ولاية مسيلة إلى غاية التقاطع مع الطريق الوطني رقم 03، عين توتة مرورا ببلدية بريكة وسقانة، حيث تم إنجاز ازدواجية 14 كلم منه بين سقانة وبريكة في إطار عملية تضامنية، ونشكر كل من ساهم في هذا العمل، كما تم الانتهاء من إنجاز ازدواجية 17 كلم منه من بريكة إلى حدود ولاية المسيلة (الجزار) في إطار البرنامج القطاعي لسنة 2018، والتي تم تسليمها كليا لحركة المرور.
أما بخصوص المسافة المتبقية على طول 44 كلم، فقد تم اقتراح تسجيل عملية ازدواجية هذا المحور في شطره الرابط بين سقانة وتيلاطو على مسافة 12 كلم، كون الدراسة متوفرة بهذا الشطر، كما تم اقتراح تسجيل عملية دراسة ازدواجيته على مسافة 20 كلم أخرى من تيلاطو إلى عين توتة ضمن قوانين المالية للسنوات الماضية، لكن لم يحظ ـ للأسف ـ بالأولوية إلى حد الآن، وسنواصل إنجاز الأشطر المتبقية كلما توفرت الإمكانيات ـ طبعا ـ المالية.
2 ـ بخصوص إعادة تهيئة الطريق الوطني رقم 03 الرابط ما بين عين التوتة وحدود ولاية بسكرة:
الطريق الوطني رقم 03 الرابط بين بلدية عين التوتة وحدود ولاية بسكرة (بلدية القنطرة) يبلغ طوله 16 كلم، منه 06 كلم في حالة جيدة وسيتم اقتراح تسجيل عملية تدعيم المسافة المتبقية في إطار برنامج صيانة الطرق الوطنية لقانون المالية ـ إن شاء الله ـ لسنة 2023، بعد استفادة هذا الشطر من الطريق الوطني رقم 03 مؤخرا من عملية دراسة خبرة.
أتمنى أن يكون هذا الجواب مقنعا سيدي العضو، أشكركم على اهتمامكم بالقطاع، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد عياش جبابلية إن كان لديه تعقيب، باختصار من فضلك.

السيد عياش جبابلية: نعم، شكرا سيدي الرئيس.
بادئ ذي بدء، أشكر السيد الوزير على الجواب ولو أنه غير كافي ووافي، وأستدل بالقول المشهور الذي قاله الصحابي الجليل عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، حينما قال «لو أن بغلة تعثرت بطريق العراق لخشيت أن يسألني عنها الله، لِمَ لَمْ تسو لها الطريق يا عمر؟».
الطريقَ الوطني رقم 28، الرابط بين بريكة وعين توتة وأيضا الطريق الوطني رقم 78، الرابط بين بريكة وبسكرة مرورا ببلدية بيطام، الحادث الأخير، وباستطاعتكم سيدي الوزير طلب الاطلاع على أرقام الحوادث التي تسجلها هذه الطرق، وآخر حادث مميت وقع، أين توفي واحد من خيرة أبناء ولاية باتنة، وهو إبن مجاهد رفقة أبنائه، هذه الحادثة التي دفعتني إلى طرح هذا السؤال وأن أتكلم فيه مطولا، لأنه من الأولويات إنجاز هذا الطريق، وتم طلب إنجاز هذا الطريق من طرف مدير الأشغال العمومية لولاية باتنة أكثر من ثلاث مرات، ولكن دون جدوى، نحن نعلم أن الجزائر اليوم تمر بأزمة مالية خانقة، بسبب تفشي مرض الكوفيد، فالناس يموتون بالكوفيد؛ ويموتون أيضا بحوادث المرور، لذا يجب علينا الأخذ بهذه المسؤولية على عاتقنا، لأننا سنحاسب غدا على هذه الأمور، وبارك الله فيكم السيد

الوزير، لن أزيد أكثر من ذلك، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عياش جبابلية؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الأشغال العمومية: شكرا سيدي الرئيس، شكرا للسيد العضو مجددا.

أنا متفق معك في أن هناك احتياجات لإخواننا على مستوى 58 ولاية، هذه الاحتياجات مازالت لم تكتمل، حسب إمكانياتنا ـ طبعا ـ المالية، سندرج هذه المشاريع، ولهذا نحترم الأولويات، هذه الأولويات تأتي من الولاية، ومدير الأشغال العمومية حاول تسجيل العملية عديد المرات، لكن يبقى إنجاز هذه الطرق حسب الأولويات وحسب الإمكانيات المالية التي نملكها، وأيضا حسب تصنيفها وإعادة تأهيلها مع ازدواجيتها خاصة، وطلب إنجاز ازدواجية هذه الطرق هو كثير جدا، جدا، جدا... على مستوى كل الولايات، قانون المالية لسنة 2022، الذي تمت المصادقة عليه والحمد لله، هناك مبلغ بالنسبة إلى (PSD) سنحاول في هذا الإطار، إنجاز بعض الأشطر بالنسبة لهذا البرنامج غير الممركز، والدراسة ـ الحمد لله ـ قمنا بها والآن سنستجيب لهذا الطلب في حالة وجود الإمكانيات المالية، سواء بالنسبة لولاية باتنة أو ولاية بسكرة، وأنا دائما أقول إن الطريق الوطني رقم 3 هو من أهم المحاور التي يعتني بها القطاع، هو والطريق الوطني رقم 6 والطريق الوطني رقم 1، وكي أذكر في كل مرة لأهمية البرنامج، من مخطط عمل الحكومة الذي صادقنا عليه كلنا، إن شاء الله، هذه السنة سنحاول ـ ربما ـ برمجته، على الأقل سنسجله في قانون المالية المقبل، شكرا سيدي العضو.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى دائما في نفس القطاع والكلمة للسيد مصطفى جبان، فليتفضل مشكورا.

السيد مصطفى جبان: بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدة والسادة الوزراء المحترمون،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد وزير الأشغال العمومية، يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

بالرغم من وجود أسانيد قانونية كثيرة تحكم وتضبط وتنظم وضع الممهلات بالطريق العمومي، غير أننا نلاحظ فوضى عارمة في هذا المجال، سواء من حيث المعايير أو نوعية المواد المستعملة في تصنيع هذه الممهلات، فليس هناك توحيد لهذه المعايير ومواد التصنيع على المستوى الوطني، ولا حتى في كيفية وضعها؛ وبدلا من تحقيق الهدف المنشود من وضعها فإنها أصبحت على العكس من ذلك تشكل خطرا على مستعملي الطريق العمومي ومركباتهم.

سؤالي هو سيدي الوزير: ما هي الإجراءات المتخذة لتوحيد معايير وضع الممهلات على الطريق العمومي وكذا مواد تصنيعها وشروط وضعها؟ وهل تفكر دائرتكم الوزارية في حلول أخرى ذكية ومبتكرة لاستبدال هذه الممهلات؟

تقبلوا ـ السيد الوزير ـ فائق عبارات الاحترام والتقدير، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مصطفى جبان؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد الوزير:
السيد رئيس مجلس الأمة،
السيدة والسادة الوزراء،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم.
تحية مجددة،

أشكر عضو مجلس الأمة المحترم، السيد مصطفى جبان، على طرح انشغاله المتعلق «بانتشار الممهلات العشوائية الضاربة للمعايير القانونية».

وفي هذا الصدد يشرفني أن أوافيكم بما يلي:

من أجل تنظيم وتأطير عملية وضع الممهلات والحد من الوضع العشوائي لها عبر شبكة الطرق، قام القطاع وبالتنسيق مع الفاعلين في هذا المجال بسن جملة من

النصوص القانونية والتنظيمية وحتى التقنية منها، لتوطئة الأرضية نحو تعريف ووصف الممهلات وشروط وأماكن وضعها نذكر منها:

ـ القانون رقم 01 ـ 14 المؤرخ في 19 غشت سنة 2001 والمتعلق بتنظيم حركات المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها، المعدل والمتمم، ولاسيما المادة 27 منه.

ـ المرسوم التنفيذي رقم 05 ـ 499 المؤرخ في 29 ديسمبر 2005 المحدد لاستعمال الممهلات، شروط وأماكن وضعها.

ـ القرار الوزاري المؤرخ في 9 أبريل سنة 2006، المحدد لطبيعة الممهلات وشكلها ومقاييسها وحتى المواد المستعملة فيها ومواصفاتها التقنية.

ـ القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 10 جوان 2007 المحدد لكيفيات المبادرة بدراسات تحديد مواقع الممهلات وأماكن وضعها وإعدادها والمصادقة عليها.

ـ التعليمة الوزارية رقم 124 الموجهة إلى السادة الولاة، المؤرخة بتاريخ 15 يونيو 2006 والمتعلقة باستعمال الممهلات عبر شبكة الطرق.

ـ التعليمة الوزارية رقم 106 المؤرخة في 29 يونيو 2014 والمتعلقة باستعمال الممهلات عبر شبكة الطرق.

ـ أخيرا التعليمة الوزارية المشتركة رقم 20 المؤرخة في 27 فبراير 2016 والمتعلقة بإجراءات المطابقة لتأطير وإنجاز الممهلات عبر شبكة الطرق.

وللتذكير، فإن وضع الممهلات يخضع إلى رخصة مسبقة من قبل الوالي المختص إقليميا ويعود إنجازها إلى مصالح البلدية المعنية تحت إشراف مصالح مديرية الأشغال العمومية، طبعا وفقا لأحكام المادة 27 من القانون رقم 01 ـ 14 المؤرخ في 19 غشت سنة 2001 والمتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها، المعدل والمتمم، وكذا أحكام المادة 6 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 10 جوان 2007 المحدد لكيفيات المبادرة بدراسات تحديد مواقع الممهلات وأماكن وضعها وإعدادها والمصادقة عليها.

زيادة على ذلك، فالنصوص القانونية والتنظيمية، قد تم إبلاغها إلى كل السلطات المحلية قصد تطبيقها للحد من ظاهرة الوضع العشوائي للممهلات وتنظيم استعمالها داخل التجمعات السكانية ومنعها خارج هذه الأخيرة من جهة، وإلى تعميم توزيعها على كافة المجالس الشعبية البلدية أي هذه النصوص خاصة التقنية من خلال إسداء تعليمات بإعادة إنجازها وفق المواصفات والمقاييس التقنية وتعزيزها بالإشارات العمودية والأفقية اللازمة لضمان التوجيه الصحيح والمناسب في تصرف مستعملي الطريق وراحتهم، لاسيما على مستوى الوسط الحضري بالمدن.

وقد تم بالفعل القضاء على جزء من هذه الممهلات العشوائية المسببة لحوادث المرور وإزعاج مستعملي الطريق إلى جانب مساهمتها في تشويه منظر محيط الطريق، رغم النصوص القانونية المكرسة والتي لم يدخر القطاع جهدا في تجسيدها على صعيد الواقع، إلا أننا نؤكد فعلا بأن هذا الجهد يعد غير كاف وذلك للأسباب التالية:

1 ـ إستمرارية وضع ممهلات أخرى غير مطابقة للمقاييس من قبل المواطنين أنفسهم.

2 ـ نقص المراقبة والمتابعة من قبل السلطات المعنية ولاسيما السلطات المحلية والبلدية.

3 ـ غياب الجانب الردعي ـ أقول ـ في هذا الإطار من خلال تطبيق العقوبات المنصوص عليها في التشريع المعمول به، لاسيما العقوبات المنصوص عليها في أحكام المادة 408 من الأمر رقم 66 ـ 156 المؤرخ في 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم وكذا أحكام المادة 80 مكرر من القانون 01 ـ 14 المشار إليه أعلاه.

أما بخصوص الحلول العملية المتخذة في هذا الشأن من قبل دائرتنا الوزارية، فإنه على إثر التعليمة الوزارية المشتركة رقم 20 المذكورة أعلاه والتي تمت بين وزارتنا ووزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، فمازلنا نواصل متابعة هذا الملف المهم الذي يحدد حصيلة وضعية الممهلات على مستوى كل شبكة الطرقات، أين يتم على إثرها الاطلاع على حالة الممهلات التي تحتاج إلى تأهيل حسب المقاييس التي وضعت وكذا التي تحتاج إلى نزعها من قبل السلطات المحلية لكونها غير مطابقة للمعايير والمواصفات التقنية، خاصة بالنسبة لنقاط وضعها.

وفي الأخير نأمل أن يتجند المنتخبون المحليون الجدد، بمعية المجتمع المدني أيضا لكي نضع معا حدا لهذه الظاهرة المؤسفة والمؤسفة جدا.

أشكر السيد العضو، على الاهتمام بهذا الموضوع المهم والاجتماعي في الجزائر، أتمنى أن تكون هناك نتائج أحسن لننتهي من هذا الأرق الذي نراه على كل شبكات طرقنا.

شكرا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد مصطفى جبان، إن كان لديه تعقيب، تفضل.

السيد مصطفى جبان: شكرا سيدي الرئيس.
شكرا للسيد الوزير، على الإجابة الكاملة والواضحة، أنت مشكور والسلام عليكم، ليس هناك أي تعقيب.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مصطفى جبان.
في الحقيقة هناك جانب هام بالنسبة لهذه الممهلات، حتى في الميدان السياسي هناك ما يسمى بالممهلات، ويجب معرفة كيفية مواجهتها، لا يقتصر ذلك على شبكة الطرقات فقط.
نمر الآن إلى قطاع السياحة؛ والكلمة للسيد ضياء الدين بلهبري.

السيد ضياء الدين بلهبري: بسم الله الرحمن الرحيم.
السيد الرئيس المحترم،
السيدة، والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي.
يشرفني السيد الوزير المحترم، أن أتوجه إليكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:
من منطلق كون أن السياحة الحموية تعتبر إحدى دعامات القطاع السياحي، ومن أكثر الأنماط السياحية القابلة للنمو، ونظرا لما تتمتع به ولاية تلمسان من منابع حموية ذات فوائد صحية وعلاجية على غرار حمام (بوغرارة، الشيقر، وسيد العبدلي).
وباعتبار أن السياحة إحدى الحلول الواقعية لدفع ديناميكية الكساد في الحدود الغربية فسؤالي هو كالتالي:
1 ـ ما مصير ملف المحطة المعدنية بسيدي العبدلي؟ المجمد لدى مصالحكم منذ سنتين، والمتعلق بإعادة ترميم المحطة من طرف مستثمر وبتمويله الخاص، ما من شأنه خلق أكثر من 200 منصب شغل؟
2 ـ ما مصير المحطة المعدنية بحمام الشيقر التي أصبحت هيكلا مهجورا رغم الأهمية العلاجية لهذه المياه؟ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد ضياء الدين بلهبري؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية: بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،
السيدة والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
بداية، أتوجه بالشكر الجزيل للسيد ضياء الدين بلهبري، عضو مجلس الأمة الموقر، على الاهتمام الذي يوليه للسياحة وللسياحة الحموية بصفة خاصة في ولاية تلمسان بطرحه سؤالا شفويا يستفسر من خلاله عن مصير ملفي الاستثمار على مستوى المحطتين المعدنيتين «سيدي عبدلي» و «حمام الشيقر».
بالفعل تعد تنمية وتطوير السياحة الحموية من ضمن أولويات قطاعنا، انطلاقا مما تتوفر عليه الجزائر، كل الجزائر، وليس تلمسان فقط من موارد حموية، باعتبار هذه الشعبة «السياحة الحموية» هي سياحة غير موسمية دائمة على طول العام يتوجب علينا تطويرها، كونها أداة حقيقية للتنمية الاقتصادية وكذا الاجتماعية، وذلك نظرا لتزايد الطلب على هذا المنتوج السياحي لدى مختلف شرائح المجتمع، هذا من جهة، من جهة أخرى، تطبيقا لتوجيهات وتعليمات السيد رئيس الجمهورية، المتعلقة ببعث السياحة الحموية وترقيتها وطنيا وحتى دوليا، وتنفيذا لمخطط عمل الحكومة المصادق عليه من قبل البرلمان بغرفتيه، تعمل دائرتنا الوزارية على مواصلة تطوير هذه الشعبة السياحية من خلال تثمين استغلال كل المنابع الحموية خاصة تلك التي لها قيمة علاجية متميزة.
وفي هذا الصدد، سطرت دائرتنا الوزارية، مخطط عمل تنموي لهذه الشعبة قصد تطويرها والإرتقاء بنوعية المنتوج وكذا الخدمات المقدمة في هذا المجال من خلال عصرنة المؤسسات الحموية قيد الاستغلال وإعادة تأهيلها، وفقا للمعايير الدولية مع العمل على توفير مناخ مناسب للاستثمار على مستوى المنابع الحموية الأخرى غير المستغلة

والقابلة لاحتضان مشاريع حموية جديدة، إلى جانب إعطاء تكوين وإعادة تأهيل كافة مستخدمي المؤسسات الحموية جانبا في هذا البرنامج ويخص هنا التكوين (المحطات الحموية المتواجدة وحتى مراكز العلاج بمياه البحر).

أعود إلى سؤالكم سيدي المحترم،

كما أشرتم، فإن منطقة تلمسان تزخر بموارد حموية غنية بخصائصها العلاجية، حيث أسفرت نتائج دراسة تحيين الحصيلة الحموية المنجزة سنة 2016، عن وجود 08 منابع حموية موزعة عبر 05 بلديات، يوجد منها ثلاثة (03) منابع مستغلة من طرف كل من المحطة الحموية العمومية «حمام بوغرارة» والحمامين التقليديين «حمام سيدي عبدلي» و«حمام الشيقر».

فبخصوص الحمام المعدني التقليدي بسيدي عبدلي، تجدر الإشارة إلى أن هذا الحمام كان مستغلا بطريقة تقليدية منذ السبعينيات من طرف بلدية سيدي عبدلي، وفي إطار برنامج تطوير هذه الشعبة السياحية، ومن أجل الإرتقاء بهذا الهيكل إلى مصاف محطة حموية، تم منحه لمستثمر خاص «شركة المحطة الحموية سيدي عبدلي» والذي قدم ملف طلب استغلال المياه الحموية لدى دائرتنا الوزارية بتاريخ 19 أوت 2019، وتحصل على موافقة اللجنة التقنية للمياه الحموية بتاريخ 17 أكتوبر 2019، يعني مدة 3 أشهر.

ثم قام بتاريخ 08 مارس 2021 ـ أي أنه تحصل على امتياز استغلال للمياه الحموية في 2019 وقدم ملفه في 2021 ـ بإيداع ملف طلب المصادقة على مخططات المشروع الفندقي، وتمت دراستها والمصادقة عليها من طرف اللجنة الوزارية المختصة بدراسة مخططات المشاريع الفندقية ومنحته الموافقة بتاريخ 24 مارس 2021، لم تتجاوز الموافقة الأولى مدة ثلاثة أشهر، والموافقة على مخططات المشاريع الفندقية ثلاثة أسابيع.

إذن، فالمشروع لم يكن مجمدا على مستوى دائرتنا الوزارية، بل كان مجمدا لدى صاحب المشروع ذاته.

للإشارة فإن هذا المشروع، يضم حقيقة إنجاز مركب سياحي متكون من فندق يحتوي على 48 غرفة و 48 شالي، وبناية متعددة الخدمات ومركزين لإعادة اللياقة البدنية وفضاء للعب وثلاثة (3) مسابح، وقد تم تبليغ السلطات المحلية بهذا القرار حتى يتسنى لها استكمال الإجراءات الإدارية المعمول بها والمرتبطة بمنح قرار عقد الامتياز وقرار استعمال المياه الحموية بالإضافة إلى منح رخصة البناء للانطلاق في إنجازه.

كما أحيطكم علما أن صاحب المشروع باشر الإجراءات الإدارية بإيداعه ملف طلب رخصة البناء على مستوى مصالح الولاية (الشباك الوحيد) بتاريخ 12 جوان 2021، والملف في مرحلة الدراسة من طرف اللجنة المختصة في انتظار رفع التحفظ المقدم من طرف مصالح المديرية الولائية للبيئة، هذا بخصوص الحمام التقليدي «سيدي عبدلي».

أما بخصوص الحمام المعدني التقليدي حمام الشيقر، والذي كان مستغلا هو الآخر منذ سبعينيات القرن الماضي من طرف بلدية حمام بوغرارة، وفي إطار مخطط التنمية كذلك وتطوير السياحة الحموية، تمت الموافقة على الطلب الذي تقدمت به المؤسسة ذات المسؤولية المحدودة «روبنسون جلاب» لاستغلال المياه الحموية لمنبع «حمام الشيقر» الواقع ببلدية «حمام بوغرارة» بتاريخ 31 جانفي 2019، كما صادقت اللجنة الوزارية المختصة بدراسة مخططات المشاريع الفندقية على مخططات التهيئة للمشروع بتاريخ 02 مارس 2019، مدة شهر وتم تبليغ السلطات المحلية بهذا القرار حتى يتسنى لها استكمال الإجراءات الإدارية المرتبطة بمنح قرار عقد الامتياز وقرار استعمال المياه الحموية، بالإضافة إلى رخصة البناء للانطلاق في إنجاز المشروع، إلا أن المستثمر لم يقم إلى يومنا هذا بإيداع طلب رخصة البناء على مستوى مصالح الولاية رغم مرافقته من طرف مصالحنا على المستوى المحلي.

وفي هذا الصدد، وتطبيقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 07 ـ 69 المؤرخ في 19 فيفري 2007 والذي يحدد شروط وكيفيات استعمال واستغلال المياه الحموية، سيتم عرض دراسة الملف على اللجنة التقنية للمياه الحموية، من أجل مباشرة إجراءات سحب امتياز استعمال المياه الحموية، الممنوح لفائدة هذا المستثمر والعمل مع السلطات المحلية لبعث (المشروع) من جديد.

كما ألفت انتباهكم السيد عضو مجلس الأمة الفاضل، أنه في إطار تجسيد اللامركزية وتبسيط الإجراءات الإدارية في مجال الاستثمار الحموي، أصبحت عملية منح قرارات الامتياز لاستعمال المياه الحموية تتم على المستوى المحلي، وهذا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 19 ـ 150 المحدد لشروط وكيفيات منح امتياز استعمال واستغلال المياه

الحموية.

وختاما، أتمنى أن أكون قد وفقت في الإجابة على انشغالكم وأشكركم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة للسيد ضياء الدين بلهبري، إن كان لديه تعقيب على جواب السيد الوزير.

السيد ضياء الدين بلهبري: شكرا سيدي الرئيس.

نشكر السيد الوزير على الرد الكافي والشافي، ولكن بكل صراحة فالواقع شيء آخر، أنا أتكلم ـ سيدي ـ عن منطقة تشهد عقما في الحركة الاقتصادية والتجارية، منذ 6 أو 7 سنوات، وهي دائما المنطقة الحدودية الغربية، وذلك نظرا لما تشهده من مستجدات، تطرقت سيدي الوزير لهذا الملف ـ دائما ـ في إطار إيجاد حلول واقعية لمشكل البطالة وخلق الثروة في هذه المنطقة من جهة، وإعادة بعث السياحة الداخلية من جهة أخرى.

إسمح لي سيدي الوزير، فهذا السؤال طرح منذ أكثر من سنة، وسأبدأ بالمحطة المعدنية لحمام بوغرارة، المعروفة داخل وخارج الوطن، رصد له أكثر من 75 مليارا منذ 5 سنوات، لإعادة تأهيله، لكن بقي هذا الملف بين الإدارة والمناقصة والإلغاء وبقيت هذه المحطة دون المستوى، لكن بالنسبة لمحطة «الشيقر» وأنا شاهد عيان على الملف، فالمستثمر كان ينوي بصراحة الاستثمار في هذه المحطة، لكن ثمن الأرض بالشيقر هو رقم خيالي غير معقول، أظن أنه تجاوز 30 أو 40 مليارا، قيمة استثماره هي 170 مليارا، يطلبون مبلغ 30 أو 40 مليارا كسعر للأرض، في منطقة مهجورة، في غابة، وهذا مستحيل.

أما بالنسبة لمحطة «سيدي العبدلي» فالملف كان على مستوى إدارة الولاية إلى الوزارة ما يقارب السنتين وهو في الانتظار، في هذه الساعة ـ حقيقة ـ تم تسلم الاعتماد، لكن الملف ينتظر رخصة البناء منذ 6 أو 7 أشهر، إلى حد الساعة هو بين مصلحة مسح الأراضي ومصالح الفلاحة وسونلغاز... ومن الممكن أن يلغي استثماره بكل صراحة، نحن ننتظر من الوزارة مرافقة هؤلاء المستثمرين، وهذا تبعا لتوصيات السيد رئيس الجمهورية، إلى غاية إنجاز المشروع.

لهذا نتمنى سيدي الوزير، أن تكون لك زيارة إلى المنطقة من أجل الوقوف وبدقة على واقع هذه المحطات الضائعة، التي يمكن من خلالها خلق أكثر من 2000 منصب شغل مباشر وغير مباشر، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد ضياء الدين بلهبري؛ الكلمة للسيد الوزير إن كان لديه رد على التعقيب.

السيد الوزير: أشكر السيد عضو مجلس الأمة على هذا الاهتمام والحماس الذي يوليه لقطاع السياحة، خاصة شعبة السياحة الحموية أو المحطات المعدنية، هذه المحطات لم تكن مهملة، بل كانت تسير بطريقة تقليدية، وكانت حمامات تقليدية، في برنامج دائرتنا الوزارية سننهض بكل هذه المحطات وهذه المقومات حتى نخرج من التسيير التقليدي على مستوى البلديات ورفعها إلى محطات حموية بمقدورها أن تحمل كل الطاقات وبمقدورها أن تخلق مناصب عمل جديدة، ونحن الآن بصدد إعداد برنامج وقد راسلنا بعض ولاة الجمهورية، هناك 17 واليا، من أجل استرجاع هذه المحطات الحموية، على مستوى34 حماما معدنيا تقليديا، والتي بها منابع معدنية ذات أداء عالي لجعلها ونقلها من مستوى حمامات معدنية تقليدية إلى محطات حموية، ومنها هذان الحمامان، «الشيقر» و«سيدي العبدلي».

بالنسبة إلى حمام «سيدي العبدلي» يبدو لي أن الأمر قد انتهى وبقي على المستوى المحلي فقط، بقي تحفظ وحيد فيما يخص مصالح البيئة، فقط يرفع وبعدها يدخل قيد الاستغلال.

أما بالنسبة إلى محطة بوغرارة، نعم أنا أوافقك الرأي هي محطة ذات مقومات عالية، لكن المستثمر هو من أخل بالتزاماته، بعدما قمنا بكامل الإجراءات وإلى حد يومنا هذا لم يقدم طلب رخصة البناء، وأبواب الوزارة مفتوحة لمرافقة كل المستثمرين، وعلى سبيل المثال لا الحصر، هناك حوالي 68 استثمارا على مستوى السياحة الحموية، 35 منها هي قيد الإنجاز و 19 منها هي مشاريع متوقفة، بإذن الله سيكون شهر فيفري بالنسبة لقطاعنا الوزاري هو شهر السياحة الحموية، وسندعو كل هؤلاء المستثمرين للوقوف معهم ومرافقتهم، حتى يعيدوا الانطلاق في مشاريعهم،

وبإذن الله 14 مشروعا الباقية التي لم تنطلق سنقوم بإعادة النظر فيها ونعالج الأسباب التي تمنعها، طبقا لتعليمات السيد رئيس الجمهورية الذي أراد من خلال هذه السياحة الحموية، أن ترتقي، ليس على المستوى الوطني، واستقطاب السياحة الداخلية فقط، بل من أجل أن نصل بها إلى السياحة الدولية، بحكم أنها سياحة دائمة وغير موسمية، ونرفع المستوى حتى تصبح سياحة علاجية وليست حموية فقط، بارك الله فيك وشكرا جزيلا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نشكر كل الإخوة أعضاء مجلس الأمة، على طرحهم للأسئلة، والتي كانت هامة جدا، كما نشكر السادة الوزراء على أجوبتهم، وهذا هو المفهوم الحقيقي لممارسة الديمقراطية، التي فيها جوانب كثيرة، من جملتها الممارسة الديمقراطية في إطار البرلمان.

مرة أخرى أشكر الجميع، ونحن اليوم في جلستنا هذه، الخاصة بطرح الأسئلة شفوية والإجابة عليها، كما يعرف الجميع فهي تنظم مرتين شهريا، على مستوى مجلس الأمة، وكذلك هو الأمر بالنسبة للمجلس الشعبي الوطني.

إننا في هذه المرحلة، بعد دعوة السيد رئيس الجمهورية إلى عملية التجديد النصفي لأعضاء مجلس الأمة، وقد حدد ذلك بتاريخ 5 فيفري 2022، وبالتالي سنوقف أشغال مجلسنا المتعلقة بالجلسات العامة مؤقتا، لكن وتعويضا عن هذا التوقف وضمانا لاستمرارية النشاط البرلماني والحكومي، تم الاتفاق مع السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني بأن تبرمج جلسة كل أسبوع وليس كل 15 يوما، وذلك من أجل فتح المجال لطرح أسئلة من طرف السادة النواب على السادة الوزراء.

فيما يخص التجديد النصفي لأعضاء مجلس الأمة، نحن متعودون على هذه العملية، لأنه كل 3 سنوات يُجْرَى تجديد نصفي لأعضاء مجلس الأمة، أردت بهذه المناسبة وخلال هذه السنوات الثلاث التي عشناها مع بعض في هذا المجلس والتي تعتبر مرحلة تاريخية هامة في مصير البلاد، ومرحلة هامة في بناء الديمقراطية وبناء الدولة الحقيقية، مرحلة هامة بالنسبة لموقع الجزائر داخليا وخارجيا، ومحطة أيضا هامة لرفع صوت الجزائر في المحافل الدولية، أيضا مليئة بالرجوع إلى الذاكرة التي تعتبر المنبع الذي نتغذى منه، لأن الذاكرة هي محطة من بين المحطات الهامة التي عاشها الشعب الجزائري في سبيل التحرر وفي سبيل رفع صوته وحتى تكون كلمته دائما مرفوعة في كل الأحوال.

طبعا، بعد كل ما تجاوزناه وما عشناه، من الجيد أن نتذكره، كانتخاب السيد رئيس الجمهورية والانتخابات الرئاسية، التي تنافس فيها ـ لأول مرة ـ الرئيس مع أربعة من منافسيه، واجتمعوا سويا بعد إعلان نتائج هذه الانتخابات، لم يعترض أحد على النتائج المحصل عليها، لن ننسى ذلك وحبّذا لو تكرر الأمر، من أجل المستقبل، من أجل أن تكون كل انتخابات رئاسية مستقبلا بهذا المستوى، هذه هي الدولة وهذا هو مفهوم الديمقراطية الحقيقي.

طبعا، بعد انتخاب الرئيس جاءت مرحلة تطبيق البرنامج الذي وعد به الشعب، ومن جملة ما وعد به الشعب إدراج هذه الالتزامات في الدستور الذي قدمه السيد رئيس الجمهورية للشعب من أجل الاستفتاء و المصادقة عليه، هذا الدستور الذي يعتبر مرجعية حاليا، وأكثر الناس لا يقرأ، فلو رجعنا في كل مرة إلى ما جاء في الدستور فإننا سنعرف أن كل هذه التغيرات التي وقعت هي عملية لبناء دولة حقيقية وليست حكرا على فلان أو فلان بل هي دولة للجميع، لا تزول مع زوال الرجال أو بزوال الحكام، والدولة تبقى للجميع.

أما الممارسة الديمقراطية من خلال الأحزاب، فلكل حزب برنامج خاص به ومن يفصل في هذه البرامج هو الشعب، لكن على الأحزاب أيضا أن تكون في مستوى الحدث وبمستوى ما جاء به الدستور؛ المعارضة معترف بها في هذا الدستور، أكثر من هذا إذا منح الشعب الأغلبية للمعارضة فيمكن لهذه المعارضة أن تُشّكِلُ حكومتها وهذا ما لم يكن موجودا من قبل، لهذا على المعارضة أن تكون مسؤولة وتضع في علمها أنه من الممكن أن يأتي يوم لتكون هي الأغلبية، والأغلبية أيضا يجب أن تكون مسؤولة وأن تعرف بأنها يمكن أن تكون غدا أقلية، ولكن الأهم في هذا كله هي البلاد، الجزائر وهي المفهوم الحقيقي للديمقراطية والمفهوم الحقيقي أن الدولة للجميع.

نعم صحيح، لاتزال أمامنا تحديات، والتحدي الكبير الذي أعلن عنه السيد الرئيس خلال مجلس الوزراء الأخيرهو مكافحة الرشوة والمال الفاسد، لأن مكافحة المال الفاسد تكون بداية من جذوره لأنه مصدر لكل عطب،

وإذا لم يتم اقتلاع الفساد من جذوره فإنه سيبقى دائم الوجود والتجدد، لأن هذه الجذور هي مصدر لكل عطب.

عند الحديث عن المسؤولية، فالمسؤولية هي التزام وأمانة، المسؤولية ليست برنوس القايد أو الباشا آغا الذي يتم شراؤه، والكثير منكم لم يعايش فترة القايد والباشا آغا، فهذه المسؤولية أمانة والتزام، أمانة أمام الشعب وأمام التاريخ والتزام بما نناضل من أجله، ومعترف به قانونيا.

فكثير من الأحزاب بعد التعددية لم ترجع إلى قانون الأحزاب في كثير من المحطات، لأن قانون الأحزاب يحدد ماهية المسؤولية التي تقع على عاتق الحزب، أين تبدأ وأين تحد؟ وماهية الممارسة الديمقراطية داخل الحزب، عندما نبني للديمقراطية و نمارسها، وجب على الحزب أن يمارسها داخل أسواره وإلا فإنه لا يمكن أن يؤمن بهذه الديمقراطية، فالديمقراطية هي الكل، ونحن الآن في مرحلة تحتاج من الكل ابتداء من المواطن إلى المسؤول إلى أن يمتلك كل منا ثقافة الدولة، وكيف نرتقي كدولة؟

صحيح أيضا، نحن لسنا وحدنا في هذا العالم، هناك منطقتنا، هناك جيراننا والمحيط الخاص بنا، هناك إفريقيا والعالم العربي والإسلامي، والغليان الموجود حاليا هو غليان كبير لم يكن موجودا من قبل، بالأمس كان الاستعمار والاستغلال للشعوب، وقد تحول هذا الاستعمار اليوم إلى أساليب أخرى عن طريق الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي والمؤسسات الدولية، عند الاطلاع على تقرير البنك الدولي الأخير، الذي من المفترض أن يكون هذا البنك للجميع، بالرغم من أنه ليس للجميع القدرة على التأثير في هذا البنك، ولكن هناك من له تأثير عليه، حيث وصل الأمر بممثل هذا البنك الذي لا نعلم من يسنده ويموله، إلى تزييف الأرقام الخاصة بالجزائر، وهذا ما رأيناه في التقرير الخاص بالجزائر الذي جاء فيه بأن البلاد في حالة جوع وفي حالة اقتصادية سيئة..

يجب علينا التصدي لمثل هذا ومواجهته أيضا، فلا يمكن أن نمنعهم، ولكن يجب أن نكون يقظين، يجب أن نحضر أنفسنا لمواجهة هذه التحديات المطروحة أمامنا.. والحمد لله..

هناك أيضا من يريدنا أن ننتهج سياسة الاستدانة الخارجية، هذا حتى تكون للجزائر مديونية، وعندها يأتون ليفرضوا علينا شروطهم، ويفرضوا علينا القيام بهذا والكف عن ذاك، وبصفة خاصة الجانب الاجتماعي؛ حيث إنه من بين أهداف ثورتنا بناء دولة ديمقراطية اجتماعية منذ نوفمبر، وهؤلاء أرادوا كسر هذه الأهداف، ووزير التجارة على علم بهذا، وذلك باختلاق أزمات في بعض المواد الاستهلاكية في السوق مثل: الزيت والسكر والخبز ومادتي الفرينة و السميد.. من أجل زعزعة الأسعار في السوق وضرب الجبهة الاجتماعية وهذا ما ترفضه الجزائر، لهذا وكما قال السيد رئيس الجمهورية: «أقفلنا باب المديونية» صحيح عندما نقول هذا، ومن جانب الاستثمار نحن الآن نملك قانونا جديدا للاستثمار، ولمن يريد الاستثمار في بلادنا فهذا هو الإطار الذي يمكن الاستثمار فيه، وهذا في جميع الميادين..

كل هذه المواضيع مطلوب منا نحن كأعضاء ونواب أن نتكلم عنها باسم الشعب، ونحن في خدمة الشعب وخدمة البلاد، وفي خدمة الدولة الجزائرية، ويجب علينا أن نكون موجة واحدة وهذا على أقل تقدير، يمكن أن نختلف في بعض الأمور، لكن عندما يتعلق الأمر بما يمس بالبلاد وبوحدتها ورموزها الأساسية وما يسمى بالتدخل الأجنبي في شؤون البلاد، وما يمس أيضا استقلالية القرار، فهنا يجب أن نتحد في مواجهة هذا ويجب أن نكون كلنا على كلمة واحدة وفي خندق واحد ..**(تصفيق)**..

خلال الثورة كانت هناك خلافات بيننا وكانت كبيرة في بعض الأحيان، لكن عندما يتعلق الأمر بمواجهة الاستعمار نضع هذه الخلافات جانبا، وقد عشت هذه الأمور من قبل، كانت عندنا مشاكل كبيرة لكن كانت أولوياتنا هي مواجهة الاستعمار، فلما يتعلق الأمر بقضيتنا الأساسية نضع كل هذه المشاكل جانبا، نعم كانت هناك خلافات ولكن كان هدفنا هو الاستقلال، إذن كان هناك خط أحمر، لما نعلم أن هذا الخلاف سيمنعنا من أخذ استقلالنا فإننا نتجاوزه، أقفلنا الأبواب على جميع الأصدقاء والأشقاء الذين أرادوا الموت من أجل الجزائر وبإخلاص، لما علموا بقيام ثورتنا أرادوا المشاركة فيها، لكننا رفضنا ذلك وقلنا لهم بارك الله فيكم، حق إسالة الدماء هو فقط حق للجزائريات والجزائريين، حتى لا ندفع ثمن ذلك فيما بعد لأن من يشاركك في إسالة الدماء اليوم يأتيك غدا ليقاسمك القرار ويكون له الرأي في شؤونك، ومنذ البداية لم نقبل بذلك، صحيح ساعدونا ماليا ودعمونا بالأسلحة وساندونا دبلوماسيا، لكن

الجزائر لا يموت من أجلها سوى الجزائريات والجزائريون، ولهم وحدهم حق إسالة الدماء وهذا من أجل أن نحافظ على استقلالنا، منذ البداية كان هذا الفكر وهذا الإيمان وهذه العقلية وجب استحضارها وإحياؤها اليوم، خاصة من خلال فتح قناة الذاكرة التي يجب أن تتناول مثل هذه الأمور وأن تقوم بتحليلها لتربية الأجيال ولتربية أنفسنا على هذا الطريق الصحيح، كما أننا فخورون بأننا عايشنا هذه المرحلة الهامة ما بين الشرعية والتاريخ، فالشرعية لا تنسينا تاريخنا، ومن خلال التاريخ نعرف مفهوم الشرعية..

إذن بمناسبة اجتماعنا هذا، وددت فقط أن أصدر بعض التوجيهات لنا كلنا، من أجل أن نتسلح كلنا لمواجهة المراحل القادمة.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، تحيا الجزائر والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته ..**(تصفيق)**..

والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في منتصف النهار
والدقيقة الرابعة والخمسين

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 5 رجب 1443
الموافق 6 فيفري 2022

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112- 2587